الرائد العربي

مجلة عربية فصلية تعنى بشؤون التأمين وإعادة التأمين
تصدرها شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين - دمشق

السنة الثانية والعشرون ــ العدد الثامن والثمانون ــ الربع الرابع ــ 2005

- دور إعادة التأمين في أسواق التأمين
- التسخين الكوني.. تطوراته وانعكاساته
- دور نظام المعلوماتي الصحي الإلكتروني في التنظيم وتخفيض النفقات
- من هو معيد الطيران على المدى الطويل
- الزراعة والتأمين الزراعي في الوطن العربي
- أسعار النفط إلى أين؟!
- الملتقى العربي الأول للتأمين الصحي.
- قطاع التأمين الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة

88
2005

الرائد العربي

AL - RAÉD AL – ARABI

مجلة فصلية تُعنى بشؤون التأمين وإعادة التأمين، تصدرها شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين ــ دمشق

السنة الثانية والعشرون ــ العدد الثامن والثمانون ــ الربع الرابع ــ 2005

رئيس مجلس الإدارة
المشرف العام
د. أمين عبد الله

رئيس تحرير
د. سمير صارم

الاشتراكات

يحدد بدل الاشتراك بنسخة واحدة لمدة عام كما يلي:

آ ــ في الجمهورية العربية السورية.

1. للمؤسسات والمكاتب والشركات (500 ل.س).
2. للأفراد (300 ل.س).

ب ــ في الخارج ($30)

ثمن النسخة في سورية خمسون ليرة سورية

للمراسلات والاشتراك والإعلان

شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين
دمشق ــ ص.ب. 5178

هاتف: 6118706 ــ 6132593

فاكس: 6113400

الإعلان في المجلة

تقبل المجلة إعلاناتها من مختلف أقطار الوطن العربي وترحب بشكل خاص بإعلانات شركات التأمين وإعادة التأمين وبيوت الاستثمار.

الأسعار

من الجمهورية العربية السورية	من الوطن العربي
صفحة داخلية أسود وأبيض ــ 10000 ل.س	صفحة داخلية أسود وأبيض ــ 300 $
نصف صفحة داخلية أسود وأبيض ــ 7500 ل.س	نصف صفحة داخلية أسود وأبيض ــ 175 $
غلاف داخلي ملون ــ 30000 ل.س	غلاف داخلي ملون ــ 600 $
غلاف خارجي ملون ــ 40000 ل.س	غلاف خارجي ملون ــ 800 $

في حال الإعلان لأكثر من مرتين متتاليتين يمكن منح تخفيضات يتفق بشأنها مع هيئة التحرير

المحتويـات

الافتتاحيـــة:

دور إعادة التأمين في أسواق التأمين..... د. أمين عبد الله 4

دراسات وأبحاث:

التسخين الكوني.. تطوراته وانعكاساته..... ترجمة وإعداد: يوسف جناد 9

دور نظام المعلوماتي الصحي الإلكتروني في التنظيم وتخفيض النفقات..... د. مروان الزبيبي 21
أعدها للنشر سعد جواد علي

من هو معيد الطيران على المدى الطويل..... ترجمة وإعداد: فايزة سيف الدين 27

الوعي التأميني في اليمن..... بقلم: د. حسن الخولي 34

التأمين التعاوني..... أ. مختار محمد الدائرة 39

الزراعة والتأمين الزراعي في الوطن العربي..... بقلم: السيد P.P. R.A.O 48

أسعار النفط إلى أين؟!..... د. سمير صارم 59

مؤتمرات:

الملتقى العربي الأول للتأمين الصحي..... وليد اسعيد 69

أسواق تأمينية:

قطاع التأمين الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة ..... نوال اقاسم 77

الورقة الأخيرة:

عصر بلا نفط.. هل تخيلتم ذلك؟..... د. سمير صارم 95

88
الرائد العربي
خريف
2005

الافتتاحية

دور إعادة التأمين في أسواق التأمين

د. أمين عبد الله*

ما كانت أعمال التأمين التجاري لتظهر وتأخذ مسارها الذي بدأته مع بدايات القرن الخامس عشر ميلادي أو ما قبل حتى ظهرت الحاجة إلى إعادة التأمين ولو في وقت متأخر عن تلك البدايات، بفعل تكامل نشاطي التأمين وإعادة التأمين خصوصاً بعد زيادة حجم الأخطار وارتفاع درجة خطورتها وتزايد احتمالات تراكم الخسائر الناتجة عن حادث واحد، ولقد ازدادت هذه الحاجة بعد التطورات التقنية والفنية الكبيرة التي رافقت الاختراعات الحديثة وثورة التكنولوجيا والمعلومات وما إلى ذلك.

لقد برز دور إعادة التأمين واضحاً وجلياً في مساندة شركات التأمين المباشر وتعزيز قدراتها الاكتتابية وملاءتها المالية وتبلور ذلك في الصور التالية:

1- إعادة تأمين الأخطار الكبيرة التي تزيد عن طاقة شركة التأمين المباشر على الاحتفاظ وذلك بشكل فردي واختياري بين شركة التأمين المباشر ومعيد التأمين.

صور عديدة تؤكد دور إعادة التأمين في مساندة شركات التأمين

2- إعادة تأمين الأخطار الكبيرة باتفاق خطي مكتوب بين المؤمّن المباشر (شركة التأمين) ومعيد التأمين لتقاسم المخاطر التي تعرض على المؤمّن المباشر وتزيد عن

* رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين.

طاقاته في فرع من فروع التأمين أو معظم الفروع، وذلك بشكل تلقائي دون الحاجة إلى عرضها تفصيلياً بين الطرفين لكل خطر على حدة.

3- إعادة تأمين مازاد عن حد معين من الخسارة سواء على شكل مبلغ محدد أو نسبة مئوية في فرع من الفروع أو أكثر لقاء مبالغ وشروط يتفق عليها بين المؤمّن المباشر ومعيد التأمين.

فمن شأن إعادة التأمين تحقيق المهام التالية:

1- توفير الضمان والقدرة اللازمة للمؤمّن الأصلي للاكتتاب في الأخطار المعروضة عليه حتى ولو كانت أكبر من طاقاته الاكتتابية.

مهـــام مؤكـــدة تحققهـــا شـــركات إعـــادة التـــأمين

2- تلطيف نتائج المطالبات على المؤمّن الأصلي والخسائر التي تواجهه والتخفيف من كلفة تقلباتها.

3- تحقيق إمكانية التنبؤ بالنتائج بالنسبة للمؤمّن الأصلي (شركة التأمين) مما يساهم بشكل أساسي في استقرار أعماله ونتائجها المالية.

4- تحقيق التناسق بين الأخطار التي يقبلها المؤمّن (شركة التأمين) من خلال إعادة تأمين الأخطار الكبيرة أو الخطيرة وتخليص المؤمّن من آثارها المالية ومنعكساتها السلبية على أعماله.

5- المساعدة في تقدير خطورة وإمكانية تكرار بعض الأخطار الفردية الكبيرة وكذلك المساعدة في تقدير حجم التراكم في الخسائر الناتجة عن حادث واحد من خلال خبراء شركات إعادة التأمين وخبراتهم والبيانات الإحصائية المتوفرة لديها وماتمتلكه من تقنيات.

6- المساندة في التقليل من حجم أخطاء المؤمّن الأصلي في تقدير كلفة التعويضات المتوقعة على شركته مقارنة بما هو واقع فعلياً.

7- المساعدة في استيعاب نتائج أخطاء المؤمّن الأصلي في حالة عدم الدقة في تقدير عوائد الاستثمار وتحديدها بأكثر من الواقع.

8- المساعدة في تحسين شروط العمل الفني لشركات التأمين والمحافظة على ملاءتها من خلال خدمات التدريب والتأهيل لبعض الأطر الإدارية في تلك الشركات ومنع تركيز الأخطار في مكان محدد أو فترة زمنية معينة وتوزيع الأخطار على نطاق جغرافي واسع يضمن عدم التراكم في الخسائر في العديد من الحالات والمشاركة في تحمّل النصيب الأكبر منها في حال وقوعها.

9- تأمين إمكانية الاكتتاب في بعض الأخطار التأمينية لحملة وثائق التأمين ووسطاء التأمين الذين لم يكونوا قادرين على الاكتتاب فيها بدون إعادة تأمين.

ومن المعروف أن أمام شركة التأمين في حالة عدم وجود إعادة تأمين لأعمالها أحد الخيارات التالية:

أ ــ إما أن ترفض التأمين على الأخطار الكبيرة التي تعرض عليها خوفاً من تحقق خسائر كبيرة لا قبل لها على تحملها، هذا الأمر وإن كان لا يحدث عملياً في الكثير من الحالات كون شركة التأمين العريقة تمتلك محافظ تأمينية متفاوتة في قيم أخطارها إلا أن ذلك لا يمنع بعض شركات التأمين الناشئة لنقص في ملاءتها وخبراتها الفنية من رفض بعض أخطار التأمين الكبيرة المعروضة عليها تحوطاً من الخسائر الكبيرة التي قد تعرضها للإفلاس.

ب ــ وإما أن تُقصر مسؤوليتها على جزء من الخطر وتقسّم الباقي بين مؤمنين آخرين، وهذه الطريقة ليست سهلة على المؤمِّن والمؤمَّن لهم من حيث صعوبة حصولهم على التعويض من شركات تأمين متعددة وارتفاع كلفة مثل هذه الطريقة عليهم إدارياً ومالياً.

ج ــ أو أن تشكل شركات التأمين احتياطيات كبيرة تواجه بها الأخطار غير العادية وهذا الحل ليس مضمون النتائج لارتفاع قيم بعض الأخطار بشكل لا يتناسب عادة مع احتياطات شركة التأمين.

د ــ والخيار الأخير والعملي هو أن تقبل شركة التأمين الخطر بأكمله ثم تنقل جزءاً من مسؤولياتها عنه إلى مؤمن آخر وهو معيد التأمين عن طريق إعادة التأمين. بهذه الطريقة تضع شركة التأمين حداً أعلى لالتزاماتها من الخطر الذي تقبله في

وثيقة تأمين واحدة أو في فرع من فروع التأمين، فهي لا ترفض الأخطار الكبيرة التي تعرض عليها بما يزيد عن هذا الحد بل تقبلها وتعيد تأمين الزائد بأحد أشكال إعادة التأمين.

فإعادة التأمين طريقة فنية تحقق شركة التأمين المباشر من خلالها التناسق بين الأخطار التي تجمعها في محفظتها وتحول دون تعرّض شركة التأمين المباشر للكوارث المالية الكبيرة غير المحسوبة.

وكذلك فإن إعادة التأمين ومن خلال مساهمتها في تعزيز المركز المالي لشركة التأمين تزيد من قوة الضمان للوثيقة الصادرة عن هذه الأخيرة للمؤمَّن لهم، حيث يتمكن المؤمَّن لهم من الحصول على التعويض الذي يطلبونه فوراً من شركة التأمين المباشر ذات المركز المالي القوي والتي تعيد أعمالها لدى معيدي تأمين يتميزون في أعمالهم بالكفاءة الفنية والملاءة المالية.

إعادة التأمين تزيد من قوة ضمان وثيقة التأمين ..

ومن اللافت أنه في السنوات الأخيرة ونتيجة استطالات العولمة وانتشارها فقد تمّ اجتياح معظم أسواق التأمين في الدول النامية من قبل الشركات العالمية المتعددة الجنسيات تحت يافطة منظمة التجارة العالمية (W.T.O) ومتطلبات الانضمام إليها لضمان الهيمنة على أسواقنا المحلية خصوصاً ما تعلق منها بتجارة الخدمات وتحرير قطاع التأمين العربي وهي كي تضمن السيطرة فقد فرضت معايير لشركات إعادة التأمين التي تتعامل معها تلك الشركات الوافدة أو حتى المحلية بأن تكون مصنفة "RATING" بدرجة جيد أو أكثر لضمان مصالحها، الأمر الذي أقام حاجزاً لم يكن موجوداً بين شركات التأمين وإعادة التأمين العربية التي مضى على تعاملها مع بعضها أكثر من ربع قرن دون شكوى، علماً بأن العديد من شركات التأمين وإعادة التأمين الكبرى المصنفة قد تعرضت

هزات مالية كبيرة تعرضت لها شركات التأمين وإعادة التأمين بعد 11 أيلول ..

لهزات مالية كبيرة إثر حوادث 11 أيلول لعام 2001 في أمريكا وكوارث الطبيعة في أوروبا في العام نفسه وبعده فانخفض تصنيفها لا بل اختفى بعضها من الوجود، وهذا ما يؤكد أن التصنيفات المطلوبة على أهميتها لا تحول دون بعض الانتكاسات المالية على شركات التأمين وإعادة التأمين.

والتصنيف المطلوب لم يفرض في الأساس في أسواقنا لصالح شركاتنا المحلية وإنما لخدمة مصالح الشركات المتعددة الجنسيات الوافدة في معظم الأحيان وإن إعادة التأمين العربية تظل قريبة وفي متناول يد شركات التأمين العربية بضماناتها وخدماتها.

لقد تم اختبار هذه العلاقة بين شركات التأمين وإعادة التأمين العربية لفترة طويلة ولا يحتاج الأمر في رأينا إلى تسارع الخطى للحصول على شهادات التصنيف الخارجية، وإن كان ذلك لا يضر فهو يعطي الطمأنينة النفسية للمتعامل أكثر من الحاجة المادية الفعلية، هذا في ظل التعامل القائم لكنه سيكون مفيداً لا بل ضرورياً في حال وجود توجهات فعلية لزيادة حجم التعامل بين شركات التأمين وإعادة التأمين العربية إلى مستوى أكبر بكثير مما هو عليه الحال أو حتى في حال الرغبة في زيادة الأعمال مع شركات التأمين خارج المنطقة العربية، ووصفة التصنيف أصبحت أمراً واقعاً لا يمكن تجاهله في تعاملات اليوم بين شركات التأمين وإعادة التأمين الراغبة في تطوير أعمالها بشكل ملموس، ولهذا تسعى شركات التأمين وإعادة التأمين العربية التي لم تحصل على التصنيف المطلوب بعد للحصول عليه في أسرع وقت ممكن كي تسحب مبررات عدم التعامل معها من قبل هذه الشركة أو تلك في منطقتنا أو خارجها.

من الضروري زيادة التعاون العربي في قطاع التأمين..

* * *

88
الرائد العربي
خريف
2005

دراسات وأبحاث

التسخين الكوني
تطوراته وانعكاساته

ترجمة وإعداد: يوسف جناد*

إن تغيرات المناخ المتلاحقة وغير المعهودة تلقى ظلالاً من الخوف والقلق على مجمل الاقتصاد العالمي والنشاطات المرافقة ومن بينها التأمين وإعادة التأمين التي تواجه تحديات جسيمة وتوضع على المحك أمام معضلة كبيرة وخطيرة تتطلب جهوداً كبيرة واستعدادات على مستوى التحدي.

وللتسخين الكوني، موضوع البحث، تاريخ طويل ومتقلّب. ويبدو أن الأمر بدأ منذ زمن ليس بالقريب وبنظرية غريبة وغامضة وبدون تفسير مقنع، إلا أن الحالة تطورت مع مرور الزمن لتصبح احتمالاً أقرب إلى الواقع منه إلى الخيال، إلى أن وصلت الأمور في أيامنا هذه إلى الحقيقة الملموسة، وبدأت آثار التسخين تظهر جلية على المناخ، وقد تجسد ذلك بأعاصير وفيضانات بلغت من الشدة ما لم تبلغه من قبل.

إلا أن تقييم الأخطار لن يكون بالسهولة التي يصورها البعض، وتحديد الفترات الزمنية التي سترتفع فيها حرارة كوكبنا الأرض غير ممكنة التقدير بدقة، إضافة إلى أن أسباب ارتفاع الحرارة، ولو أن البعض يرجعها إلى الخلل الذي أصاب التوازن البيئي وتعديات الإنسان على الطبيعة، سوف لن تكون محددة المعالم بالدقة المطلوبة. إلا أن الرأي السائد بين العلماء هو أن الخطر القادم سوف يكون مدمراً إذا لم تسارع الدول والمنظمات إلى اتخاذ إجراءات حاسمة للحد من أسبابه.

* مدير إدارة البحري والطيران في شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين.

ويمكن القول وبكل وضوح، أنه في أيامنا هذه يوجد إجماع عالمي شامل على أن المناخ يتغير، لكن النقاش الذي يدور يتركز حول سرعة أو بطء التغيير القادم. وبالنتيجة فإن الجميع مقتنع الآن تماماً أن الكون يسخن تدريجياً، وأن حرارة الأرض والمحيطات ترتفع، وأن الجليد في القطبين بدأ بالذوبان والاضمحلال. ولدى العلماء البراهين على ذلك. أما عن الأسباب فيقول البعض أن البيوت الزجاجية والغازات المنطلقة منها تلعب دوراً كبيراً في ذلك. وما يرافق ذلك من زيادة في غاز ثاني أكسيد الكربون، لدرجة أن المقاييس سجلت 372 جزء CO_2 من كل مليون جزء من الغلاف الغازي للأرض. وهذه النسبة هي الأعلى على مدى 420 ألف عام، حيث تجري المقارنة مع بعض الاكتشافات القديمة وخاصة للجليد المتبلور.

إجماع عالمي على تغير المناخ... وأن الكون يسخن تدريجياً

وطبقاً للمعلومات المتوفرة، فإن القرن العشرين هو الأسخن مناخياً على مدى الألف عاماً الماضية، إضافة إلى أن تسعة عشر عاماً من أصل العشرين عاماً الأكثر حرارة وقعت بعد عام 1980م. حيث تعرضت أوروبا عام 2003 إلى موجة حارة، سُجلت فيها درجات قياسية للحرارة، أدت إلى موت ما يقرب من /35000/ شخصاً معظمهم من كبار السن الذين يعانون مشاكل تنفسية. وتقدر إحدى الهيئات الحكومية المختصة في أمريكا بأن معدل درجة حرارة سطح الأرض قد ازداد بحدود 0,6 درجة مئوية، وذلك خلال القرن العشرين المنصرم، وبأن الزيادة ستستمر في القرن الحادي والعشرين أيضاً. ويقدر بعض هؤلاء أن درجة حرارة سطح الأرض في الولايات المتحدة الأمريكية، على وجه الخصوص، سوف ترتفع من 3 إلى 4 درجات في القرن القادم، وستعود الهيئة نفسها لإعادة الدراسة وتقييم الوضع في عام 2007م.

القرن العشرون هو الأسخن مناخياً على مدى الألف عاماً الماضية..

الوقائع الفيزيائية – Physical Proof:-

بعيداً عن التقديرات والافتراضات، هناك ظواهر فيزيائية بادية للعيان يمكن أن تشاهد وبشكل متزايد في مناطق محددة من العالم خاصة في القارة المتجمدة الشمالية

وغرين لاند، حيث الأنهار الجليدية التي عمرها آلاف السنين، بدأت بالذوبان والاضمحلال لدرجة أن سقوط الثلوج وحالات التجمد التي تشهدها تلك المناطق في معظم أشهر السنة، لم يعد لها ذلك التأثير الكبير ولم يعد بمقدورها تعويض ما يذوب من جليد كل عام. كذلك فإن عدد الجبال الجليدية التي تطفو على سطح المحيط المتجمد الشمالي آخذ في الازدياد، وكل واحد من هذه الجبال هو بحجم جزيرة صغيرة. كذلك فإن ذوبان الجليد الذي يغطي سطح البحار هناك سوف لن يؤدي إلى ارتفاع في مستوى سطح مياه البحر، والسبب أن المياه الناجمة عن ذوبان هذا الجليد تأخذ الحجم نفسه الذي كان يشغله أو أقل، إلا أن ظاهرة ذوبان عدد من الأنهار الجليدية بدأت تلقى اهتماماً كبيراً من العلماء.

لم يعد بإمكان حالات التجمد تعويض ما يذوب من جليد ..

وتشير التقديرات التي تظهر بين الحين والآخر، إلى أن جليد مناطق الغرين لاند GREEN LAND في حال ذوبانه بشكل كامل سوف يؤثر على مستوى البحار في العالم، ويؤدي إلى ارتفاع بحوالي عشرين قدماً. كذلك فإن ذوبان جليد غرب القارة المتجمدة الشمالية، والذي بدأت تظهر عليه علائم عدم الثبات، سوف يعني ارتفاعاً آخر في منسوب مياه البحار بحوالي خمسة عشر قدماً. إلا أن ارتفاعاً محدداً ولو بجزء من التوقعات سوف يعرض مدناً عدة للخطر ومنها مدن TOKIO, NEWYORK, NEWORLIENS وLONDON، إلى جانب بلدان أخرى منخفضة قد يطالها الخطر بشكل أوسع مثل بنغلادش وجزر المالديف حيث لا ترتفع معظم أراضي هذه الدول بأكثر من 12 – 15 قدماً عن سطح البحر.

ذوبان جليد الغرين لاند سوف يؤثر على مستوى البحار..

إلى جانب كل ما تقدم، فإن التسخين الكوني يؤدي لسلسلة من التأثيرات الأخرى، حيث سجلت ارتفاعات أخرى على درجات حرارة بعض المناطق الداخلية ومنها جبال الألب الأوروبية، حيث يشاهد فقدان تدريجي لطبقة الجليد التي تغطي بعض قمم هذه

التسخين الكوني يؤدي إلى سلسلة من التأثيرات..

الجبال والتي عمرها من عمر الجبال نفسها، والأرض هناك التي تتصف ببرودتها وقساوتها وجليدها وصخورها تتوضع على خطوط طول وخطوط عرض محددة، حيث العديد من المتزلجات الطبيعية. إلا أن ذوبان الجليد هناك يجعل الأرض رخوة للغاية وغير ثابتة وقد تحدث انهيارات أرضية خطرة ومدمرة للمنشآت العديدة التي أقيمت هناك.

ومن الأمور الأخرى المثيرة للقلق، هي أن معظم موارد المياه التي تُستهلك في أكثر بلدان العالم سكاناً كالصين والهند، تأتي من الأنهار الجليدية المنتشرة على قمم جبال الهيملايا، حيث ارتفاع درجات الحرارة سوف يتسبب في نقص هذه الموارد. ومع النمو السريع لاقتصاديات هذين البلدين العملاقين، فإن اعتماداً كبيراً على الموارد المائية اللازمة لمياه الشرب في المناطق المأهولة وللاستخدام الصناعي هو من الأهمية بمكان، لأن المورد المائي الذي يتحول إلى أنهار جليدية يأتي بالطبع من الثلوج المتساقطة على قمم جبال الهيملايا، والتغير في الحرارة يعني بالطبع نقصاً في تشكل الأنهار الجليدية.

المثير للقلق أن معظم موارد المياه المستهلكة تأتي من الأنهار الجليدية..

وإحدى السيناريوهات للمعضلة القادمة، هي أن تغير المناخ سيستمر، وسيؤثر بشكل كبير على نماذج الطقس السائدة، حيث ستشهد بعض المناطق زيادة ملحوظة في درجات الحرارة، ومناطق أخرى ستكون أكثر مطراً. ومثل هذه التغيرات سيكون لها تأثير كارثي على هذه المناطق حيث ستجتاح السيول الجارفة العديد من البلدان وبالمقابل ستعاني بلدان أخرى من جفاف قاتل، مما سيؤدي وبشكل حتمي إلى تنامي الصراعات السياسية والاجتماعية في مناطق مثل الشرق الأوسط، حيث تعاني هذه المنطقة بالتحديد من نقص شديد بالمياه الصالحة للشرب أو اللازمة لري المزروعات.

من المتوقع استمرار تغير المناخ والتأثير على الطقس..

أخطار الأمن – Security Risks :-

من المفارقات العجيبة، أن من بين المحذرين من تعرض الولايات المتحدة الأمريكية لكوارث طبيعية بسبب تغيرات المناخ، كان البنتاغون، الذين أعلن في تقرير

صادر عنه أن تغيراً مفاجئاً للمناخ يمكن أن تشهده الولايات المتحدة في العقود القادمة. وأضاف التقرير أن هذا التغيير قد يؤثر على مناخ القارة الأوروبية ويجعله أكثر برودة، وسيترافق ذلك بفيضانات عارمة في الهند ونقص حاد لموارد المياه في الصين وأجزاء أخرى من أمريكا اللاتينية، مما سيؤدي إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان بحثاً عن الماء وبالتالي ستنشأ صراعات سياسية واجتماعية وحتى عرقية في هذه المناطق، وستسود حالة فوضى وعدم استقرار.

البنتاغون يحذر أن تغيرات المناخ في أمريكا قد تؤثر على أوروبا..

وفي نهاية التقرير يؤكد المحللون على أن هناك براهين دامغة تؤكد أن التسخين الكوني سيحدث لا محالة خلال القرن الحادي والعشرين الحالي، وأنه من المؤكد أن تبدلاً حاداً في الطقس سوف يشهده الجميع في العقد القادم، وسنلحظ جميعاً آثاره الكارثية على العديد من المناطق في العالم. ومن الممكن أيضاً لنا وبالاعتماد على بعض المعطيات والملاحظات الحسيّة أن نتنبأ بما سيحدث وما ستكون عليه النتائج... وعلى ذلك فإن الولايات المتحدة ستحتاج إلى اتخاذ إجراءات طارئة لمنع حدوث ما لا تحمد عقباه.

ومن البراهين التي قدمها العلماء لتأكيد حدوث ظاهرة التسخين الكوني ما حدث في شباط من هذا العام 2005 ومن خلال مؤتمر للهيئة الأمريكية للتقدم والعلوم. حيث رأى المشاركون أن النتائج التي تم التوصل إليها تظهر بما لا يترك مجالاً للشك بأن قشرة الأرض تسخن بشكل تدريجي ولو ببطء شديد. وقد ظهر ذلك على مقاييس الحرارة التي تمت قراءتها من قبل إحدى الهيئات المختصة في جامعة كاليفورنيا، وأن التسخين قد حدث بالفعل على سطح منطقة ترتفع 700م عن سطح البحر.

.. وقشرة الأرض تسخن بشكل تدريجي مما سيؤدي إلى تفاعلات عديدة..

وكالة الفضاء الأمريكية NASA ساهمت بدورها من خلال دراسة قدمها بعض علماء المناخ لديها والتي أظهرت بوضوح أن الأرض تمتصّ طاقة أكبر من المعتاد من أشعة الشمس والتي تم عكس جزء منها إلى الفضاء الخارجي. فكلما احتفظت الأرض

بمزيد من الطاقة تقل بالمقابل الطاقة المعكوسة إلى الفضاء، وبالتالي فإن جزء الطاقة المتبقي سوف يؤدي بالتأكيد إلى تفاعلات عديدة فينتج عنها تسخين للقشرة الأرضية. كذلك توصلت الدراسة التي قامت بها NASA إلى أن الطاقة المنبعثة من أشعة الشمس تحتفظ بجزء منها في الغازات المنبعثة من البيوت الزجاجية وهي الآن تعمل على تسخين قاع المحيطات.

.. ويمكن للتسخين الكوني أن يؤدي عكس المتوقع ..

التبريد الكوني - Global Cooling :-

من الأمور التي تثار حالياً أن التسخين الكوني يمكن أن يؤدي أيضاً إلى عكس ما يتوقعه المرء، أي أن هذه الظاهرة بالرغم من أنها تسمى التسخين إلا أنه يمكن أن تؤدي من جانب آخر إلى التبريد الكوني.

إن تيار الخليج Gulf Stream هو المسؤول عن تحرك المياه الحارة من خليج المكسيك وإيصالها إلى البحار المحيطة ببريطانيا وغرب أوروبا. وهذا التيار الذي يدفع بمياه مالحة حارة يندمج بشكل معقد بالمياه في المناطق التي يصل إليها ولكن مياهه تبرد شيئاً فشيئاً كلما وصلت إلى أماكن عروض عليا وإلى مناطق توجد فيها مياه باردة جداً وبالتالي تنخفض مياه التيار إلى قاع المحيط حيث تعود وتتجه ثانية إلى الجنوب لتختلط بمياه حارة من جديد، وهذه الدورة هي التي تعطي التيار القدرة على الحركة من جديد.

إلا أن العملية هذه يمكن أن تضعف إذا واجه التيار كميات من المياه الباردة ناتجة عن ذوبان كميات كبيرة من الجليد والجبال الجليدية. وهذا يلعب دوراً أيضاً في تخفيف كثافة المياه المالحة التي لا يعود بمقدورها الانخفاض إلى القاع ثانية لتجديد حركة التيار. وفي السنوات الأخيرة، شهد شمال المحيط الأطلسي تدفق مياه عذبة وبكميات هائلة ومصدرها هو الأنهار القادمة من الـ Green Land وغرب سيبيريا. وطبقاً لنتائج أبحاث أجريت في أيار من هذا العام 2005 ومن قبل بعض المختصين في جامعة كامبردج، فقد

شمال المحيط الأطلسي يشهد تدفقات مياه عذبة بكميات هائلة..

تبين أن حركة تيار الخليج بدأت بالتباطؤ. ويعكف العلماء على دراسة الظاهرة ووضع تقديرات عن كميات المياه العذبة اللازمة لإيقاف حركة هذا التيار.

أما تأثيرات توقف هذا التيار، فستكون مدهشة بدرجة كبيرة، خاصة في المملكة المتحدة ومناطق غرب القارة الأوروبية، والتي ستفقد مصدراً مهماً جداً للدفء خلال أشهر فصل الشتاء. علماً أن أجزاء من بريطانيا هي على نفس خط العرض مع آلاسكا. أي أن درجة الحرارة فيها منخفضة جداً في فصل الشتاء. وأن التغيير المحتمل على تيار الخليج الدافئ، وتغيير مساره أو توقفه سوف يكون له تأثيرات مرعبة على الاقتصاد البريطاني. ويؤكد أحد العلماء أن توقف التيار المذكور سوف يجعل الطقس شتاءً أكثر برودة وبحوالي 3 إلى 8 درجات مئوية، ينتج عنه انعكاسات خطيرة على أنظمة النقل في المملكة المتحدة، وعلى الخدمات الصحية والطاقة. كذلك فإن شتاءً قارساً بهذا الشكل سيؤدي إلى تشكل كتل جليدية طافية على سطح الماء في بحر الشمال وما سيتبع ذلك من أخطار جديدة ستتحملها فروع التأمين البحري، وسيخلق مشاكل أخرى قد تعيق عمليات ضخ البترول والغاز من الحقول الموجودة في بحر الشمال.

الشتاء القارس قد يتسبب بأخطار تتحملها فروع التأمين البحري..

من ناحية أخرى، لن يؤثر تيار الخليج على المحيط الأطلسي فقط، بل قد تصل تيارات بحرية أخرى تتحرك في محطيات أخرى، وهذه التيارات تحمل معها المياه الباردة من مناطق عليا ودنيا، ويحل محل ذلك مياه دافئة وبالتالي فإن تخريب هذا النظام وتعطله يمكن أن يؤدي إلى تبريد شديد لبعض المناطق في نصف الكرة الشمالية والتي قد تستمر على هذه الحال إلى فترة زمنية لا تنتهي إلى عندما تعود الأوضاع إلى طبيعتها، ويعود تيار الخليج إلى حركته المعهودة.

مخاوف التأمين:

إن الأدلة والبراهين التي يقدمها العلماء عن ظاهرة التسخين الكوني بدأت تقلق أوساطاً واسعة من الناس وكذلك العديد من الصناعات.

في المملكة المتحدة، بدأت الهيئة البريطانية للتأمين ABI تولي هذا الموضوع اهتماماً كبيراً. وقد قدمت هذه الهيئة في شهر حزيران/ عام 2004 دراسة بعنوان

المناخ المتغير وأثره على التأمين والذي تركز في معظمه على الجدال الدائر بين الأوساط المختصة، عن أثر التسخين الكوني على جميع النشاطات الاقتصادية ومنها التأمين وإعادة التأمين.

وقد اعترفت الدراسة المذكورة بأن تغيرات المناخ لم تعد موضوعاً هامشياً بل نحن نعيش فعلياً مع تأثيراته كل يوم. وعلينا أن نهيئ أنفسنا لمواجهة الاحتمالات التي ستنتج عنه في السنوات القليلة القادمة. وقد حان الوقت لوضع الخطط المناسبة لمواجهة تغيرات المناخ وأثرها على استمرارية الحياة على وجه المعمورة. وتؤكد الدراسة أيضاً، بأن التأمين وإعادة التأمين سيكونان في مقدمة المتضررين من التغيرات المتوقعة للمناخ، حيث أن الفيضانات الجارفة التي اجتاحت بعض مناطق أوروبا عام 2000 وما تكبدته صناعة التأمين جراء ذلك لهو الدليل على ما ستتحمله هذه الصناعة من تبعات وما يتوجب عليها من مسؤوليات لتعويض حملة الوثائق المتضررين.. والتأمين يجب أن يكون مهيأً لكل ما تتطلبه المرحلة القادمة من كفاءات واحتياطيات واتفاقيات مرنة قادرة على تحمل تبعات الأخطار الجديدة، من أجل إثبات المقدرة على مساعدة الزبائن وتعويضهم عن الخسائر التي ستسببها الفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية سواء في أرواحهم أو ممتلكاتهم، وتدل بعض الإحصائيات إلى أن أخطار الطقس تزداد بمعدل 2-4% سنوياً وخاصة على الممتلكات والأحياء. كذلك تشير الإحصائيات إلى أن التعويضات التي دفعتها شركات التأمين جراء العواصف والفيضانات التي ضربت المملكة المتحدة بين عامي 1998 و2003 قد وصلت إلى 6 بليون جنيه استرليني، ويتوقع أن يتضاعف هذا الرقم بحلول عام 2050 من هذا القرن.

تغيرات المناخ لم تعد موضوعاً هامشياً..

أخطار الطقس تزداد بمعدل 2-4% سنوياً..

ومن الأشياء الأخرى التي تقلق العاملين في التأمين وإعادة التأمين إمكانية زيادة معدلات درجات الحرارة في المملكة المتحدة بحوالي 2-3,5 درجة مئوية وذلك حتى

نهاية القرن الحالي، مع ما يرافق ذلك من رطوبة عالية في فصل الشتاء وما سينتج عن ذلك من أمطار غزيرة وسيول جارفة. أما مياه البحار التي تحيط ببريطانيا أيضاً بدورها ستواصل الارتفاع وبخاصة المنطقة الجنوبية الشرقية حيث سيبلغ ارتفاع منسوب مياه البحر بين 26 و86 سم فوق المنسوب الطبيعي. أيضاً سيعاني الشاطئ الشرقي للمملكة المتحدة من المشكلة نفسها.

لذلك، ولكل ما تقدم، فإن القائمين على إدارة شركات التأمين وإعادة التأمين يتداعون بين الحين والآخر إلى عقد الندوات، ويتبادلون الآراء حول سبل مواجهة هذه الظاهرة ومن بين الإجراءات، رفض منح أغطية تأمين الممتلكات إلا بعد التأكد من أن حملة الوثائق قد بنوا خطوطاً دفاعية كافية لمكافحة الفيضانات، ووضعوا أنظمة هندسية مقاومة أثناء تشييد البنايات الشاهقة أو غيرها، مما يجعل الممتلكات موضوع التأمين أكثر قدرة على مقاومة الفيضان إن حصل.

خبراء التأمين يبحثون باستمرار تداعيات ظاهرة التسخين الكوني..

وعلى سبيل المثال، في صيف عام 2003، الذي شهد ارتفاعاً غير مسبوق في درجات الحرارة في بريطانيا وبعض أجزاء أوروبا، بلغت الخسائر التأمينية ما يقارب 400 مليون جنيه استرليني.

أما على الجانب المالي، فمن المتوقع أن تؤثر تغيرات المناخ على المؤسسات المالية واستثماراتها المتوسطة والطويلة الأجل. وتفيد التقارير المتعلقة بهذا الموضوع أن تغيرات المناخ ستؤثر مباشرة على هذا النشاط المالي ومن ضمنه بعض الاستثمارات التي توظف في شركات التأمين وما ستعرض له هذه الشركات نتيجة لتغيرات المناخ والتسخين الكوني والذي سيبدو واضحاً على حجم التعويضات في محافظ إعادة التأمين، والممتلكات وتوقف العمل، وتأمين السيارات، والسفر، والأعمال الهندسية والتأمين الزراعي وتأمين الغابات والصحة، وتأمينات الحياة. وبالتوازي مع ذلك، ستكون هناك تأثيرات مباشرة على موجودات الاستثمار التي ستوظف في العقارات والزراعة والسفر وغيرها.

تغيرات المناخ تؤثر على النشاط المالي ومن ضمنه الاستثمار..

ويؤكد التقرير أن عدد الكوارث الطبيعية سيزداد بشكل ملحوظ، مما سيعرض المؤسسات المالية وصناعة التأمين وإعادة التأمين إلى مواقف محرجة جداً، إلا إذا استطاع القائمون على إدارة هذه النشاطات إيجاد خطط وبرامج يستطيعون من خلالها مواجهة المستقبل وتداعياته. ويجب أن تكون الخطط بعيدة المدى وليست آنية. وأن تؤخذ بعين الاعتبار التغيرات المحتملة في فترة لا تقل عن 25 عاماً. وهذا الإجراء يجب أيضاً أن يتركز على (أعمال إعادة التأمين، والتأمينات العامة، تأمينات الحياة وما يتفرع عنها).

ويزداد عدد الكوارث الطبيعية مما سيعرض صناعة التأمين إلى مواقف محرجة ..

الأرض وتلوث الغلاف الغازي:

تدل الأبحاث العلمية التي أجريت مؤخراً أن التسخين الكوني المتوقع يمكن أن يختفي خلف ظاهرة أخرى تعرف بالظلام الكوني. هذه الدراسات التي أجريت في سويسرا وأستراليا ومناطق أخرى من العالم أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك، بأن كمية أشعة الشمس التي تصل إلى سطح الأرض قد نقصت بحوالي 10%، والسبب في ذلك هو التلوث الذي يلف الغلاف الغازي المحيط بالأرض، ويعزو العلماء ذلك إلى أن بعض الجزيئات المتطايرة في الفضاء من هباب الفحم، وبعض المركبات الكيميائية الأخرى مثل الكبريتات تؤدي إلى انعكاس بعض أشعة الشمس ومنعها من الوصول إلى سطح الأرض وهذا الأمر يؤدي إلى تشكل ما يدعى بالنظام الغائم Cloudy System. وبدوره يؤدي إلى تبريد سطح الأرض، إلا أن تأثير هذه الظاهرة على عملية التسخين الكوني لم يتم تحديده بشكل دقيق حتى الآن. مع العلم أن هناك دراسات حثيثة تجري لمعرفة مدى تأثير التلوث الكوني على عملية تشكل الغيوم والسحب بشكل عام. تلك السحب الركامية التي تتشكل في العديد من المناطق أو التي تؤدي إلى أمطار غزيرة تتشكل بسببها فيضانات جارفة مدمرة. وفي مناطق أخرى تؤدي هذه التغيرات إلى حدوث جفاف قاتل.

اهتمام بمكافحة ظاهرة التلوث الكوني والبحث عن مسبباته..

هذا وقد أبدى كثير من المسؤولين والمعنيين في السنوات الأخيرة اهتماماً خاصاً لمكافحة ظاهرة التلوث الكوني، والبحث عن مسبباتها لإيجاد الحلول

الملائمة لمكافحتها. والدراسات التي تجري سوف تكشف حقيقة التسخين الكوني وأثره وعلاقة هذه المتغيرات بالتلوث واقتراح الحلول للحد من الأخطار المتوقعة. وهذه الأمور تثير أمام المختصين أمراً آخر متعلق بظاهرة التسخين الكوني، والتي يجد العلماء صعوبة في تحديد معالمها والمتعلقة بالعوامل التي تؤدي إلى ازدياد وانتشار هذه الظاهرة في المستقبل.

البعض يقول بأن السبب الرئيس لذلك هو مركب ماءات الميثان، هذا المكوّن المتجمد من غاز الميثان يمكن أن يدفن في طبقات جيولوجية في قاع المحيط، حيث تتوفر الشروط لذلك مثل ضغط الماء ودرجات الحرارة المنخفضة. ولكن عندما يبدأ التسخين المرتقب فيمكن لهذه المركبات أن تتحرك ويصيبها حالة من عدم الاستقرار، ويؤدي ذلك إلى انبعاث كميات هائلة من غاز الميثان المنطلق عبر سطح المحيط. وهذا الغاز هو من الغازات التي تطلقها البيوت الزجاجية Green Houses، وله تأثير مخرب للغلاف الغازي يفوق بعشرة أضعاف ما يفعله غاز ثاني أكسيد الكربون. وقد رُصدت مثل هذه الحالات على شواطئ النرويج في الماضي، حيث توجد فوهات بركانية في قاع البحر، وفيها تم رصد مثل هذه المركبات، وانطلاق هذا الغاز سيساهم بالتأكيد في زيادة ظاهرة التسخين. إضافة إلى أن هذا الانبعاث الهائل للغاز من قاع البحر سوف يترك فجوات كبيرة ستندفع المياه لملئها وبالتالي ستحدث حالات من عدم الاستقرار في قاع البحر قد تؤدي إلى تشكل أمواج هائلة تظهر على شكل تسونامي مدمر آخر.

أسباب متعددة يوردها العلماء تؤدي لهذه الظاهرة..

ومع ظهور البراهين على تبدلات المناخ، فإن التأثيرات المحتملة وتداعياتها تصلنا يوماً بيوم، ولو أن الموضوع لم يتبلور بعد إلى حد اعتباره حقيقة علمية ملموسة ومحددة بشكل نهائي.

.. لكن الموضوع لم يتبلور إلى حد اعتباره حقيقة ملموسة..

وفي حين تبدي جميع الدول في العالم تعاونها اللامحدود للحد من خطر ظاهرة التلوث ومحاولة القضاء على مسبباتها، وحدها الولايات المتحدة الأمريكية تنفرد

برفض التوقيع على البروتوكول كيوتو Kyoto Protocol وينص الاتفاق المذكور على إلزام الدول بوضع قواعد وشروط لتحديد كمية غاز ثاني أكسيد الكربون المنبعث إلى الغلاف الغازي وحددت فترة زمنية لذلك تمتد من عام 2008 إلى عام 2012. وقد اعتبر البرتوكول المذكور خطوة أولى اتخذها المجتمع الدولي لتجنب حدوث تبدل حاد في المناخ، إلا أن عدم انضمام الولايات المتحدة لهذا الاتفاق، والتي تعتبر من أكثر الدول في العالم التي تسبب انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، يعني أن الاتفاق سيبقى قاصراً ولن يؤدي الغرض المرجو منه.

ومن الطرق الأخرى التي تشجع البلدان على وقف انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون أو على الأقل الحد منه، هي خطة أوروبية للتقليل من إنتاج المركبات التي تؤدي إلى زيادة انبعاث هذا الغاز، أو العمل على تخزين هذا الغاز والسماح للدول الصناعية ببيعه لاستعمالات أخرى. وهذا الإجراء بدأ بتطبيقه ابتداءً من الأول من كانون الثاني عام 2005.

وفي الختام، يجب الاعتراف أن إجراءات الحد من التسخين الكوني لاتزال في بدايتها وأن جهوداً جبارة يجب أن تتخذ ويتعاون الجميع للوصول إلى حلول جذرية تقي الكرة الأرضية التي تعيش عليها من كوارث طبيعية مدمرة ستجلب بالتأكيد الويلات على العالم بأسره إن لم تجد تحذيرات العلماء والمختصين آذاناً صاغية من جميع الدول سواء صناعية أو نامية. لأن الخراب سوف لن يقتصر على بلد بعينه لكن ذلك قد يشمل الجميع.

إجراءات الحد من التسخين الكوني لا تـــــزال في بـــــدايتها..

* * *

المرجع: *مجلة Reinsurance عدد July 2005-10-15 عن مقال مطول بعنوان Global Warming للكاتب Marc Jones.*

* * *

88
الرائد العربي
خريف
2005

دور نظام المعلوماتي الصحي الإلكتروني في التنظيم وتخفيض النفقات

د. مروان الزبيبي*

المقدمة: تهدف عملية التنظيم الصحي إلى حفظ كافة البيانات الصحية للمواطن مدى الحياة، وتأمين الوصول إليها بسرعة وبشكل مناسب، وتوفير مستلزمات العناية الصحية المناسبة مع مراعاة صحة المرضى، والحصول على أفضل مزايا ضمان صحي وبأقل كلفة. كما تهدف إلى تقديم خدمات مساندة للأطباء والصيادلة والعاملين في القطاع الصحي للمساعدة على القيام بعملهم بشكل مناسب، وتنظيم عمل مؤسسات الضمان الصحي وتوفير النفقات.

الإنفاق الصحي في سورية:

يبلغ عدد سكان سورية المسجلين أكثر من /20/ مليون، والمقيمين في سورية 17.986 مليون نسمة، وقد بلغ الإنفاق الصحي أكثر من 5 مليار ليرة سورية أو ما يزيد عن مليار دولار أمريكي (حوالي 5% من الناتج الوطني) وبمعدل 59 دولار لكل فرد وذلك وفق إحصائيات عام 2004، ويشكل الإنفاق الحكومي حوالي 49% من مجمل الإنفاق الصحي، أما معدل الإنفاق الصحي في

* المحاضرة ألقاها الكاتب ضمن فعاليات الملتقى العربي الأول للتأمين الصحي والذي انعقد في دمشق تاريخ 26-27 أيلول عام 2005 وأعدها للنشر سعد جواد علي.

بعض الدول وفق تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام 2004 لكل فرد، في لبنان على سبيل المثال 719 دولار و356 دولار في إيران و341 دولار في الأردن و473 دولار في تونس و315 دولار في تركيا ــ بينما بلغ معدل الإنفاق للفرد الواحد في اليمن 69 دولار ــ.

الصحة الإلكترونية:

بدأت في سورية عمليات استخدام تقنيات الاتصالات والمعلوماتية (ICT) لتحسين نظم العناية الصحية وجعلها أكثر قدرة على تلبية حاجات المواطنين والمرضى والعاملين في القطاع الصحي ومؤسسات الضمان الصحي ومسؤولي الصحة وأصحاب القرار، أما مكونات الصحة الإلكترونية فيمكن تجسيدها على النحو الآتي، إيجاد سجلات إلكترونية للمرضى وإحداث شبكة معلومات صحية تحقق الوصول الآمن للمعلومات عن المرضى والخدمات، وبوابات صحية على الإنترنت، والسعي إلى تقديم خدمات صحية فورية. علماً أن نظام المعلومات الصحي الإلكتروني يتكون من سجل صحي إلكتروني متواجد ضمن نظام معلومات صحي وبطاقة صحية إلكترونية تمثل سجل صحي محمول مع صاحبها، ويتضمن نظام المعلومات أدوات وبرمجيات مساعدة. و يؤمن نظام المعلومات الصحي خزان معلومات آمن للملفات الصحية للمرضى. وهذا الخزان يمكن أن يكون موقع على الإنترنت أو ضمن شبكة خاصة /إنترانت/، ويتضمن لكل مواطن السجلات الصحية المختلفة مثل:

نظام المعلومات الصحي خزان معلومات أمني للملفات المرضى..

ــ العمليات الجراحية.

ــ نتائج الفحوصات المخبرية.

ــ الأدوية التي وصفت للمريض.

ــ صور الأشعة X – Rays والصور الأخرى.

ــ حساسية المريض.

ــ تقارير وملاحظات الأطباء.

يضع الأطباء هــذه المعلومات في نظام المعلومات الصحي الإلكتروني بدلاً من الملفات (الورقية)، وتخزن المعلومات مشفرة ولا يمكن قراءتها إلا عند حصول التمويل من الطبيب والمريض معاً.

... ويعد بديلاً للملفات الورقية..

استخدام البطاقة الصحية الإلكترونية (الذكية):

تستخدم البطاقة الصحية الإلكترونية لتخزين البيانات الأساسية والصحية لحاملها وتستخدم أيضاً كمفتاح دخول لسجل حاملها في نظام المعلومات الصحي الإلكتروني. حيث يسمح للمريض الوصول لهذه المعلومات عند زيارته للطبيب وتسمح للطبيب بالوصول لنتائج الفحوص الطبية السابقة من خلال السجل الصحي الإلكتروني للمريض وإجراء المقارنة مع نتائج الفحوصات الحالية، وتؤدي إلى تجنب تكرار الفحوصات والصور وغيرها وبالتالي توفير التكلفة كما يمكن للصيدلي أن يستدل من خلال البطاقة الإلكترونية للمريض عن وجود أية إشكالات مرضية تمنع تناول المريض للأدوية الموصوفة من الطبيب، علماً أن هنالك نوعان من البطاقة الصحية:

حتى الصيدلي يمكنه الاستفادة من البطاقة الصحية الإلكترونية للمريض.

ــ البطاقة الصحية للمواطن.

ــ البطاقة الصحية المهنية.

أما البطاقة الصحية الإلكترونية للمواطن، فهي عبارة عن بطاقة بلاستيكية تتضمن شريحة إلكترونية ذكية (Smart Card) عبارة عن كمبيوتر صغير مخزن فيه برامج وخوارزميات ترميز محدودة، ولكل صاحب بطاقة رقم شخصي (Pin) لا يمكن استعمال البطاقة بدونه ويسمح للأطباء بالوصول إلى المعلومات التي وصفوها، وتُخزن معلومات المريض على البطاقة جزئياً وفي سجله الإلكتروني على نظام المعلومات الصحي الحاسوبي بشكل

توجد بطاقات صحية للمواطنين وأخرى للعاملين في القطاع الصحي وغيرها..

كامل ــ وهذه البطاقة لا يمكن تزويرها ــ ويتم التعرف على المريض من خلال صورته والرقم الشخصي، وهذا يساعد على منع الاستخدام غير الشرعي للبطاقة الصحية كما هو الحال في البطاقة الورقية.

أما البطاقة الصحية الإلكترونية المهنية فهي مخصصة للعاملين في القطاع الصحي كالأطباء والصيادلة ومزودي الضمان الصحي... إلخ ويستخدم لتوليد توقيع إلكتروني وتمكن الأطباء مثلاً من الوصول إلى معلومات المرضى والتي تتم بموافقة المريض، وتستخدم للقراءة والكتابة على البطاقة وفق صلاحية صاحب البطاقة الحرفية (طبيب، صيدلي، شركة ضمان صحي).

المعلومات المخزنة ضمن السجل الصحي الإلكتروني والبطاقة الصحية الذكية:

- **أولاً:** قسم البيانات الأساسية:

وتشمل على معلومات أساسية ثابتة تتعلق باسم وعنوان المريض وتاريخ ميلاده ورقمه الوطني ورقم البطاقة، ويتم طبع الصورة الشخصية والاسم والرقم الوطني ورقم الضمان الصحي وشركة التأمين على البطاقة.

- **ثانياً:** قسم المعلومات الإدارية الخاصة بالعناية الصحية:

وتشمل على رمز الشخص المؤمن والضمان الصحي ومعدله (مقدار ما يدفعه المريض ومقدار الضمان)، تاريخ الإصدار وتاريخ انتهاء الصلاحية، ومجمل تكاليف العناية الصحية.

المعلومات المخزنة ضمن السجل الصحي الإلكتروني:

- قسم معلومات الإدارة الطبية:

وتشمل على العمليات الجراحية، وتاريخ إعطاء اللقاحات، معلومات عن الحمل وآثاره، مؤشرات التبرع بالأعضاء، ومعلومات عن الأمراض المزمنة والحساسية.

- قسم المعلومات الطبية الديناميكية:

وتشمل على السجل الدوائي الذي يفيد عند وصف علاج لا يتوافق مع صحة المريض، والسجل العلاجي والذي يخزن بالتفصيل في نظام المعلومات

الصحي الإلكتروني، وربما تتضمن البطاقة الصحية مؤشرات إلى مواقعها في الذاكرة ومفتاح الدخول، كما تشمل وصفات طبية وتقارير طبية مؤقتة وبطاقة دخول مشفى.

«تكنولوجيا البطاقة الصحية الإلكترونية»:

ــ مواصفات البطاقة البلاستيكية:

يتم صنع البطاقة الصحية من البلاستيك المرن «polycarbonate» مقاوم للعوامل الجوية، وطباعة أمنية (رسومات مولدة حاسوبياً، OVI، طباعة دقيقة) وشريحة إلكترونية.

ــ مواصفات الشريحة الإلكترونية Chip:

تحتوي على معالج وذاكرة تتضمن نظام تشغيل البطاقة وخوارزمية تشفير البيانات، والذاكرة قابلة للبرمجة EPROM لتخزين المعلومات إضافة إلى ذاكرة مؤقتة RAM ودارات التوافق والربط.

الجهات المشاركة في نظام المعلومات الصحي:

ينبغي تشكيل سلطة عامة ناظمة لمنظومة البطاقات الصحية لتقوم بمهمة الإشراف على شركات وجهات التأمين الصحي والراغبين بالاستفادة من المنظومة كما تقوم بمراقبة أداء المنظومة ومكوناتها، وكذلك إيجاد جهات خاصة بإصدار البطاقات وإدارة المنظومة للعمل على ربط الجهات إلى شبكة التأمين الصحي وتركيب القوارئ، وإجراء التوافق مع أنظمة المشافي المعلوماتية وتركيب وتشغيل القوارئ. وتحديد مركز خاص بنظام المعلومات الصحية (يمكن استضافته ضمن مركز معلومات Data Center) للقيام بحفظ قواعد البيانات والإشراف على تشغيل مركز المعلومات.

من المهم تشكيل سلطة عامة ناظمة لمنظومة البطاقات الصحية..

هذا إضافة إلى العيادات والمشافي والمخابر التي تعمل على المنظومة وجهات التأمين الصحي.

مزايا السجل الصحي الإلكتروني:

تقدم البطاقة الصحية الذكية بطاقة تعريف شخصية ومن خلالها يتم الحصول على معلومات آنية عن المريض علماً أن هذه المعلومات مخزنة بشفرة معينة ومأمونة، ويمكن إجراء التمديد لمدة صلاحية البطاقة الصحية بشكل دوري، علماً أن كلفتها أقل بكثير من مجموع البطاقات الورقية التي يحتاجها كل مريض، كما أنها تلغي عملية أرشفة وتخزين للبيانات الصحية، وتساعد الطبيب على عدم تكرار الصور الشعاعية والفحوصات المخبرية عالية الكلفة إلا بعد التأكد من ضرورتها وخاصة عند تغيير الطبيب المعالج.

البطاقة الصحية الذكية تقدم جميع المعلومات المطلوبة عن المريض..

هذا ومن ناحية ثانية، نجد بأن نظام المعلومات الصحي الإلكتروني سوف يساهم في ضبط المعالجة الطبيعة للمرضى وذلك باستخدام البرامج الطبية الخبيرة (Expert System)، وأن وجود مثل هذا النظام سوف يشكل دافع نحو أتمتة العيادات والمشافي وبالتالي أتمتة عمليات الضمان الصحي بشكل كامل. ومن المزايا الأخرى للسجل الصحي الإلكتروني نورد الآتي:

نظام المعلومات الصحي يساهم في ضبط المعالجة ويشكل دافعاً للأتمتة!

- إمكانية الربط عن بعد مع نظام المعلومات عبر الإنترنت أو الإنترانت أو عبر وصلات الأقمار الصناعية.
- استطلاع الأمراض على مستوى الوطن وتقديم إحصائيات طبية بهذا الخصوص.
- متابعة الأمراض الخطيرة مثل الإيدز (Aids) وغيرها.
- تطوير النظم الصحية من خلال ما يتوفر من بيانات وإحصائيات.
- مراقبة الإنفاق ونسب المساهمة في التكاليف الصحية.
- مراقبة إنفاق المشافي بشكل دوري.
- التكامل مع المنظومات الصحية العربية.

* * *

88
الرائد العربي
خريف
2005

من هو مُعيد الطيران على المدى الطويل

In the Long Run, who'd be an aviation Reinsure?

By Mark Geog heg an.

ترجمة: فايزة سيف الدين

تصدرت حوادث الطيران الأخبار العالمية خلال شهر آب August لهذا العام /2005/. بعد أن حصلت سلسلة من الحوادث حطمت الاستقرار الذي سيطر على هذا القطاع من التأمين خلال السنوات الأخيرة.

فقد وقع الحادث الأول للطائرة الفرنسية Airbus 330 في الثاني من شهر آب. حيث تجاوزت الطائرة المدرج بقليل وارتطمت بجبل قريب واندلعت فيها النيران لتسقط محترقة نحو الأرض في مطار تورونتو الدولي. ولحسن الحظ فقد نجا جميع الركاب والبالغ عددهم /297/ راكباً، بالإضافة إلى أفراد الطاقم البالغ عددهم اثنا عشر فرداً. أما جسم الطائرة فقد اعتبر هلاكاً كلياً.

مباشرة وبعد يومين من هذا الحادث، أصيبت الطائرة التونسية من طراز ATR 72 بتعطل في المحركين وهوت نحو البحر قبالة شاطئ سيسيلي وحصل ذلك أثناء رحلتها من تونس إلى إيطاليا مسببة وفاة 13 راكباً وفقد راكبين وإصابة ثمانية ركاب بجروح خطيرة من أصل إجمالي الركاب البالغ عددهم 35 راكباً. أما أفراد الطاقم البالغ عددهم أربعة، فقد أصيبت ثلاثة منهم بجروح خطيرة وفقد الرابع.

وفي يوم 14 آب، حصل الحادث الثالث حيث ارتطمت الطائرة التابعة لخطوط Helios Airways وهي من طراز Boeing 737-300 فوق منطقة Grammatikos

بالقرب من أثينا. وقد أفادت الأنباء بأن الطائرة كانت في رحلتها الاعتيادية من مطار لارنكا في قبرص إلى براغ عبر أثينا حين قُطع الاتصال معها بعد تحذير من القبطان بأن الطائرة تعاني من خلل في نظام التكييف. وقد نتج عن الحادث وفاة جميع الركاب البالغ عددهم 115 راكباً إلى جانب أفراد الطاقم الستة.

بعد ذلك بيومين فقط، سقطت طائرة الـ Boeing (MDC), MD-82 التابعة للخطوط الكاريبية الغربية فوق منطقة Machiques أثناء رحلتها من بنما إلى جزر المارتينيك. وقد نتج الحادث عن تعطل في المحرك المزدوج للطائرة وتسبب بمقتل جميع ركابها الـ 152 مع أفراد الطاقم الثمانية.

أما الحادث الأخير فقد حصل أثناء إعداد هذا الموضوع، وتسبب في الفقد الكلي لطائرة من طراز Boeing 737-200 وقتل 40 من ركابها في مدينة جابكلز - بيرو.

رغم كل شيء... مازال الربح متوقعاً لهذا العام:

Despite everything ... a good year in Prospect

رغم سلسلة الحوادث المؤسفة التي تم استعراضها آنفاً، والتي بلغت بمجملها 170 مليون دولار لتعويضات الهياكل فقط، مازالت التنبؤات تشير إلى أن هذا العام سيحقق ربحاً لمكتتبي هذا الفرع. محققاً بذلك العام الرابع على التوالي من الأرباح.

تكاليف التعويضات مستمرة بالانخفاض..

ويؤكد السيد Steve Doyle /مدير إدارة الطيران والفضاء في مجموعة AON/، بأن تكاليف التعويضات لهذا العام مازالت مستمرة بالانخفاض رغم الحوادث الكبيرة التي حصلت فيه. فمن المعروف بأن الحوادث ستحصل ولا يمكن تلافيها نهائياً إلا أن إجراءات السلامة التي تطبق في قطاع الطيران لها أثرها الإيجابي في تحسين النتائج.

حوادث عام 2002 تشكل 50% من المعدل الإجمالي..

كما يتضح ذلك أيضاً من التقرير السنوي لهيئة اللويدز لعام 2004. فقد أشير في هذا التقرير إلى أن حوادث عام

2002 والتي مازالت بأكملها تحت التسوية تشكل حوالي 50% من المعدل الإجمالي. كما أظهرت نتائج عام 2004 أن تعويضات الهياكل والوفيات التي حصلت خلال العام هي أقل عدد منذ عام 1945.

فلا عجب إذن أن أبدى مسؤولو هذا الفرع في هيئة اللويدز سرورهم بهذه النتائج. فقد بلغ المعدل الإجمالي لخسائر سوق الطيران لعام /2004/ 79.6% يضاف إلى ذلك حوالي 7% التي سيفرج عنها من احتياطيات العام السابق، مما يحقق نتيجة نهائية إجمالية للأرباح الفنية تقدر بحوالي 27.4 % من الطاقة الاستيعابية.

ورغم أن المنحى العام لعدد الحوادث وشدتها ــ على المدى الطويل ــ يظهر بعض التوازن وخاصة في السنوات الأخيرة، إلا أن الصفة الغالبة على هذا النوع من التأمين هي عدم الثبات. فنحن لن ننسى مثلاً عام 2001 الرهيب الذي أدى إلى ظهور هذا السوق الصعب فالعقود طويلة الأجل تشكل أكبر التحديات لهذه الصناعة.

الصفة الغالبة على حوادث التأمين هذه عدم الثبات..

ومنطلق هذا التحدي من التوقعات القائلة بأن حركة الطيران ستزداد بشكل كبير خلال العقدين القادمين في أوروبا بالدرجة الأولى. ويتبعها بالمرحلة الثانية حركة الطيران من وإلى بقية الأسواق في آسيا وأمريكا الجنوبية والوسطى نتيجة التحولات الاقتصادية فيها. ومن المعروف بأن هذا الازدياد في الحركة الجوية سيترافق بارتفاع في نسبة التعرض للاصطدام والحوادث الجوية بشكل عام.

التعويـــض: – Compensation –

وهكذا، فإن عدداً كبيراً من الطائرات ستتواجد في الأجواء في الوقت نفسه وعلى متنها عدد كبير من الركاب الذي سينتقل من وإلى العديد من الأماكن في العالم.. وهنا فقط ينشأ التحدي الآخر الذي ستشهده هذه الصناعة والذي سيؤدي إلى ارتفاع نسبة التعرض للأخطار.. ألا وهو.. التضخم الذي سيؤثر في تسوية تعويضات مسؤولية الركاب.

تواجد عدد أكبر من الطائرات في الجو في ذات الوقت سيزيد نسبة الأخطار..

وحسب الدراسة الصادرة عن الاتحاد الدولي لمؤمني الطيران، والتي صدرت في نشرة Swiss Re تحت عنوان «الكلفة الحقيقية لعقد تأمين الطيران» فإن هذا التضخم قد عمل على مضاعفة قيمة التعويضات في بعض الحالات خلال الفترة الواقعة بين عامي 1985-2002. ففي بعض المناطق كأمريكا الشمالية لوحظ بأن قيمة التعويضات قد ارتفعت من 1.1 مليون دولار إلى 2.9 مليون دولار مسجلة بذلك نمواً سنوياً بلغ 5.87% ولا يعتبر هذا نذيراً سيئاً للنتائج بالمقارنة مع ارتفاع معدل التضخم والأجور الذي ساد خلال الفترة نفسها في هذه المناطق.

أوروبا تشهد نمواً غير مسبوق في تضخم معدل التعويضات..

فقد شهدت أوروبا نمواً غير مسبوق في تضخم معدل التعويضات التي ارتفعت بنسبة مذهلة بلغت 11.61% في العام محققة بذلك سبعة أضعاف مما سبق أي من 170000 دولار إلى 1.1 مليون دولار.

ومن الملاحظ أيضاً بأن كل من آسيا وأمريكا الجنوبية تسير في الاتجاه نفسه.

أما بالنسبة للمستقبل خلال العشرين سنة القادمة فالاتجاه العام هو أننا سنشهد تقارباً واضحاً بين معدل التعويضات طول العام،حيث أن الازدهار الاقتصادي الذي يتوقع حصوله خلال الفترة القادمة سيعكس ارتفاعاً واضحاً في معدل التعويضات.

فالدخول في اتفاقية مونتريال الخاصة بمسؤولية الركاب قد أثر على وضع التعويضات. كذلك فإن تطوير اتفاقية روما والتي تم بموجبها تخفيض الحد الأعلى لتعويضات الطرف الثالث ستسرع بدورها من ارتفاع معدل التضخم حول العالم. وبمعنى آخر، سيكون لدينا ازدياد في عدد الطائرات التي ستزيد من حجم البضائع المنقولة والتي ستكون عرضة للتصادم مع بعضها البعض. يضاف إلى ذلك الآثار المتوقعة لدخول الطائرة العملاقة Aurbus A380. فالحد الأدنى لعدد ركاب هذه الطائرة هو 550 راكباً ويمكن زيادتها بحيث يبلغ الحد الأعلى لعدد الركاب 840 راكباً مما سيزيد من نسبة التعرض للخطر خلال الرحلة الواحدة إلى حد كبير. ومن المتوقع بأن الحد الأعلى لتعويضات الطائرات العملاقة سيرتفع إلى 2 بليون دولار لأي حادثة any one event.

من المتوقع ارتفاع الحد الأعلى لتعويضات الطائرات العملاقة..

أما بالنسبة لطائرة Aurbus A380 فقد يرتفع إلى 3 بليون دولار. الأمر الذي سينعكس مالياً ويرفع من قيمة تسوية التعويضات بنسبة 50% بكل بساطة.

الخسائر ... حالياً ومستقبلاً:

Losses ... now and in the future ...

ولا ننسى أيضاً الخسائر الصغيرة الناجمة عن تأخير الرحلات أو لأسباب خارجة عن السيطرة كالحادثة التي حصلت لشركة الطيران البريطانية British Airways وأدت إلى تأخير رحلة طيران داخلية مما أدى إلى مبيت وإطعام ما يزيد عن 400 راكباً. فحوادث الطيران ليست كلها فقداً كلياً بحيث يظهر أثر التضخم عند تسويقها، كما أنها ليست الأهم في سجل حوادث هذا الفرع. فعندما تكون حالات الفقد الكلي في أدنى حالاتها.. نجد بأن تواتر حالات الفقد الجزئي في أعلى حالاتها. وقد ورد تأكيد ذلك ضمن نشرة Swiss Re. وقد بينت الدراسة نفسها بأن حوادث الفقد الكلي انخفضت خلال السنوات الأخيرة بسبب تطوير نظام الطيران وجودة المحركات ومقاومتها للأعطال، بالإضافة إلى التكنولوجيا المستخدمة في تصميم وبناء غرفة القيادة المقاومة للصدمات. إلا أن ذلك قد ترافق بزيادة ملحوظة في التعويضات الجزئية. وبمعنى آخر، فإن التطور في هذه الصناعة جعلها ضحية لزيادة الرفاهية والتكلفة. فقد قطعت هذه الصناعة شوطاً بعيداً في تجهيزات الرفاهية لكي تتجنب الفقد الكلي. إلا أن هذه التجهيزات نفسها أصبحت أكثر تعقيداً من حيث التصميم أو المواد الداخلة في التصنيع وأصبحت بذلك أكثر عرضة للعطب والتلف وأكثر كلفة عند الإصلاح أو الاستبدال.

التطور في صناعة الطائرات جعلها أكثر تعقيداً..

وهكذا، فإن المستقبل يحمل معه زيادة في أسعار الطائرات وزيادة في تكاليف تعويضات الركاب... فلماذا القلق إذن؟؟ ولاشك بأن خطر الإرهاب ليس أقل مما كان عليه الحال لخمس سنوات خلت، ومازالت هذه الصناعة تعاني من الآثار السلبية لبعض الحوادث الكارثية وحوادث الفقد الكلي الناتجة عن الأحوال الجوية

المستقبل يحمل زيادة في أسعار الطائرات وتكاليف تعويضات الركاب..

السيئة. فيجب ألا نهمل الازدياد الملحوظ في تواتر وشدة بعض الأخطار الكارثية التي يتعرض لها معيدو التأمين في بقية أنحاء العالم، والتي تتعرض لها الطائرات في كل الأوقات. فمثلاً، تبلغ قيمة الطائرات والآليات التابعة لها والتي تجثم على أرض مطار Tokyo Haneda Airport حوالي 7 بليون دولار، وهي معرضة على مدار الساعة إلى أخطار الأعاصير والزلازل.

ولكن بعيداً عن أجواء التشاؤم والتفاؤل ونسب التعرض للأخطار، ما هو وضع سوق التأمين لفرع الطيران هذه الأيام؟

للإجابة على هذا السؤال نعود إلى التقرير السنوي لعام 2004 الصادر عن هيئة اللويدز والذي يؤكد بأن الضغط على الأسعار مازال مستمراً فلم ترتفع الأسعار وإنما انخفضت قليلاً عن السابق.

نتائج السوق السهل...

Results of Market Softning

لا عجب بأن السوق قد بدا أكثر سهولة حالياً بعد 3 سنوات استثنائية. فمن لا يرغب بالمشاركة بالعائدات المتوقعة لهذا الفرع؟..

المشكلة هنا هي أن حجم السوق الصغير نسبياً يعني بأن أي سعة إضافية ستحول من بقية الفروع /عدا الحياة/ إلى هذا الفرع سيظهر أثرها على السوق بشكل فوري.

وقد جاء في دراسة أخرى لشركة Swiss Re عام 2002 بأن تحويل نسبة 0.1% من الطاقة الاستيعابية لبقية الفروع إلى فرع الطيران قد يؤدي إلى رفع الطاقة الاستيعابية لهذا الفرع بنسبة 25%. فلا عجب إذن من حالة عدم الثبات التي تشهدها أسعار هذا الفرع.

علاوة على ذلك، فإن النتائج الاكتتابية للعقود طويلة الأجل قد أظهرت نتائج متواضعة، فحتى نتائج اللويدز لم تكن مخيفة بشكل كاف إذا درست من منظور سجل التعويضات، وحتى لو انخفض تواتر التعويضات وشدتها إلى النصف،

الأقساط المحققة لا تشكل إلا الحد الأدنى..

فإن الأقساط المحققة لا تشكل إلا الحد الأدنى الذي يمكن معه متابعة العمل فما هو الشكل الذي قد تكون عليه النتائج في سنة عادية. من هذا المنطلق تظهر بعض التوقعات بأن المعدل الإجمالي سيكون 100% بشكل لا يبقى معه أي احتياطي للسنوات الخاسرة أو الكارثية.

ومع مبلغ تأمين فرع الهياكل فقط والذي يقدر بنحو 600 بليون دولار، استطاع المؤمنون أن يحققوا وعلى مدى 10 سنوات من 1992-2002 معدلاً وسطياً للأقساط بلغ 1.4 بليون دولار في العام.

النتائج تتحدث عن نفسها.. وهذه الصناعة تعيش بعيداً عن معناها..

فالنتائج تتحدث عن نفسها. حيث وجدت Swiss Re بأن هذه الصناعة قد عاشت بعيداً عن معناها، بحيث كانت تعاني من تراكم الخسائر الاكتتابية والتي بلغت بمجملها 2.3 بليون دور.

فالأقساط ترتفع دائماً بعد السنوات الخاسرة ولكن ليس إلى الحد الذي تستطيع معه أن تعوض الخسائر التي تحققت في السابق في عام واحد.

فقد خسر السوق الكثير من الأموال بين عامي 1988-1993. ثم تشدد لعامي 1995-1994 ثم تحول نحو السهولة والخسارة عام 1997 ولم تستطع أرباحه السابقة أن تعوضه عن خسارته. ورغم أن الأرقام الأخيرة لفرع الطيران لم تصدر بعد، إلا أنه من المؤكد بأن خسارة عام 2001 قد بلغت 6 بليون دولار كخسائر تأمينية، وعلى الرغم من النتائج الإيجابية للسنوات الثلاث والنصف الأخيرة فلا يحتمل أن هذا المبلغ قد يتم استرجاعه قبل تحول السوق نحو المرونة وتبدأ النتائج بالتحول نحو الخسارة.

الأرباح السابقة لم تستطع تعويض السوق عن خسائره..

فمن سيكون مؤمن أو معيد تأمين فرع الطيران بالواقع؟!..

المصدر: مجلة Reinswnce – العدد September 2005.

* * *

88
الرائد العربي
خـريـــف
2005

الوعي التأميني في اليمـن

بقلم: د. حسني الخولي*

هذه هي المرة الأولى التي تتاح لي الفرصة لزيارة جمهورية اليمن والتي نعتز بها جميعاً كمصريين وتربطنا بها وبشعبها منذ عقود طويلة علاقات تاريخية وأخوية متميزة في ظل قيادتنا السياسية الواعية في كلا البلدين. ونظراً لأنني من المهتمين بصناعة التأمين علمياً وعملياً حيث أقوم بتدريس علم التأمين في جامعاتنا المصرية والعربية قرابة الثلاثين عاماً حتى الآن وأيضاً تنفيذ العديد من البرامج التدريبية في معظم البلدان العربية في شتى فروع التأمين وهذه الأيام وأثناء زيارتي لوطني الثاني اليمن الشقيق حيث أنني كلفت من قبل الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بتنفيذ برنامج عن التحليل المالي لشركات التأمين.

وقد طرحت سؤالاً على المشاركين بالبرنامج وهم عينة منتقاة ومؤهلين علمياً وعملياً لممارسة التأمين بشركات التأمين اليمنية عن مفهوم الوعي التأميني في اليمن؟ وكيف يمكن قياسه؟ وما هي مؤشرات اقتناع الأفراد وأصحاب الأعمال والشركات والمؤسسات والمسؤولين بأهمية التأمين لهم كأفراد ولأسرهم ولأعمالهم ولوطنهم، في مواجهة العديد من الأخطار المحتملة والتي قد يتعرضون لها سواء في أشخاصهم أو ممتلكاتهم بشتى أنواعها أو مسؤولياتهم تجاه الغير سواء في أشخاصهم أو ممتلكاتهم.

* أستاذ مشارك بكلية التجارة ــ جامعة القاهرة ــ فرع بني سويف.

وعند الإجابة على سؤال ما المقصود بالوعي التأميني؟ تجد أنه يمثل معرفة الأفراد على اختلاف ثقافاتهم ومؤهلاتهم وأيضاً رجال الأعمال من أصحاب الشركات بمختلف أنواعها سواء التجارية أو الصناعية أو الخدمية أو النفطية بمفهوم التأمين ودوره في تحمل الأخطار ومواجهتها نيابة عنهم عند تحقيق مثل هذه الأخطار كالوفاة أو العجز أو الشيخوخة أو المرض أو إصابات العمل وأيضاً ما يصيب الممتلكات من أخطار مثل الحريق و السرقة أو الزلازل أو البراكين أو السيول أو الفيضانات أو الانفجار أو توقف الأرباح وأخطار السيارات من تلف وهلاك كلي أو جزئي وأخطار السفن والطائرات والأخطار الهندسية التي قد تواجه المقاولين أثناء التشييد أو التركيب للمعدات والتلفيات التي تصيب المعدات أثناء التشغيل وأيضاً الأخطار التي تصبب الأجهزة الإلكترونية بمختلف أنواعها وغيرها أيضاً المسؤولية القانونية تجاه الغير سواء في أشخاصهم أو ممتلكاتهم.

الوعي التأميني هو معرفة الجمهور بالتأمين وأهميته ودوره..

لذلك يرى كاتب المقال أن التأمين وفي لغة سهلة وبسيطة هو استبدال الفرد أو صاحب العمل خسارة كبيرة محتملة قد يتعرض لها بخسارة بسيطة مؤكدة تتمثل في قسط التأمين.

ببساطة: التأمين هو استبدال خسارة كبيرة بأخرى بسيطة..

ويرى كاتب المقال أنه عند اقتناع رجال الأعمال في اليمن الحبيب بأهمية التأمين بصوره وأشكاله كافة سواء كانت تأمينات حياة أو ما يسمى بالتكافل الاجتماعي بشركات التأمين الإسلامية لمواجهة أخطار الأشخاص والتي تتمثل أساساً في أخطار الوفاة الطبيعية أو المبكرة أو الإصابية والعجز سواء كان كلياً أو جزئياً دائماً أو دائماً وأخطار المرض وإصابات العمل سوف يكون ذلك أفضل ويتبين ذلك عند طلب إجراء دراسة إحصائية لحجم التعويضات المدفوعة من أصحاب الأعمال للعاملين لديهم خلال فترة معينة ومقارنتها بأقساط التأمين المدفوعة إلى شركات التأمين في حالة قيامهم بشراء برامج تأمين كافية لمواجهة مثل هذه المخاطر.

وفي هذه اللحظة سيجد رجال الأعمال كافة أنه من الأفضل لهم جميعاً تحويل الأخطار كافة إلى شركات التأمين باعتبارها جهات متخصصة في إدارة الأخطار ودفع تكلفة هذا التحويل في شكل أقساط باعتبارها ضمن تكاليف الإنتاج وتركيز اهتمامهم فقط لتطوير منتجاتهم وزيادة كفاءتها لمواجهة المنافسة من المؤسسات الأخرى التي تعمل في الصناعة نفسها.

وبالتالي سوف نجد إجابة للجزء الثاني من السؤال وهي مؤشرات قياس الوعي التأميني في اليمن. حيث نجد أن هناك مؤشرات عديدة من بينها قسمة إجمالي الأقساط المدفوعة من المؤمن لهم كافة على إجمالي عدد السكان لنحصل على نصيب الفرد في اليمن من الأقساط المدفوعة والتي يجب مقارنتها بدول أخرى لها نفس الظروف الاقتصادية التي تعيشها اليمن.

مؤشرات عديدة يمكن من خلالها قياس الوعي التأميني..

إن حضارة الدول وتقدمها ورقيها دائماً يقاس بمدى تقدم صناعة التأمين بها، ونحن في اليمن الشقيق نطرح عدة توصيات بخصوص صناعة التأمين لعلها تجد النور وتصبح محلاً للتنفيذ لكي تساير اليمن ذات الحضارة العريقة على مستوى الوطن العربي مكانها بين مختلف الدول العربية والأجنبية بخصوص صناعة التأمين التي تأخرت كثيراً على الرغم من أن السوق اليمني للتأمين من الأسواق الواعدة والخصبة والتي سوف تساهم في نمو الاقتصاد القومي للبلاد، ومن أهم هذه التوصيات مايلي:

حضارة الدول وتقدمها تقاس بمدى تقدم صناعة التأمين..

أولاً: إنشاء هيئة إشراف ورقابة حكومية تابعة لوزارة التجارة والصناعة لها العديد من الاختصاصات وأهمها التفتيش على شركات التأمين اليمنية والمحافظة على حقوق حملة الوثائق أسوة بمعظم الدول العربية.

ثانياً: رفع الحد الأدنى لرأس مال شركات التأمين اليمنية كما حدث في معظم الدول العربية.

ثالثاً: صدور تشريع إجباري بضرورة تنفيذ قانون التأمين الإجباري على السيارات لحماية الغير وهم الطرف الضعيف في أشخاصهم وممتلكاتهم ويمكن الاستعانة بتجربة العديد من الدول في هذا السياق.

رابعاً: خلق الوعي التأميني للأفراد والأسر وأصحاب الأعمال كافة من خلال وسائل الإعلام المتعددة وأهمها التلفزيون اليمني من خلال برامج تلفزيونية دورية يتحدث من خلالها الخبراء في مجال التأمين سواء من اليمن أو الدول العربية الشقيقة ممن لهم باع كبير في هذا المجال ولديهم القدرة على توصيل المعلومات التأمينية لأفراد الشعب في اليمن كافة وبلغة سهلة ومفهومة.

خامساً: اهتمام اتحاد شركات التأمين اليمنية ببذل الجهود لتقريب أفكار واتجاهات أصحاب القرار بشركات التأمين نحو التسعير وقبول الأخطار وتوزيعها وسياسات إعادة التأمين.

سادساً: ضرورة إعطاء المزيد من الاهتمام للعاملين اليمنيين كافة بشركات التأمين لتنمية مهاراتهم الوظيفية في مجالات التأمين الفنية كافة والمتمثلة في الإصدار والمعاينات وقبول الأخطار والتسعير وتسوية المطالبات وإعادة التأمين وغير ذلك في دوائر التأمين كافة مثل الحياة (التكافل الاجتماعي) السيارات والبحري والهندسي والحريق والحوادث العامة وغيرها.

سابعاً: ضرورة إنشاء دائرة متخصصة بكل شركة تأمين لتدريب العاملين الجدد والقدامى وأيضاً أصحاب القرار. حتى يمكنهم مزج الواقع العملي بالأسس العملية لصناعة التأمين وأيضاً تحديث معلوماتهم في شتى فروع التأمين.

ثامناً: تخصيص مبالغ سنوية ضمن بنود المصروفات وتخصيصها للتعاقد مع هيئات علمية.

تاسعاً: الاهتمام بإنشاء دائرة مستقلة لتسويق خدمات التأمين باليمن وإعداد وتأهيل مندوب التأمين اليمني القادر على تقديم الخدمات التأمينية للعملاء الحاليين والمرتقبين بمحافظات اليمن كافة، وعدم اقتصار هذه الخدمات على المحافظات الحضرية فقط.

عاشراً: عقد ندوات ولقاءات دورية لرجال الأعمال مع أصحاب القرار في شركات التأمين اليمنية لمعرفة احتياجات الأفراد من تغطيات تأمينية تناسب طبيعة نشاطهم.

ويرى كاتب المقال في النهاية أن اليمن من الدول التي تتمتع بخصائص فريدة تمكنها من نهوض صناعة التأمين بها ومن أهمها اهتمام العديد من رجال الأعمال بإنشاء المزيد من المشروعات المتعددة والتي تحتاج إلى المزيد من برامج التأمين التي تدعم إنشائها وحتى يزداد إقبال رجال الأعمال على استثمار أموالهم في شتى المشروعات دون الخوف من احتمال ضياع أموالهم مستقبلاً عند تحقق أحد الحوادث كما يحدث ونسمع عن ذلك في مختلف وسائل الإعلام.

اهتمام متزايد في اليمن بإنشاء المشروعات التي تحتاج إلى برامج تأمين..

ونأمل أن تجد هذه التوصيات النور ويتحقق حلم اليمنيين في شمول التغطية التأمينية لأفرادهم وأسرهم ومشروعاتهم كافة في المستقبل القريب إن شاء الله.

* * *

ربع الأوروبيين يعانون من أمراض عقلية

أعلنت المفوضية الأوروبية أن حوالي ربع الأوروبيين وتحديداً 27 في المائة من الأوروبيين يعانون من مشكلات تتعلق بالصحة الذهنية وأن الأمراض النفسية مسؤولة عن انتحار قرابة 58 ألف شخص في الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي.

وقالت المفوضية التي تعد الجهاز التنفيذي للاتحاد أن مستوى الصحة الذهنية للأوروبيين يؤثر بشكل ملموس في الرفاهية الاقتصادية ومستوى المعيشة في المجتمع الأوروبي.

وصرح ماركوس كيبرياتو المفوض الأوروبي للصحة وحماية المستهلك بأن: «أكثر من ربع الأوروبيين يعانون من مرض عقلي سنوياً وهذا قد يكلف اقتصادنا ما يصل إلى أربعة في المائة من إجمالي الناتج المحلي من خلال انخفاض معدل الإنتاجية إلى جانب الأعباء الاجتماعية الأخرى».

دراسات وأبحاث

التأميـــن التعاونـــي

أ. مختار محمد الدائرة *

بدأت أهمية التأمين تزداد بشكل ملحوظ انسجاماً مع تطورات مجالات الحياة الاقتصادية والتجارية وعلى مختلف المستويات المحلية والدولية، وأصبحت الحاجة إلى التأمين ضرورة ملحة في كل الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية والسياحية، والحركة المتزايدة للمنقولات والركاب، براً وبحراً وجواً.

وقد ظهرت الحاجة للتأمين منذ بدء الأنشطة البدائية للإنسان، إذ من سمته اجتماعياً البحث عن الأمان، وحاجته المستمرة إلى الحماية بشتى أنواعها الاجتماعية والاقتصادية، سواء ذلك في مسكنه أو عمله أو في طريقه، وظهر التأمين في صورته القديمة عند البابليين والرومان في شكل جمع أموال من أصحاب السفن وتعويض أي من جماعتهم يتعرض إلى خسارة سفينته أو ما عليها، وإلى تعويض أصحاب السفن الناقلة للذخائر الحربية في العهد الروماني في حالة تعرضها لعواصف بحرية أو غيرها من الأخطار، وظهور نظام القرض البحري المضمون برَهْن السفينة أو البضاعة أو كليهما، وفي حالة هلاك السفينة أو السفينة وما عليها لا يطالب صاحبها برد القرض، وهذا النظام عرف لدى الرومان والإغريق أيضاً، وقد اختلف الباحثون والمؤرخون حول نشأة فكرة التأمين، فمنهم من يرده إلى البابليين والفراعنة، ومنهم من يرده إلى الرومان والإغريق والإيطاليين والبلجيكيين والأسبان واليهود والإنجليز.

* رئيس مجلس إدارة شركة ليبيا للتأمين.

ويقال أن العرب قد برعوا قديماً في الإبحار والتجارة البحرية وتجارة القوافل، وكانوا بمثابة نقطة الوصل بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، وحتى في بداية الإسلام حثهم الخليفة عمر بن الخطاب على مزاحمة الأساطيل الأخرى من فرس ورومان وغيرهم، واقترح عليهم جمع مبالغ مالية من أصحاب السفن وإيداعها لدى أحدهم وتعويض من يتعرض لخسارة سفينته، وتوزع بينهم في حالة عدم الخسارة، إلى أن بدأ التأمين يتطور تدريجياً بسبب تزايد نشاط التجارة في بريطانيا بعد نزوح التجار اللمبارديين من إيطاليا، والإسترلنج من ألمانيا، وتكوين مركز تجاري يلتقي فيه هؤلاء التجار وأصحاب السفن في مقهى إدوارد لويد في حي الأعمال بلندن، حيث بدأ التأمين يأخذ شكله الحالي متمثلاً في تأسيس هيئة اللويدز التي أصبحت مرتكز التشريع العرفي في شروط التأمين بمختلف أنواعه إلى تاريخ اليوم.

الخليفة عمر بن الخطاب يحث المسلمين على مزاحمة الأساطيل والتعويض على من يخسر منهم..

وبتسارع تطور الأنشطة الاقتصادية بمختلف أنواعها في الغرب، ترسخ التأمين في شكل شركات متخصصة ذات أوضاع قانونية وهيكلية إدارية منظمة تتولى عملية تحصيل الأقساط وسداد التعويضات تطبيقاً لفكرة توزيع الخطر.

وبالرغم من الخلاف في مدى شرعية التأمين وعدم قبوله من قبل جماعات كبيرة في بلادنا العربية والإسلامية، إلا أن طبيعة الحياة العصرية وسيطرة الغرب جعلت من التأمين أساس العمليات التجارية والأنشطة الصناعية التي بدأت تقوم في بلادنا العربية والإسلامية، وكون فكرة التأمين هي أساساً مستورد غربي، وقد دخلت مع الدول الغربية التي استعمرت الدول العربية والإسلامية ونقلت معها نشاط التأمين كما هو معمول به لدى الدول الغربية وفقاً لنظم واقتصاديات الغرب دون مراعاة لأية خصوصيات في هذه الدول من حيث الموروث الحضاري والثقافة والدين، وظلت أوضاع التأمين في البلاد العربية والإسلامية كما هي عليه، ولم يتم أقلمتها اللهم إلا إصدار وسن بعض القوانين المنظمة من حيث الرقابة والسيطرة إلى حوالي نهاية القرن العشرين، حيث ظهرت فكرة التأمين التعاوني في بعض الدول.

دخلت فكرة التأمين إلى الدول العربية مع الاستعمار

لمحة تاريخية على التأمين في ليبيا:

دخل التأمين ليبيا في أوائل القرن العشرين عن طريق وكالات وفروع شركات التأمين الأجنبية، وذلك عند دخول الاستعمار الإيطالي لليبيا سنة 1911م وسيطرت هذه الوكالات على التأمين في ليبيا وذلك لخدمة مصالح مراكزها الرئيسية دون اهتمام بالمجال المحلي حتى صدور أول قانون للإشراف والرقابة على شركات التأمين سنة 1959م وتم تأسيس أول شركة تأمين ليبية سنة 1964م وهي شركة ليبيا للتأمين، وبعدها شركة الصحارى للتأمين سنة 1967م، وشمال أفريقيا للتأمين سنة 1968م، وشركة المختار للتأمين سنة 1969م.

وبعد الثورة حظيت صناعة التأمين باهتمام كبير حيث صدر قانون جديد للإشراف والرقابة على شركات التأمين وهو القانون (131) لسنة 1970م وأصبح قطاع التأمين له أهمية كبرى في البنية الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني في ليبيا حيث صدر القانون رقم (156) لسنة 1970م الخاص بتقرير أحكام مشاركة الحكومة في رأس مال شركات التأمين بحيث تمتلك الحكومة ما لا يقل عن (60%) من رأس مال أية شركة تأمين تؤسس بعد صدور القانون وتؤول إلى الحكومة ملكية هذه النسبة في شركات التأمين وتكون حصة رأس المال الأجنبي كاملة هي أول حصة تؤول إلى الدولة.

صناعة التأمين تحظى باهتمام الحكومة الليبية..

كما صدرت تعليمات وزارة الاقتصاد سنة 1970م على أن يبدأ العمل بها في 1971/1/15م إلى المصارف التجارية عن طريق مصرف ليبيا المركزي بضرورة التأمين على الواردات عن طريق الاعتمادات المستندية محلياً.

التشريعات تشترط ملكية مشتركة مع الحكومة في شركات التأمين المحدثة..

وصدرت أيضاً تعليمات إلى شركات النفط بإسناد تأميناتها التي كانت تسند إلى شركات تأمين بالخارج إلى شركات التأمين الوطنية، وصدر القانون رقم (80) لسنة 1971م يقضي بتأميم شركات التأمين في الجمهورية العربية الليبية وصدر قرار وزير

الاقتصاد رقم (252) لسنة 1971م بإدماج كل من شركة الصحارى وشركة شمال أفريقيا في شركة المختار للتأمين.

وبذلك اقتصر سوق التأمين في ليبيا على شركتي ليبيا للتأمين والمختار للتأمين وتم دمج شركة المختار للتأمين بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة المؤرخ في 1980/12/28م يقضي بدمج شركة المختار للتأمين في شركة ليبيا للتأمين اعتباراً من 1981/1/1م.

ونظراً لأهمية الثقافة الدينية في بلداننا الإسلامية ومنها ليبيا فقد كانت أعمال التأمين محط انتقاد وعزوف من قبل الوسط الاجتماعي المسلم لاعتبارات دينية من حيث أنه عقد غرر وما يدخل فيه من ربا وقيامه على الاحتمالية والمقامرة، وذلك بالرغم من دخول صناعة التأمين الدول الإسلامية منذ نهاية النصف الأول من القرن العشرين أثر عهود الاستعمار الغربي للعالم الإسلامي والعربي وما جلبه من ثقافات دخيلة وأنظمة عمل غير معتادة، ومنها التأمين الذي لم يلق رواجاً فيها لأسباب كثيرة منها:

عوامل دينية وثقافية تؤثر سلباً على نشاط قطاع التأمين في ليبيا...

- ارتباط التأمين بالثقافة الرأسمالية الغربية واستهجان صناعة التأمين من قبل الأوساط الإسلامية لقيامها على أسس ومبادئ غير إسلامية وكونها فكرة ذات ملامح غربية أساساً.
- ارتباط التأمين بالتطور الاقتصادي لدى الدول الغربية وعدم وجود تطور بالدول العربية والإسلامية.
- لم يفرض التأمين نفسه في العالم العربي والإسلامي نظراً لوجود جمعيات تعاونية في الأوساط الإسلامية كانت تقوم بعمليات التعويض في حالة القتل وجبر بعض الخسائر التي تلحق أعضاء تلك الجمعيات.

بدايات التفكير في إيجاد بديل للتأمين الوافد عن طريق الغرب:

ومع بداية التطور الاقتصادي في الدول العربية والإسلامية بدأت تظهر أهمية التأمين لمواكبة التطور في المجالات كافة، لارتباط التطور إجمالاً بالعالم الغربي، وبدأت صناعة التأمين على ضوء ذلك تأخذ اتجاهين، اتجاه قبول التأمين باعتباره أحد

أهم وسائل الدعم والحماية للأنشطة الاقتصادية دون اكتراث للنواحي الدينية، واتجاه آخر لم يقبل التأمين بشكله الحالي لاعتبارات دينية، ومن هنا بدأ التفكير في إمكانية إيجاد صيغة مقبولة لدى الأوساط الإسلامية في كل الدول العربية والإسلامية في ظل ظروف التطور الاقتصادي خاصة في الثلاثين سنة الأخيرة من القرن العشرين.

وانطلاقاً من عزوف بعض الأوساط الاجتماعية عن التأمين التجاري باعتباره لا ينسجم مع الشريعة الإسلامية وأن نسبة كبيرة ممن يتعاطون التأمين هم في الواقع ليست لديهم القناعة بشرعيته وإنما باعتباره أمراً مفروضاً بحكم الأنظمة التجارية والأنشطة الاقتصادية بمختلف أنواعها وأن عامل عدم الاكتراث والمبالاة هو الذي ساعد كثيراً في دخول التأمين التجاري إلى بلداننا العربية الإسلامية فقد بدأت فكرة التأمين التعاوني تبرز تدريجياً على النحو التالي:

التأمين التعاوني يوفق بين الرافضين للتأمين لاعتبارات دينية وغيرهم..

1) بحث مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة في مؤتمره الثاني عام 1965م وفي مؤتمره الثالث عام 1966م وقرر فيهما جواز التأمين التعاوني وفي مؤتمره السابع طرحت آراء علماء المسلمين في التأمين التجاري، فمنهم من أجاز التأمين التجاري ومنهم من حرّمه إطلاقاً ومنهم من أجاز بعضه وحرّم البعض الآخر وذلك سنة 1972م.

المؤتمرات الإسلامية وكبار العلماء يؤيدون التأمين التعاوني..

2) وجاء في المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي بمكة سنة 1972م أن التأمين التجاري الذي تمارسه شركات التأمين التجارية في هذا العصر لا يحقق الصيغة الشرعية للتعاون والتضامن واقترح المؤتمر تشكيل لجنة من علماء المسلمين المتخصصين في الشريعة والاقتصاد لإيجاد صيغة بديلة تخلو من الربا والغرر وتحقق الغاية المنشودة لتكون بديلاً عن التأمين التجاري.

3) وفي سنة 1977م قرر مجلس هيئة كبار العلماء بالسعودية جواز التأمين التعاوني وإمكان الاكتفاء به في تحقيق حاجة المجتمع وفق قواعد الشريعة الإسلامية.

4) قرر مجلس المجمع الفقهي ــ رابطة العالم الإسلامي ــ في دورته الأولى بمكة المكرمة عام 1978م تحريم التأمين التجاري بجميع أنواعه، كما قرر المجلس الموافقة على قرار مجلس هيئة كبار العلماء بالسعودية، القاضي بجواز التأمين التعاوني عوضاً عن التأمين التجاري المحرَّم.

5) في دورة مجمع الفقه الإسلامي بجده سنة 1985م أصدر المجمع قراره رقم (2) بشأن التأمين وإعادة التأمين ونصه كمايلي:

ــ إن مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره الثاني بجدة 22-1985/12/28م بعد أن تابع العروض المقدمة من العلماء المشاركين في الدورة حول التأمين وإعادة التأمين، وبعد أن ناقش الدراسات المقدمة وبعد تعميق البحث في سائر صور التأمين وأنواعه والمبادئ التي يقوم عليها والغايات التي يهدف إليها، وبعد النظر فيما صدر عن المجامع الفقهية والهيئات العلمية بهذا الشأن قرر الآتي:

أ - إن عقد التأمين التجاري ذا القسط الذي تتعامل به شركات التأمين التجارية عقد فيه غرر كثير مفسد للعقد ولهذا فهو حرام شرعاً.

البديل لعقد التأمين التجاري هو عقد التأمين التعاوني..

ب- إن العقد البديل الذي يحترم أصول التعامل الإسلامي هو عقد التأمين التعاوني القائم على أساس التأمين التعاوني.

ج- دعوة الدول الإسلامية للعمل على إقامة مؤسسات التأمين التعاوني وكذلك مؤسسات تعاونية لإعادة التأمين حتى يتحرر العالم الإسلامي من الاستغلال ومن مخالفة النظام الذي يرضاه الله.

6) في مؤتمر صناعة التأمين في العالم الإسلامي واقعها ومستقبلها بجامعة القاهرة سنة 2001م أجمع المؤتمرون على جواز التأمين التعاوني وتحريم التأمين التجاري.

وبناءً على ذلك فقد بدأت فكرة التأمين التعاوني تتبلور وتلقى قبولاً منقطع النظير، وبدأت في حيز التجربة وكانت السباقة في تطبيق التأمين التعاوني سنة 1978م جمهورية السودان عندما أفتت هيئة الرقابة الشرعية لمصرف فيصل الإسلامي السوداني بعدم جواز تأمين ممتلكات المصرف لدى شركات التأمين

التجارية، وألزمت المصرف بضرورة التعامل مع شركات تأمين تعاونية إسلامية واعتمدت هذه الهيئة الشرعية التي تضم عدداً من كبار علماء الشريعة والقانون في فتواها على وجود الغرر في عقود المعارضة المالية، فعقود التأمين كلها تشتمل على الغرر وبذلك تم تأسيس أول شركة تأمين تعاونية إسلامية تتبع مصرف فيصل، وكانت أول شركة تأمين إسلامية في العالم، وتبع التجربة السودانية تجارب أخـــرى في السعودية وماليزيا وغيرها.

السـودان يشـهد تأسـيس أول شـركة تـأمين تعاونيـة إسـلامية..

أهم المقومات التي تحكم تأسيس شركات تأمين تعاونية:

أولاً: أن يكون التأمين نشاطاً تعاونياً هدفه الرئيسي مساعدة المشتركين بعضهم بعضاً، ويعتبر المشترك في نظام التأمين التعاوني متبرعاً بالقسط الذي يدفعه ويتم تعويضه من الأقساط المدفوعة في حالة الحاجة إلى التعويض، وأن ما يتحقق من فوائض وأرباح نتيجة هذه الأقساط لا يعتبر حقاً لأصحاب رأس المال، وإنما حق من حقوق المشتركين، وهم حملة الوثائق، يتم الاحتفاظ به أو بجزء منه كاحتياطي ويوزع ما زاد على ذلك على المشتركين كل حسب نسبة الأقساط المدفوعة من قبله بصرف النظر عما إذا كان المشترك قد حصل على تعويض من عدمه، وبعض شركات التأمين التعاوني الأخرى تقوم باحتساب ما يستلمه المشترك من تعويض ضمن حصته من الفائض أو الأرباح.

مـا يتحقـق مـن فـوائض وأربـاح حـق مـن حقـوق المشـتركين...

ثانياً: عقود تأمين (وثائق تأمين) ترتكز على الأسس والمبادئ والشروط المحققة لأهداف التأمين التعاوني.

ثالثاً: اتفاقيات إعادة تأمين تنسجم وتتمشى مع روح التأمين التعاوني يتم بموجبها توزيع الخطر المحتمل وتجنب التعامل الربوي المتعلقة بعمولات الإعادة وفوائد الاحتياطيات المحتجزة وذلك بإيجاد بدائل أفضل.

رابعاً: مشاركة حملة الوثائق في إدارة الشركة لتمكينهم من رعاية مصالحهم وذلك من خلال هيئة للمشتركين تختار من قبل حملة الوثائق ومن مهامها ما يأتي:

أ . الاطلاع على الحسابات الختامية للشركة والتقرير السنوي لمجلس الإدارة وتقرير المراجع القانوني.

ب. رفع أية توصيات للجمعية العمومية.

ج. اختيار عضواً من بينها ليمثلها في مجلس إدارة الشركة.

خامساً: نظام محاسبي يلبي متطلبات التأمين التعاوني ويضمن تطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها، وخاصة معيار العرض والإفصاح الكامل في كل مرة:

- عرض القوائم المالية.
- تكوين المخصصات والاحتياطيات.
- مصادر إيرادات النشاط.

سادساً: إدارة أموال لاستثمار فائض السيولة المتاحة وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

سابعاً: تكوين هيئة للرقابة الشرعية من علماء في الشريعة والقانون والاقتصاد مهمتها الإشراف على أعمال الشركة والتأكد من ممارسة التأمين وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

التوصيـــة:

تبنّي فكرة التأمين التعاوني والبدء في تأسيس شركة تأمين تعاوني تحت اسم «شركة الجماهيرية للتأمين التعاوني» وذلك تحقيقاً لمقتضيات العودة لأساس ثقافة الوسط الاجتماعي وشريعة المجتمع ومواكبة مجريات التطورات في بلداننا الإسلامية وتلبية لمتطلبات الجماهير في بلادنا، ومن المتوقع أن يحدث التأمين التعاوني نقلة إيجابية هامة في السوق الليبي إذ سيعمل على إزالة الحرج الشرعي لدى الكثير من الأوساط الاجتماعية بعد تغيير النظرة إلى التأمين من عمل لا ينسجم مع الشريعة

توقعـــات بنقلـــة نوعيـــة يحـــدثها التأمين التعاوني في حال تأسيسه..

الإسلامية إلى عمل من شأنه توفير الخير للمجتمع وإلى مفهوم المنفعة التي تعم الجميع بما في ذلك حملة الوثائق وسيعمل على جذب الأوساط الملتزمة دينياً واستقطاب الأوساط غير المكترثة وإقناع الأوساط الأخرى التي تمارس التأمين التجاري.

ونتوقع أيضاً استحسان الفكرة من قبل كل الجمهور لتكيفها مع التراث الحضاري المتوارث عبر الأجيال وانسجامها مع العقيدة والثقافة السائدة في بلادنا العربية والإسلامية المنبثقة من الأساس الديني والطابع المحلي الخاص، علماً بأن التجربة قد لاقت نجاحاً ملحوظاً في كل من السودان وماليزيا والسعودية والكويت والإمارات العربية وغيرها.

.. وتوقعات باستحسان الفكرة من قبل الجمهور...

ولعله من المفيد في هذا الصدد الإطلاع على الدورة المستندية لشركات التأمين التعاوني والوقوف عن كثب على كيفية أداء الأعمال وكيفية تحصيل الأقساط وسداد التعويضات، وكذلك معرفة الكيفية التي يتم بموجبها التصرف في الأقساط والمجالات التي يتم فيها استثمار أموال حملة الوثائق "الأقساط" ورأس مال المساهمين وغيرها من الإجراءات التطبيقية للعمل في التأمين التعاوني، وذلك بزيارة بعض الشركات المعنية في الدول المذكورة آنفاً.

* * *

صحف فرنسا تبحث عن إعلانات

عانت الصحف والتلفزيونات في فرنسا خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2005 من تراجع نسب نمو عائدات الإعلانات فيما يواصل الإنترنت تحقيق معدلات نمو أفضل رغم أن ركود سوق الإعلانات يضرب الجميع من دون استثناء في فرنسا.

وتوقع تقرير فرنسي ألا تزيد نسبة نمو سوق الإعلانات في فرنسا خلال عام 2005 عن 1.2 في المئة و1.5 في المئة خلافاً للتوقعات الأولية والتي كانت تشير إلى أن نسبة النمو في سوق الإعلانات ستصل إلى 3.1 في المئة. وتعتبر الصحف الفرنسية بمثابة الضحية الأكبر للركود الذي يضرب سوق الإعلانات في فرنسا.

88
الرائد العربي
خريف
2005

الزراعة والتأمين الزراعي في الوطن العربي

بقلم: السيد P.P.R.A.O. *

1) المشكلات الخاصة بإدخال نظام التأمين على المحاصيل:

لقد بدأنا تأمين المحاصيل في الهند على أساس تدريبي منذ عام 1972، ومنذ ذلك الوقت قمنا بتنفيذ مشاريع مختلفة:

1- مشاريع تجريبية من 1972 إلى 1979.

2- مشاريع ريادية من عام 1979 إلى 1985.

3- المشروع الأول الشامل لتأمين المحاصيل الزراعية على مستوى وطني من علم 1985 وما بعد.

4- تأمين نقص تساقط الأمطار (فيرشا بينا) من عام 2005 وما بعد.

وقد تم تنفيذ مشاريع المرحلتين التجريبية والريادية على نطاق ضيق وتم تخطيهما بعد سنوات عديدة واستبدالهما بمشروع التأمين الشامل للزراعة على مستوى وطني حيث تم تعديل المشروع المعروف باسم تأمين المحاصيل الشامل إلى مشروع تأمين الزراعة الوطني. أما مشروع نقص تساقط الأمطار فقد تم العمل به في عشر ولايات. ومن المشكلات التي واجهناها في مشروع تأمين المحاصيل فإننا نرى أن الأفكار التالية والتي استخلصناها من تجربتنا يمكن أن تفيد دولاً نامية أخرى تنوي الشروع في تأمين المحاصيل للمرة الأولى:

---

* مدير عام شركة وساطة التأمين وإعادة التأمين الهندية ج. ب بودا.
ألقيت هذه المحاضرة في الملتقى العربي الأول للتأمين الزراعي المنعقد في عمان ــ الأردن 27-2005/9/29.

1- أن تأمين المحاصيل يمكن أن يتعرض إلى خسائر فادحة وفي بعض الأحيان تكون كارثية وسيكون من العسير على أي بلد نام أن يتحمل الخسائر كاملة على عاتقه بسبب محدودية الإمكانات المادية.

2- بدء تأمين المحاصيل بدعم من تأمين على التأمين يمكن تغطية البلد بأكمله دون إعاقة الضمانات المالية الوطنية وضمن فترة معقولة.

3- لدى شركات التأمين على التأمين خبرة عالمية في تأمين المحاصيل وبالتالي يكون لدعمهم دور هام جداً خصوصاً ضمن الخدمات المرتبطة مثل المعرفة والتدريب.

على منظمات التأمين على المحاصيل الالتزام بمبادئ الإنتاج الزراعي..

4- على منظمات التأمين على المحاصيل الالتزام الشديد بمبادئ الإنتاج الزراعي والإحصائيات الزراعية والقروض الزراعية والإدارة الزراعية لكي تحقق السلاسة في تنفيذ تأمين المحاصيل، وإرسال تقارير من الميدان في الوقت المناسب وبابتكار الحلول الملائمة للمشكلات التي تنشأ بين حين وآخر.

2) مشكلات تأمين المحاصيل في الدول النامية:

إن ضرورة تأمين المحاصيل في الدول التي يشكل قطاع الزراعة عماد اقتصادها يقر به الجميع. لكن تنفيذه يطرح مشكلات عديدة أساسية خصوصاً مايلي:

1- نقص المعلومات الموثوقة حول كمية المحصول وحجم الخسائر عبر مدد طويلة.

2- التنوع الكبير في الممارسات الزراعية.

3- المخاطر الجسدية والأخلاقية ناجمة عن مخاطر صغيرة مبعثرة.

4- انعدام نظم التسجيل وملكية الأراضي.

5- نقص الوعي الحقيقي بمفهوم التأمين بشكل عام وتأمين المحاصيل بشكل خاص.

6- إمكانيات الفلاحين المحدودة.

7- نقص الكوادر المدربة.

8- نقص البنية التحتية.

عوامل دينية وثقافية تؤثر سلباً على نشاط قطاع التأمين في ليبيا...

وشدة المشكلة الواحدة تختلف بين بلد إلى آخر وتحتاج منظمات التأمين الدعم الكامل من الحكومات والمؤسسات ذات المصالح المحلية لتقوم بدورها بنجاح.

3) أهداف تأمين المحاصيل:

من بين ألأهداف الرئيسية التي يسعى إليها التأمين على المحاصيل مايلي:

1- تخفيف تأثير خسائر المحاصيل في المواسم الرديئة.

2- المساعدة على توفير استقرار في دخل المزارع عبر السنة مما ينعكس على قطاع الزراعة وبالتالي على الاقتصاد بشكل عام إيجابا.

الفشل في الإنتاج أحد أسباب الفقر في الدول النامية..

3- تحسين وضع المزارعين فيما يختص بالقروض الزراعية إذ ندرك أن أحد عوامل مديونية المزارعين وبالتالي فقرهم هو فشل المحصول المتكرر في الدول النامية، ولذلك فإن تأمين المحاصيل يسعى إلى تحرير المزارعين من المديونية المتزايدة خصوصاً المقرضون من القطاع الخاص.

4- تعزيز مكانة مؤسسات الإقراض الزراعي التعاونية عبر تقوية القدرة الاقتصادية للمزارعين يُمكّن مؤسسات الإقراض أن تقدم قروضاً أكبر للمزارعين مقابل ضمان المحصول كضمانة لتلك القروض.

5- إعطاء ثقة أكبر للمزارعين بتبني أساليب تساعد على زيادة وتحسين الإنتاج.

6- تشجيع التعاون بين المزارعين مما يكون سبيلاً إلى تعاون أشمل.

7- المساعدة في استبدال المعونات المتفرقة والعشوائية التي تجد الحكومات في الدول النامية نفسها مدعوة لأدائها في حالات الطوارئ بنظام المنح التخمينية والمخططة حيث تعرف الأطراف المعنية-الحكومة والمزارعون- مسؤولياتهم مسبقاً والمزارعون بشكل خاص يدركون الحماية المتوفرة لهم ومداها في حالة الخسارة الحتمية للمحصول.

8- المساعدة على الحد من التذبذب في عرض المحاصيل مما يؤدي إلى استقرار الأسعار.

9- استخدامها كقناة لتوصل الدعم المنفرد والجماعي.

10- المساعدة على منع هجرة الأسر العاملة في الزراعة من الريف نتيجة فشل المحصول.

11- الوقاية من، أو الحد من البطالة بين مزارعي الريف الناجمة عن إخفاق المحاصيل.

4) جمع المقترحات والأقساط:

لعل أحد المشكلات المتعلقة بالتأمين على المحاصيل يخص جمع الأقساط من المزارعين في الدول النامية ويعود ذلك لعدم توفر السيولة النقدية لدى أفراد المزارعين الذين يعانون من الفقر لدفع أقساط التأمين. وتصبح الزيارات المتكررة للمزارعين بهدف جمع الأقساط عملية مكلفة وغير عملية نظراً لصغر تلك الأقساط. ولأنه يصعب على المزارعين في أية قرية الاتفاق على تأمين محاصيلهم، فإن المزارعين المؤمنين على محاصيلهم ينتشرون في قرى متباعدة مما يجعل عملية الجمع مكلفة من الناحيتين المادية والزمنية. والبديل المقترح هو أن تربط الدول النامية التأمين على المحاصيل بقروض الزراعة بحيث تقوم المصارف بإضافة قيمة التأمين على القرض وتقدم أقساطها كاملة لشركات التأمين على المحاصيل. وتقوم شركات تأمين المحاصيل بإصدار بوليصة التأمين على المحاصيل لصالح المصرف الذي بدوره يقوم بتسديد حسابات القروض من التأمين لدى تسلمه المبالغ. وبهذه الطريقة يكون استرجاع القروض أكثر دقة. أما بالنسبة لشركات التأمين فيعتبر التعامل مع مصرف واحد في المنطقة الواحدة أيسر من التعامل مع المزارعين وبذلك تصبح عملية المطالبة أكثر سهولة وبساطة وعدد العاملين فيها أقل. وميزة أخرى للمؤمنين تكمن في التغطية القصوى للمخاطر العامة مما يقلص معدل المطالبات ويبقيه في حده الأدنى في السنوات العادية.

عدم توفر السيولة النقدية لدى المزارعين الفقراء مشكلة أساسية لشركات التأمين.

5) الحاجة إلى مشاريع رياضية:

قبل الشروع في التأمين على المحاصيل في أي بلد نام، على الحكومات أن تدرس بعناية إيجابيات وسلبيات التأمين على المحاصيل على نطاق ضيق وعليها أن تبدأ مثل هذه

المبادرة على نطاق تجريبي محدود يرمي إلى إيجاد نواة تشغيلية للتنفيذ واستخلاص العبر من طبيعة المشكلات العملية التي تواجهها. أو (ب) على أساس ريادي على نطاق أوسع لاكتساب الخبرات التمثيلية وإقامة مخزون من المعلومات وفي مرحلة لاحقة تطوير أساليب قابلة للتطبيق على أساس وطني كما هي الحال في التأمين البحري وضد الحريق.

البداية في التأمين الزراعي تكون محدودة وتحتاج إلى خطة ريادية...

ولأن التأمين على المحاصيل لم يصل بعد إلى درجة التأمين التقليدي حيث تتوفر أساليب تم تطويرها عبر عقود لمعالجة أية خسائر غير عادية عبر التأمين على التأمين، فإنه يصعب المباشرة من قبل أي شركة تأمين بقبول مشروع على مستوى وطني حيث الخسائر الكارثية متوقعة ولا توجد شركات تأمين على التأمين لها فإن البداية تكون في مجال محدود أو خطة ريادية لجمع المعلومات والخبرات.

6) لقد اقترح فريق العمل لتأمين المحاصيل والمواشي بأن الخطط الريادية باستطاعتها أن تساعد على:

أ . تطوير آليات ووسائل للإدارة الفعالة.

ب. إتاحة مؤشرات عن تكلفة العمليات المختلفة.

ج. تثقيف المزارعين حول أهمية وقيمة التأمين.

د. التدليل على إمكانيتها عملياً.

هـ. إيجاد نواة لكادر مدرب.

و. وأخيراً تطوير قاعدة تخمينية لخطة شاملة.

7) التجربة المحدودة تمكن البلد من:

أ : شراء الخبرة بكلفة متدنية.

ب: تنظيم جمع المعلومات المعتمدة حول المحاصيل.

ج: إيجاد الطلب على التأمين للمحاصيل من خلال تعميم المزايا إعلامياً والبرهان العملي على قيمة ذلك التأمين.

د: تدريب الإدارات على مستويات مختلفة لإدارة وتشغيل تلك الكوادر ميدانياً.

8) الحاجة إلى آلية تنسيق:

فمثل تلك الآلية يمكنها أن تنظم العمل التمهيدي بما في ذلك إعداد خطة المشروع الريادي قبل إدخال التأمين على المحاصيل. إذ بمقدور لجنة تنسيق مكونة من كبار الخبراء في مختلف المجالات أن تدرس وتوصي بالأساليب والمعايير الواجب تبنيها في: 1- اختيار المحاصيل 2- اختيار المناطق و3- اختيار المزارعين.

9) ماهية الوحدة التأمينية:

يمكن لتلك اللجنة أن تختار وتوصي بأحد الوحدات التالية كوحدة للتأمين:

1- قطعة الأرض المنفردة.

2- قطع الأراضي المملوكة للعائلة أو الفرد.

3- منطقة أو مقاطعة أو أي وحدة جغرافية.

4- منطقة ممسوحة جغرافياً ذات مناخ موات.

ويمكن وجود أنواع مختلفة من الوحدات مثل:

نموذج (أ)	وحدة قسط التأمين	وفقاً للمنطقة
	وحدة التعويض	وفقاً للمنطقة
نموذج (ب)	وحدة قسط التأمين	وفقاً للمنطقة
	وحدة التعويض	وفقاً لمزرعة الفرد
نموذج (ج)	وحدة قسط التأمين	وفقاً لمزرعة الفرد
	وحدة المدين	وفقاً لمزرعة الفرد
نموذج (د)	وحدة قسط التأمين	وفقاً للمنطقة
	وحدة التعويض	وفقاً لوحدة التأمين
نموذج (هـ)	وحدة قسط التأمين	وفقاً لمزرعة الفرد
	وحدة التعويض	وفقاً لوحدة التأمين
نموذج (و)	وحدة قسط التأمين	وفقاً لوحدة التأمين
	وحدة التعويض	وفقاً لوحدة التأمين

10) كيفية الاختيار بين الأنماط المختلفة:

1- يتم الاختيار من بين النماذج البديلة من خلال عاملين: (أ) توفر المعلومات، (ب) قسط تأمين المزارع وتكلفته. ففي حالة اختيار أسلوب المنطقة يجب الأخذ بعين الاعتبار إمكانية إيجاد خريطة متجانسة للمنطقة يجب أن يدرس ولا يقصد بالتجانس فقط من حيث موائمة المناخ ولكن أنواع المنتج وتنوعه.

2- أما الأسلوب الفردي ــ انظر نموذج (ج) أعلاه ــ فإن القسط للتأمين يأخذ بعين الاعتبار الإنتاج السنوي سابقاً لكل مزارع على حدة. ويتم تقييم التغطية لكل حالة على حدة من خلال مقارنة مردود محصول كل مزارع من تلك القطعة بباقي إنتاجه. ويمكن اعتبار هذه الطريقة المثلى والأكثر ملاءمة لتأمين المحصول لكن أي خطة تقوم على هذا النهج تفتقر إلى الجانب العملي بسبب تكاليفها الإدارية العالية كما أنها تثير جدلاً طويلاً وتفسح مجال المخاطرة بشكل واسع للمزارعين.

يمكن الاختيار بين عدة نماذج للتأمين الأمثل على المحاصيل..

3- إذا تم تبني نهج الوحدة للتأمين على أساس المنطقة فلا يؤخذ بعين الاعتبار إنتاج المزرعة الواحدة ويتم تقرير معدل الإنتاج للمحصول بشكل موضوعي كمجمل مقطوف المحصول في منطقة ما كالهند مثلاً، فإن مسألة الخلاف المستمر والمخاطر الأدبية للمزارعين تكاد تنعدم.

وهناك جوانب هامة أخرى تذكر في هذا السياق ضمن آراء لجنة الخبراء والتي يجب أن يتضمنها مشروع الخطة الريادية.

11) مدى التغطية:

لعل أهم المخاطر المتعلقة بإنتاج المحاصيل هي:

(أ) مخاطر مناخية مثل الجفاف، نقص أو زيادة الأمطار أو الهطول غير المواتي، الطوفان، تساقط البرد، والعواصف والأعاصير.

(ب) آفات المحاصيل وأمراض المحاصيل.

(ج) الحريق

(د) الحيوانات البرية، عدم توفر الأسواق للمحاصيل فقدان الجودة وأخيراً التذبذب السلبي للأسعار.

(هـ) ويغطي تأمين المحاصيل في كل الأحوال مخاطر الطقس والآفات والأمراض رغم أن جميع المخاطر يفترض أن تتم تغطيتها، إلا أن هناك مخاطر لا يشملها التأمين مثل الحروب والمخاطر النووية. ولتغطية أنواع المخاطر كافة يتطلب أقساطاً أعلى للتأمين لأنها عرضة لمطالبات أكثر وعمل إداري أشمل مما يستلزم تكاليف أعلى. وفي حالات معينة مثل تساقط البرد فإن المنطقة المنكوبة لا تكون شاسعة لكن الخسائر تكون فادحة لذلك تكون الأقساط غير كافية لتغطية المطالبات ما لم ينضم إلى تأمين المحاصيل أعداداً كبيرة من المزارعين. فأثناء موسم المحاصيل تتفاعل عوامل متنوعة منها ما يعمل على زيادة المحصول وأخرى تعمل على تخفيضه. وفي بعض الأحيان تتفاعل عوامل مختلفة لإحداث الخسارة وفي هذه الحالة يصعب تحديد مدى الخسارة الناتجة عن كل خسارة، على أنه يجب استثناء مخاطر الحروب ومخاطر السلاح النووي التي تسبب تدميراً كارثياً. كذلك يجب استثناء عامل إهمال المزارعين في حالة التأمين الفردي أما العوامل المؤدية إلى الخسارة والتي لا تخضع للتقييم الفعلي مثل انقطاع تيار الكهرباء، مشكلات العمالة، عدم وجود أسواق للبيع، تلف الآلات، وعدم وجود المبيدات الحشرية والمخصبات لاتخضع هي أياً للتغطية. ومن جهة أخرى فإن أية خسائر ناجمة عن تبني وسائل جديدة لتحديث الزراعة يجب أن تتم تغطيتها شريطة إقرارها من قبل الحكومة مسبقاً.

تأمين المحاصيل يغطي مخاطر عديدة منها الطقس والآفات وغيرها..

يجب استثناء عامل إهمال المزارعين في حالة التأمين الفردي..

فقدان الجودة أحد المجالات التي يرغب المزارعون بالتأمين عليها..

12) أحد الأمور التي قد يرغب المزارعون في تغطيتها بتأمين المحاصيل هو فقدان الجودة وذلك لأن فقدان الجودة يتسبب في تناقص السعر لبعض المحاصيل، فهناك محاصيل يعتبر معيار الجودة من أهم العوامل فسعر البذور مثلاً لن يمكن تسويقها بدون نسبة من النقاء ودرجة من الفاعلية. وإذا هاجمت الدودة محصول القطن فإنه يفقد كثيراً من جودته ولا يحصل على سعر جيد. وكذلك إذا هاجم فيروس الفسيفساء محصول التبغ، فإنه يصبح غير قابل للتسويق. وتحدث المشاكل العملية في تحديد معيار الجودة لكل محصول وتنوعاته المختلفة وأيضاً في التأكد من جودة المحصول من أي حقل محدد أو منطقته. ولا توجد قاعدة معلومات محدثة يمكن على ضوئها وضع قيمة أقساط التأمين أو تحديد إمكانية التغطية على أساس درجة الجودة. بل إن كثيراً من البلدان لا توجد لديها معايير ضبط الجودة للمحاصيل اللابذورية وعليه يعتبر فقدان الجودة غير خاضع للتغطية في التأمين.

13) لا تعتمد الأسعار في سوق الاقتصاد الحر فقط على العرض والطلب، بل وأيضاً على عوامل خارجية كثيرة مثل التحكم في السوق والمضاربة وعدم التوافد على المنتجين الرئيسين. ولا توجد طريقة دقيقة حسابياً للتنبؤ بثمن أي محصول كذلك فإن الأسعار السابقة لا يمكن اعتبارها مقياساً للأسعار المستقبلية إذ أن عوامل التضخم والكساد يمكن فجأة أن تؤثر كثيراً في أسعار المحاصيل بشكل سلبي، لذلك تغطية الأسعار المتذبذبة بشكل سيئ يعني الدخول في مخاطرة لا يمكن تقييمها. وضمان سعر للمحصول يعني بالضرورة ضمان تسويقه ما لم يشترط عقد التغطية قيمة ذلك الثمن مع عدم ضمان التسويق. وشركات التأمين لا يمكنها ضمان بيع أو شراء المنتجات ويمكن إعطاء المزارع خيارات من قائمة أسعار يقبلها وهذا يعني تسوية بين عدم ضمان سعر ما وضمان سعر. ولابد من الإضافة هنا بأن القسط الصفقة وقسط الضمانة يتفاوت معتمداً على الثمن الذي يختاره المزارع.

لا توجد أية طريقة تساعد على التنبؤ بأسعار المحاصيل...

14) تقرير قيمة المؤمن:

قد تقوم لجنة التنسيق بالدراسة والتوصية بواحد أو أكثر من البدائل التالية لتحديد قيمة المبلغ المؤمن:

ــ نسبة قيمة التكلفة المسبقة لزرع المحصول.

ــ 100% تكلفة الزراعة إضافة إلى قيمة الفائدة وهامش الربح.

ــ 100% من قيمة زراعة المحصول.

15) تحديد الأقساط:

تحديد الأقساط يتم على أسس تخمينية..

يتم تحديد الأقساط على أسس تخمينية لتحقيق إمكانية التأمين وجدواها الاقتصادية. ففي حالة المزارعين الفقراء، يمكن تمويل الأقساط من قبل مصارف حكومية أو أية مؤسسات أخرى تروج للتنمية الاقتصادية.

16) جمع الاقتراحات والأقساط:

بما أن جمع الأقساط من أفراد المزارعين وتوسيدهم من الأمور الشاقة، يمكن استكشاف التأمين الجماعي عبر المصارف التي تقدم القروض.

17) معالجة الخسارة وتسوية المطالبات:

جوانب مهمة يجب أخذها بالاعتبار لمعالجة مسألة الخسارة...

لمعالجة مسألة الخسارة يجب أخذ جانبين بعين الاعتبار وهما التثبت من وقوع الخسارة وشهادة بقيمة تلك الخسارة. ففي ظل أسلوب التأمين الفردي تكون مسألة تحديد الخسارة أمر في غاية التعقيد والإزعاج إذ يجب قياس الخسارة في كل مزرعة على حدة وهذا الأمر بالغ التعقيد في المزارع الصغيرة. لذا ينصح باتباع أسلوب العينات العشوائية والتي توفر تقييماً معقولاً. ويمكن تقييم المحصول من خلال (أ) التقييم العيني (ب) مقطوف المحصول (ج) سجلات المزارعين في عملهم كتثبيت لقيمة الخسارة بتبني وسيلتين أو أكثر من تلك الوسائل حسب ما تقتضيه الحالة. ولضمان حيادية التقييم للخسارة على الطرف المقدر أن يكون طرفاً ثالثاً خارج عقد التأمين وله خبرة في تقييم خسائر المحاصيل.

18) التأمين على التأمين:

ينصح الحصول على تأمين على التأمين والخبرات الفنية لشركات التأمين على التأمين من بداية المشروع. لكن عدد المتخصصين في هذا الميدان قليل، وهم شديدو الانتقاء في التعامل مع طلبات كهذه. وشركتنا على اتصال منتظم مع شركات التأمين على التأمين وقمنا بطرح التأمين على التأمين في السوق العالمي. ولدينا خبراء في ميدان التأمين على المحاصيل والتأمين على التأمين ولدينا الرغبة في مساعدة الشركات الراغبة في ترويج التأمين على المحاصيل في أسواقها.

19) لقد تبين أن موضوع الخبرة في مجال تأمين المحاصيل ليس بالأمر السهل حتى بالنسبة إلى عدد من الدول المتقدمة. ولكن إذا اتخذت الاستعدادات الكافية من البداية فيمكن إدارتها بنجاح شريطة تعاون الأطراف المعنية كافة. وقد تكون عناصر الاستراتيجية للتأمين على المحاصيل والتي عمل بها في المراحل الأولية في الهند مفيدة لتلك الدول التي تنوي الآن التأمين على المحاصيل:

الخبرة في مجال تأمين المحاصيل ليس بالأمر السهل...

- ابدأ بمشاريع محدودة أو ريادية لكي تتبصر في الاحتمالات الإدارية والمالية المرتقبة.
- قم بتوسيع التغطية تدريجياً بعد إجراء التعديلات المطلوبة.
- قم بإنشاء البنية التحتية وإجر توسيعاً وتقوية تدريجية لها لكي تلبي حاجات البلد.
- قم بالاستفادة من البنية التحتية لمؤسسات أخرى تعمل في المنطقة الريفية.
- أقم ارتباطاً منتظماً مع المصارف ومؤسسات زراعية وخبراء في الزراعة وغيرها من المجالات المختصة بالتنمية والأبحاث وخاصة المؤسسات الحكومية وآلياتها الميدانية.

20) مشاريع التأمين على المحاصيل في أي بلد يجب أن تقام على أساس ظروف تلك البلد واحتياجاتها بالرغم من أن الأفكار والخبرات يمكن استقاؤها من تجارب الدول الأخرى.

المرجع: *تأمين المحاصيل: النظرية والتطبيق والممارسة للبلدان النامية. تأليف الدكتور: P.K. Ray.*

* * *

88
الرائد العربي
خريف
2005

أسعار النفط ... إلى أين؟!...

د. سمير صارم

أسئلة كبرى تطرحها أزمة ارتفاع أسعار النفط الحالية منها:

ـ هل بدأ العد التنازلي لعصر النفط لترتفع أسعاره؟.. وإلى أي مدى يمكن أن تصل هذه الأسعار؟.. وهل ثمة أسباب فنية أخرى تتعلق بحجم هذه الثروة واحتياطاتها؟. أم أن هناك بعض الأسباب الأخرى لذلك؟.

ثم:

ـ في ظل تنامي الطلب، وعدم تلبية الإنتاج للاحتياجات المتزايدة للنفط.. هل ثمة بدائل يمكن أن تكون؟.. وما حقيقة ما يشاع عن أن الأسعار يمكن أن تصل إلى حدود المائة.. أو مئة وخمسين دولاراً للبرميل؟. ما مصير الدول التي تستورد النفط وانعكاس ذلك على اقتصادياتها؟.. بل!.. ما انعكاس ذلك على الاقتصاد العالمي!.

أسئلة مطروحة، وإجابات مترددة تبقى في إطار التوقعات والاحتمالات..

فماذا عن مستقبل الأسعار؟.. ماذا عن الأسباب؟.. ما التوقعات المستقبلية؟!..

أسئلة سنحاول الإجابة عليها في هذا المقال..

الوضع العالمي للنفط:

تشير الإحصائيات المتوفرة إلى أن هناك /42/ دولة تنتج أكثر من 98% من النفط العالمي مقابل /70/ دولة تنتج أقل من 2%، ومثلها لا ينتج نفطاً!.

أما الاحتياطي العالمي فيقدر بحوالي /1200/ مليار برميل وتمتلك السعودية بمفردها أكثر من 20% من هذا الاحتياطي.. ويتم حالياً اكتشاف أقل من /6/ مليارات برميل من النفط سنوياً، وهناك أكثر من 70% من الإمدادات النفطية الحالية تأتي من الحقول التي تم اكتشافها قبل عام 1973، وقد بلغ معدل الاستهلاك العالمي اليومي للنفط في العام 2004 حوالي /82.5/ مليون برميل يومياً، في حين أن الإنتاج اليومي لم يتجاوز الـ /79.6/ مليون برميل يومياً، والفارق يتم تأمينه من المخزونات الاستراتيجية..

70% من الإمدادات النفطية الحالية تأتي من الحقول المكتشفة قبل عام 1973..

وتنتج السعودية والولايات المتحدة ودول الاتحاد السوفييتي السابق وإيران معاً أكثر من 40% من الإنتاج العالمي للنفط، بينما تنتج دول الشرق الأوسط ما يعادل ثلث هذا الإنتاج!. وتمتلك ما يعادل 76% من احتياطي دول أوبك!..

وبينما يشكل الأمريكيون نحو 5% فقط من سكان العالم، لكنهم يستهلكون نحو /25/ مليون برميل يومياً.. أي ما يعادل نحو 30% من إجمالي الإنتاج العالمي، ويستوردون أكثر من 60% من احتياجاتهم، منها 28% من دول الشرق الأوسط حيث يبلغ إجمالي صادرات الشرق الأوسط من النفط مايزيد عن 45% من إجمالي الصادرات العالمية.

وقد بلغ حجم الواردات الأمريكية من النفط والمنتجات المكررة الأجنبية خلال شهر حزيران الماضي نحو /13.06/ مليون برميل يومياً، مقابل /13. 56/ مليون برميل يومياً في الفترة المقابلة من العام الماضي، وخلال الفترة بين شهري كانون الثاني ونيسان 2005 بلغ إجمالي الصادرات النفطية من الدول الخليجية إلى السوق الأمريكية ما يعادل /2.3/ مليون برميل يومياً يمثل 19.4% من إجمالي الواردات، أو 11.2% من إجمالي الاستهلاك، وذلك في إطار /5.4/ مليون برميل استوردتها الولايات المتحدة من دول (أوبك)، وهو ما يمثل 46% من إجمالي حجم الواردات و26.6% من إجمالي الاستهلاك.

نحو 20% من واردات النفط الأمريكية تأتي من الخليج العربي..

هذا وتنتج دول أوبك بحدود /28/ مليون برميل يومياً، ويمكن زيادته إلى /28.5/ مليون برميل، إذا بقيت الأسعار على مستواها الحالي، لكن هامش المناورة للمنظمة ضيق، ووحدها السعودية مازالت قادرة على إنتاج إضافي يبلغ /1.5/ مليون برميل يومياً، لكن هذا الإنتاج هو من النفط الثقيل الذي يصعب تكريره، وبالتالي لا يلقى رواجاً كبيراً..

وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة الذرية زيادة نسبتها 2.2% في الطلب العالمي على النفط عام 2005، وبمعدل /3.84/ مليون برميل يومياً، وهناك مخاوف كبيرة، وخصوصاً فيما يتعلق بالربع الرابع من العام الحالي، حيث يفترض أن يبلغ الطلب /4.86/ مليون برميل يومياً، مقابل 5.48 مليون برميل في الفترة نفسها من العام 2004.. كما يخشى بعض المحللين نقصاً في النفط في الربع الأخير من هذا العام بسبب قدوم الشتاء..

خشية عالمية من نقص متوقع في النفط...

الأسعار وأسباب ارتفاعها:

ارتفعت أسعار النفط خلال الأشهر القليلة الماضية بنسبة تقارب 70% مقارنة مع أسعاره في ذات الفترة من العام الماضي 2004 ووصل سعر برميل النفط في أوائل شهر أيلول الماضي إلى نحو /70/ دولاراً للبرميل، ويعود ذلك إلى عدد من الأسباب هي:

أولاً: عدم وجود طاقة كافية لصناعة التكرير لدى الدول المستهلكة لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية حيث وصل إنتاج الصافي منها إلى 95.8% من طاقتها الإنتاجية. وقد توقعت إحدى الدراسات المستقبلية لقدرات تصفية وتكرير النفط حتى عام 2005 أن تنمو قدرات محطات التصفية في العام بنسبة 60% بين الأعوام 2003 حتى عام 2025 ليصل الإنتاج المصفى إلى /131/ مليون برميل يومياً، وهو ما يقارب الطلب المتوقع على النفط في العام 2010 والمقدر بـــ /127.66/ مليون برميل يومياً. في حين أن أبحاثاً أخرى غير متفائلة ترى أن الشركات النفطية غير جادة في إقامة المصافي المطلوبة، حيث

الشركات النفطية الكبرى غير جادة بإقامة مصافي نفطية..

أشارت إلى أن وزير النفط السعودي علي النعيمي قدم خلال هذا العام عرضاً لبناء مصاف تكريرية عدة في الولايات المتحدة لمواجهة الأزمة والاختناق في هذا القطاع الذي لم يشهد أي تجديد منذ نحو ثلاثين عاماً، لا في أوروبا ولا في الولايات المتحدة، لكن عرضه قوبل ببرود شديد، ولوحظ أن هناك اتجاهاً لدى الشركات النفطية العملاقة للضغط على الدول المنتجة للنفط، وخصوصاً الأعضاء في أوبك لتحرير قطاع النفط عندها، وإلغاء المؤسسات العامة التي تسيطر على صناعة النفط محلياً، ورفع سلطة الدولة عن هذا القطاع بما يؤدي إلى سحب سيادة الدول المنتجة عن نفطها وتحويل عملية التسعير وسواها من يد الدول المنتجة إلى أيدي هذه الشركات.. إضافة إلى تحكمها بالاحتياطي وغيره!..

العروض السعودية لبناء مصافي جديدة في أمريكا تقابل ببرود شديد

ثانياً: عدم الاستقرار في بعض المناطق المنتجة للنفط، لاسيما العراق التي تشهد بين الحين والآخر عمليات تخريب المنشآت النفطية. والمملكة العربية السعودية، وإن كان بشكل أقل حدة، لكن المداهمات التي حصلت لأوكار الإرهابيين تبقى ذات أثر واضح على الأسعار، حيث تنمو المخاوف من احتمال انخفاض الإمدادات النفطية الواردة منها، يضاف إلى ذلك التوترات مع فنزويلا، والمشكلات الأمنية في نيجيريا، وهما دولتان نفطيتان أعضاء في أوبك!..

ثالثاً: تصاعد الأزمة بين الولايات المتحدة وأوروبا من جهة، وإيران من جهة ثانية على خلفية البرنامج النووي الإيراني، وقد عزز انتخاب محمود أحمدي نجادي رئيساً لإيران توتر الأسواق خاصة وأن هناك تصريحات متتالية حول إمكانية استخدام النفط في المعارك السياسية التي تخوضها إيران، ولاسيما فيما يتعلق بملفها النووي، وتأكيدها إعادة النظر في تصدير النفط للدول التي تقف موقفاً سلبياً من إيران في هذا المجال.

هل ستستخدم إيران نفطها لمصلحة قضاياها السياسية؟..

رابعاً: النمو الاقتصادي الذي تشهده بعض الدول الآسيوية، لاسيما الصين والهند ونمو الطلب على النفط، حيث أكدت الصين عزمها على التزود باحتياطيات استراتيجية نفطية يمكن أن تصل إلى /100/ مليون برميل، أي ما يعادل استهلاك شهر، وستبدأ بتنفيذ هذه الخطوة خلال هذا العام، وتنوي الصين رفع احتياطاتها الاستراتيجية إلى نحو /550/ مليون برميل.

النمو الاقتصادي في الصين والهند وزيادة طلبهما للنفط يساهم بزيادة الأسعار..

كما أن الهند تشهد نمواً اقتصادياً متسارعاً جاوز الـ 8% عام 2003 مما ساهم بزيادة الطلب على النفط بنسبة قدّرها الخبراء بحوالى 4% سنوياً.. أو ما يعادل حوالى 600 ألف برميل يومياً ليصل إلى حوال /2.8/ مليون برميل يومياً، علماً أن الهند تستورد حالياً نحو /700/ ألف برميل يومياً..

خامساً: عدم قدرة دول أوبك بطاقاتها الحالية، سد النقص الحاصل في السوق. عدا السعودية، التي لن تستطيع القيام بهذه المهمة بعد عام 2006، وهو العام الذي ستبلغ فيه ذروة الإنتاج. وتشير دراسات نفطية إلى أن /33/ دولة من أصل /42/ دولة منتجة وصلت إلى ذروة الإنتاج النفطي، منها الولايات المتحدة الأمريكية، وليبيا، اللتان وصلتا إلى هذه الذروة منذ عام 1970، أما إيران فقد وصلت إلى ذروة إنتاجها عام 1974، وأندونيسيا عام 1977، وروسيا عام 1978!..

وحسب دراسات نفطية مستقبلية فإن أعلى نسبة هبوط في الإنتاجية وفقاً للتوقعات العالمية عام 2040 ستكون كمايلي:

في المكسيك 92%، في الولايات المتحدة 90%، وأقل نسبة هبوط ستكون في الكويت 44% والعراق 45% والسعودية 48%.

عام 2009 سيشهد بداية العجز الفعلي في الإمدادات النفطية..

وسوف يبدأ العجز الفعلي في الإمدادات النفطية العالمية حوالي عام 2009، ولن تستطيع الطاقات الأخرى البديلة، مثل الطاقة النووية، والغاز الطبيعي التعويض عن النفط.. وهناك 80% من

الآبار النفطية في الولايات المتحدة تنتج أقل من /3/ براميل يومياً، في حين أن إنتاجية البئر الواحد في العراق ومنطقة الخليج تصل إلى حوالي /20/ ألف برميل يومياً.. بالتالي فإن تكلفة إنتاج البرميل في هذه المنطقة أقل من دولار.. ترتفع هذه التكلفة في بحر الشمال والولايات المتحدة إلى نحو /14/ دولاراً!..

سادساً: السياسات النقدية والمالية في الدول المستهلكة التي استمرت بتخفيض أسعار الفائدة لديها لتصل إلى أقل مستوياتها منذ /42/ عاماً في الوقت الذي يستمر فيه انخفاض قيمة الدولار، حيث ساهم انخفاض سعر الفائدة بتحوّل المدخرين، إلى شراء العقارات والسيارات، وهذا أسهم بدوره بزيادة الطلب على بعض السلع المستوردة لاسيما الصين!..

الدول الغربية تزيد إنفاقها الحكومي بعد 11 أيلول..

كما أن الدول المستهلكة زادت إنفاقها الحكومي بعد /11/ أيلول 2002، حيث بلغت الزيادة في الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة وحدها كمثال إلى نحو /180/ ضعف الزيادة في أسعار النفط رغم وصول سعر برميل النفط إلى أسعار قياسية!..

صناعة التكنولوجيا تستهلك قدراً كبيراً من النفط والغاز..

سابعاً: تنامي صناعة تكنولوجيا المعلومات التي تستهلك قدراً كبيراً من المواد الأحفورية، كالنفط والغاز والفحم، حيث أشارت دراسة نشرتها جامعة الأمم المتحدة في اليابان إلى أن هذه الصناعة ليست صناعة «كثيفة رأس المال فقط» بل هي صناعة كثيفة الطاقة أيضاً!..

ثامناً: إعصار كاترينا، والخوف من الأعاصير الأخرى القادمة، وآخرها إعصار ريتا على الساحل الغربي للولايات المتحدة، ومنطقة خليج المكسيك، ما يعني توقف جزء كبير من الإنتاج النفطي الأمريكي والمكسيكي، وصل خلال إعصار كاترينا إلى نحو /1.427/ مليون برميل فقط يومياً، ونحو /8.79/ مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي يومياً، مما تنتجه الولايات المتحدة من منطقة خليج المكسيك..

تاسعاً: وأخيراً توقعات زيادة الطلب خلال فصل الشتاء القادم، سواءً للتدفئة، أو لزيادة المخزون.. إضافة إلى توقعات تنامي الطلب بشكل عام، والذي تقدر نسبته بـ 80% سنوياً حتى عام 2010، في حين أن نسبة نمو العرض لا تتجاوز 4% سنوياً!..

كل ذلك يدفع بالأسعار إلى الارتفاع لحدود يتوقع البعض وصولها إلى مئة دولار قبل نهاية هذا العام.. والبعض يتوقع وصولها لمئة وخمسين دولاراً خلال السنوات الخمس القادمة..

الانعكاسات على الاقتصاد العالمي:

يقول خبراء اقتصاديون أن ارتفاع أسعار النفط لم يؤثر على النمو الاقتصادي لدى الصناعة، فقد تمكنت هذه الدول من امتصاص الزيادة في الأسعار، بينما لاتزال الشركات الكبرى تحقق أرباحاً قياسية بسبب ارتفاع مبيعاتها، وارتفاع أسعار منتجاتها التي يدفع المستهلكون الخارجيون، بما فيهم الدول المنتجة للنفط قسطاً كبيراً منها. فما من شيء ينتجه الصناعيون الكبار إلا وكان سعره خيالياً قياساً بأسعار المواد الخام!.. والمعروف أن هناك نحو /500/ ألف مادة استهلاكية يدخل النفط في تركيبها كالأسمدة الزراعية، والمواد الطبية، والمواد البلاستيكية والمطاطية، والعوازل، والأسفلت والكابلات، وحتى الألبسة والحبر والأقراص المضغوطة، والأصباغ، وغيرها الكثير مما يستهلكه العالم!.

ارتفاع أسعار النفط لم تؤثر على النمو الاقتصادي العالمي..

وحسب دراسات أمريكية فقد قفزت أسعار الموارد الاستهلاكية بنسبة 0.5% فقط في شهر تموز الماضي، وبمعدل وسطي لا يتجاوز 3.2% خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي.

ما من شيء تنتجه الدول الصناعية إلا وكان سعره خيالياً قياساً بأسعار المواد الخام..

وفي بريطانيا دفعت تكلفة النقل مؤشر سعر المستهلك إلى الارتفاع بنسبة 2.3% خلال شهر تموز الماضي أيضاً!.. وفي فرنسا حذر رئيس الوزراء الفرنسي بأنه من المحتمل أن يبقى سعر النفط مرتفعاً لسنوات وعقود مقبلة..

ووفقاً لدراسة أجراها صندوق النقد الدولي عام 2000 فإن أي ارتفاع قدره عشرة دولارات في سعر برميل النفط يخفض النمو العالمي بمقدار 0.5 نقطة مئوية لمدة أربع سنوات، وطالما أن السعر ارتفع الآن إلى نحو /40/ دولاراً منذ بداية عام 2002، فإنه يجب أن يهبط النمو العالمي بمدة، لكنه لم يتأثر على ما يبدو، وهذا يطرح تساؤلات عن أسباب عدم تأثر الاقتصاد العالمي بارتفاع أسعار النفط كما كان متوقعاً!!

قد سبق لوزير الطاقة والصناعة القطري عبد الله بن حمد العطية أن ألقى الضوء على بعض الجوانب المهمة في قضية الأسعار وما يقال عن ارتفاعها، وتأثيراتها التي يتم الحديث عنها على الاقتصاد العالمي. عندما ذكر أن هذا التأثير على الدول المستهلكة لم يكن بالشدة نفسها أو التأثير على جميع هذه الدول، وأنه بالنسبة لدول العملة الأوروبية اليورو كان محدوداً للغاية، أو غير موجود، فالحد الأعلى للمدى السعري، والذي كانت الأوبك قد اعتمدته في الماضي بما يساوي /28/ دولاراً للبرميل من النفط، كان يساوي عند اعتماده وفق أسعار الصرف العالمية /37/ يورو، حيث كان اليورو في حينه يعادل /75/ سنتاً أمريكياً، وأسعار اليوم (شهر تموز) ــ يضيف الوزير العطية ــ هي خمسون دولاراً للبرميل، وهي تعادل نحو /37/ يورو أيضاً بسبب ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار.. وهذا يعني عملياً أن دول اليورو الأوروبية لاتزال تدفع تقريباً سعر برميل النفط نفسه قبل ارتفاع الأسعار، لاسيما وأن قيمة النفط تدفع بالدولار.. بل إن القوة الشرائية لبرميل اليوم هي دون ما كانت عليه قبل ربع قرن من الزمان!!.

تأثير ارتفاع الأسعار كان محدوداً جداً على أوروبا..

القوة الشرائية لبرميل النفط اليوم هي دون ما كانت عليه قبل ربع قرن..

وهنا تطرح مسألة سعر الدولار وقوته الشرائية نفسها، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية تبنت سياسة الدولار الضعيف بطريقة غير معلنة، وكان لها أثرها القوي في رفع أسعار السلع في العالم كافة، وإصابة العديد من الاقتصاديات العالمية بحالة تضخم!.. فقد حققت أمريكا مكاسب كبيرة جداً من ضعف الدولار طيلة السنوات الأربع الماضية فهي خفّضت بنسبة وصلت إلى حوالي

30% حجم ديونها الخارجية، وهي نفس متوسط نسبة تراجع الدولار تقريباً مقابل العملات الرئيسية في العالم!.. كذلك الحال بالنسبة لأسعار النفط في الأسواق العالمية، فهي أقل المتضررين من هذا الارتفاع، لأن النفط مقوَّم بالدولار، والعالم يشتري النفط بالدولار الضعيف!.. كما اتجهت غالبية الشركات الأمريكية لخفض أسعار منتجاتها للحفاظ على حصصها بالأسواق العالمية والمحلية، وبالتالي فإن الولايات المتحدة ليست أقل المتضررين فقط. بل إنها حققت مكاسب كبيرة.. وفي شهادة لآلان غريسبان رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أن تأثير ارتفاع الأسعار ظل ضعيفاً، ولم يتجاوز تأثيره على النمو الاقتصادي نسبة 0.75%.

الولايات المتحدة تحقق مكاسب كبيرة من ضعف الدولار..

كما يورد المحللون عدداً من الأسباب الأخرى لعدم تأثُّر الاقتصاد العالمي بأسعار النفط المرتفعة، ومنها أن الطلب الرئيسي على النفط يتركز حالياً في آسيا، حيث تتحكم الدول باقتصادياتها، الأمر الذي يجعلها تقوم بدعم المنتجات النفطية المكررة لمواطنيها!..

أيضاً هناك زيادة فعالية الاستخدام في المركبات والمصانع في الدول الصناعية الرئيسية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، إذ أصبح بالإمكان الحصول على عائد اقتصادي أكبر من استخدام وحدات الطاقة نفسها مما كان عليه الوضع سابقاً..

وعموماً، رغم الارتفاع الذي تشهده أسعار النفط فإنها تظل أقل مما دفعه العالم مطلع الثمانينات، إذ أُخذ عامل التضخم في الحسبان، إلا أن الحقيقة تبقى أن الأسعار بمعدلاتها الحالية هذه لم تؤثر بصورة سلبية على الوضع الاقتصادي العالمي بصورة عامة..

رغم ارتفاع أسعار النفط لكنها تبقى أقل مما دفعه العالم مطلع الثمانينات..

ماذا عن المستقبل؟..

تتوقع وكالة الطاقة الدولية للنفط أن يرتفع الطلب العالمي على النفط بنحو /1.75/ مليون برميل يومياً للعامين الحالي والمقبل،

توقعات بارتفاع الطلب العالمي على النفط بالتالي المزيد من زيادة الأسعار..

ويتجاوز معدل نمو الطلب بذلك أربعة أضعاف مستوى النمو على مدى العقدين الماضيين..

من جانبه يتوقع صندوق النقد الدولي أن يواصل الطلب العالمي على النفط النمو في السنوات المقبلة ليؤدي بذلك إلى المزيد من ارتفاع الأسعار، ويرى الصندوق أن الطلب مرشح للنمو إلى /138.5/ مليون برميل / يوم بحلول عام 2030، أي بمعدل نمو مقداره 68%.. وفي حال صحت هذه التوقعات، فهذا يعني استمرار الأسعار في الارتفاع ما لم يتم وضع المعروض النفطي بصورة كافية لسد الطلب المتنامي على النفط، لكن سد الطلب يبقى احتمالاً ضعيفاً لأسباب سياسية أو اقتصادية، أو فنية، إضافة إلى احتمال انخفاض الإنتاج في كل من روسيا والمكسيك وأندونيسيا، وعدم كفاية الزيادة في إنتاج النفط التي يمكن أن تنجم عن مشاريع جديدة في دول أوبك لمقابلة النمو في الطلب، مع الإشارة هنا إلى ما سبق وذكرناه حول وصول بعض الدول النفطية إلى ذروة إنتاجها منذ سنوات.. حتى السعودية من المتوقع أن تصل إلى ذروة الإنتاج النفطي في العام القادم 2006.. مع ذلك يتوقع بعض الخبراء إمكانية احتواء سعر البرميل عند مستوى يتراوح بين 40 و60 دولاراً على مدى المستقبل المنظور في حال نجحت أسعار النفط المرتفعة في كبح جماح الطلب، وتمكنت في الوقت نفسه الدول المنتجة من حفز الشركات على زيادة إنتاجها، وهذه التوقعات تخالف توقعات أخرى بأن يصل سعر البرميل من النفط إلى نحو 100 دولار قبل نهاية هذا العام وإلى نحو 150 دولاراً خلال السنوات الخمس القادمة.

توقعات باحتواء سعر برميل النفط بين 40-60 دولاراً..

أما بالنسبة للتأثيرات الاقتصادية المستقبلية، لاسيما على الولايات المتحدة هناك توقعات بحدوث كساد عندما يتم سحب الولايات المتحدة لجنودها من العراق، أو تخفيض وجودها العسكري فيه، والوقائع الاقتصادية خلال المائة سنة الماضية تشير إلى حدوث الكساد مباشرة بعد كل حرب خاضتها أمريكا، وبعد كل ارتفاع كبير في أسعار النفط، والفترة الحالية هي من الفترات النادرة التي جمعت الإثنين معاً.. الحرب، وارتفاع أسعار النفط!!

توقعات بحدوث كساد في الاقتصاد الأمريكي بعد سحب أمريكا لجنودها من العراق..

في كل الأحوال ستكشف الأشهر القادمة أي التوقعات أكثر واقعية!.

88
الرائد العربي
خـريـــف
2005

الملتقى العربي الأول للتأمين الصحي

إعداد: وليد اسعيد*

أكدت التوصيات التي توصل إليها الملتقى العربي الأول للتأمين الصحي في سورية على أهمية التأمين الصحي ودوره في الارتقاء بمستوى الرعاية الصحية ونشر الوعي حول هذا النوع من التأمين بين المواطنين، ودعت إلى توفير المناخ المناسب لتطبيق أنظمة التأمين الصحي وفق أفضل الأسس العلمية والتقنية المعاصرة.

وكان الملتقى العربي الأول للتأمين الصحي في سورية الذي رعاه السيد الدكتور محمد الحسين وزير المالية[1] قد انعقد يومي السادس والعشرين والسابع والعشرين من أيلول الماضي في دمشق ونظمته شركة السلام للمؤتمرات والمعارض الدولية بدعوة من هيئة الإشراف على التأمين في سورية والاتحاد العام للتأمين وبالتعاون مع المؤسسة العامة السورية للتأمين والجمعية الأردنية للتأمينات الصحية. وشارك في المؤتمر عدد كبير من المتخصصين في قضايا التأمين يمثلون الجهات المنظمة وبعض شركات التأمين المحلية

* صحفي في جريدة تشرين..

[1] بسبب وجود السيد الدكتور محمد الحسين وزير المالية خارج سورية في اليوم الأول فلم يتمكن من حضور حفل الافتتاح وحضر في اليوم الثاني من أيام الملتقى في لقاء مسائي مع المشاركين حيث توجه بالتحية الطيبة لهم متمنيا لهم طيب الإقامة في سورية وأن هذا الملتقى يعتبر مناسبة طيبة للاطلاع على التطورات التي حصلت في السوق السورية بعد صدور المرسوم التشريعي الخاص بإحداث هيئة الإشراف على التأمين في سورية وكذلك المرسوم التشريعي الخاص بتنظيم صناعة التأمين فيها وتمنى على هذا الملتقى أن يكون بما يصدر عنه من توصيات تتعلق بالرعاية الصحية ومساعدة الدولة في تقديم الخدمات الصحية لمواطنيها مثالاً يحتذى به للعمل العربي المشترك الذي ينهض إن عاجلاً أو آجلاً ولمصلحة جميع الأخوة العرب..

والعربية حيث قدموا من خلال بحوثهم ومداخلاتهم عرضاً شاملاً لواقع التأمين الصحي في سورية وبعض الدول العربية إضافة إلى التطور الذي شهدته صناعة التأمين العربية وآفاق تطورها والسبل الكفيلة بالوصول بها إلى المستويات المنشودة.

ويأتي انعقاد هذا الملتقى بعد التحولات الاقتصادية التي تشهدها سورية وبخاصة اتباع سياسات السوق الاجتماعي وما توفره من مناخات استثمارية هامة، والتي يتوفر لسوق التأمين بمجالاته المتنوعة حيزاً كبيراً فيها، تؤكده تحركات شركات التأمين العربية والدولية واندفاعها نحو السوق السورية.

التأمين الصحي عربياً وعالمياً:

أكد الدكتور عبد اللطيف عبود المدير العام لهيئة الإشراف على التأمين في سورية أن العمل التأميني كل متكامل في جميع الميادين المالية والاقتصادية والصحية وأن هيئة الإشراف معنية بتشجيع كل أنواع التأمين، لكن التأمين الصحي يلقى تشجيعاً خاصا لأن التعامل به أخذ يشهد مؤخراً نشاطاً ملحوظاً ويلقى إقبالاً واسعاً من قطاعات متعددة من المواطنين وبخاصة في سورية بعد أن كان التعامل فيه محدوداً لدرجة كبيرة بالمقارنة مع دول العالم وحتى مع بعض الدول العربية.

عبود:
العمل التأميني كلٌّ متكامل في الميادين المالية والاقتصادية والصحية..

من جهة أخرى أشار الدكتور عبود إلى أنه رغم حجم الإنفاق الصحي الذي بلغ حوالي 11% من إجمالي الإنفاق العام لدول العالم، إلا أنه مازال يتطلب المزيد من الإنفاق، ونوه أن هذا الإنفاق يتباين بين دولة وأخرى متناسبا مع ثروات الدول وتطورها الحضاري والأنظمة والتشريعات المتعلقة بالتأمين الصحي التي تتفاوت كثيراً بين دولة وأخرى. فمعدل حصة الفرد من الإنفاق الصحي في الدول الفقيرة لا تتجاوز الثلاثة دولارات في العام، بينما تصل في بعض الدول المتقدمة إلى أكثر من 5500 دولار، وهذه النسبة تتراوح في الدول العربية بين 100 دولار و800 دولار في أعلى نسبة وصلت إليها، وربط الدكتور عبود بين الإنفاق الصحي وانتشار التأمين

الصحي في ارتفاع هذه النسبة أو انخفاضها. فالتأمين الصحي يساهم في جودة الخدمات الصحية، كما أن زيادة حجم الإنفاق الصحي يشجع ميدان التأمين الصحي.

واستعرض الدكتور عبود تاريخ سوق التأمين في سورية، فقد صدر أول قانون للتأمين عام 1928 وتأسست منذ ذلك التاريخ بعض شركات التأمين التي كانت تمثل بعض الشركات الأجنبية، وقد وصل عدد هذه الشركات عام 1961 إلى 75 شركة وبعد التأميم انحصرت أعمال التأمين في سورية بشركة الضمان السورية التي تحولت فيما بعد إلى المؤسسة العامة السورية للتأمين وكانت تعمل بشكل مستقل في سورية. ولكن بعد التوجه نحو تحرير القطاعات الاقتصادية في سورية توجهت الحكومة إلى تحرير قطاع التأمين وعملت على إيجاد البيئة التشريعية والتنظيمية للسوق قبل السماح للشركات الخاصة بدخوله. ولتحقيق ذلك تأسست هيئة الإشراف على التأمين التي تعمل على توفير المناخ المناسب للشركات التي ترغب العمل في سورية، وتوقع أن يكون حجم سوق التأمين 125 مليون دولار مع بداية عام 2006 وأن يصل إلى 500 مليون دولار عام 2010 وأن ترتفع حصة الفرد من التأمين من 6 دولارات إلى 25 دولاراً.

تاريخ قديم للتأمين في سورية يعود إلى عشرينات القرن الماضي...

الحكومة السورية حررت قطاع التأمين وأوجدت البيئة التشريعية والتنظيمية المناسبة

وتحدث الدكتور عبود عن التأمين على الأمراض الحرجة والمستعصية وحجم أنفاق شركات التأمين العالمية عليها، وأشار إلى أن عدد هذه الأمراض التي شملت بنظام التأمين الصحي تراجعت من 100 حالة إلى 20 ثم إلى ثمانية فقط اقتصرت على السرطان والذبحة الصدرية والجلطة الدماغية والفشل الكلوي وجراحة الشرايين الإكليلية وزراعة الأعضاء والشلل والتصلب اللويحي.

تحديات تواجه التأمين الصحي:

حول التحديات التي تواجه التأمين الصحي تحدث في الملتقى السيد عبد الخالق رؤوف خليل الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين منبها إلى قصور الوعي

التأميني والارتفاع الحاد في كلفة العلاج وانحسار دور الدولة في هذا الميدان حيث ركزت اهتماماتها على المشروعات الاستراتيجية، وقال أنه يجب خلق علاقة متكاملة بين شركات التأمين الصحي وبين المؤسسات العلاجية.

خليل: ترحيب بانفتاح سوق التأمين في سورية..

واستعرض السيد عبد الخالق واقع التأمين الصحي وتجاربه في بعض الدول العربية مثل: السعودية والكويت والبحرين والمغرب واليمن حيث لقي هذا القطاع اهتماما ملحوظا في هذه الدول وصدرت الأنظمة والقوانين الناظمة له. ورحب بانفتاح السوق السورية في مجال التأمين وبخاصة الصحي واعتبرها بادرة ايجابية و ورأى أن دخول عدة شركات للعمل في هذا الميدان يفتح المجال للتنافس ولتحسين الجودة ولتقديم خدمات أفضل للمواطنين.

وأكد أن هذا الملتقى يهدف إلى تشجيع شركات التأمين للعمل في ميدان التأمين الصحي ونشر الوعي حول أهميته بالنسبة للفرد والمجتمع.

كما أكد أن الاتحاد يقوم بالترويج لأنواع التأمين كافة في الوطن العربي ويساهم في تنظيم الندوات والمؤتمرات واللقاءات في مختلف الدول العربية بغية نشر الوعي في مجال التأمين والتعريف بفوائده وانعكاساتها الايجابية على الإنسان والمجتمع والمؤسسات والشركات عامة.

التجربة الأردنية:

تعتبر التجربة الأردنية في مجال التأمين الصحي من التجارب الرائدة في الوطن العربي، وقد تحدث عنها في الملتقى الدكتور نذير البانع رئيس الجمعية الأردنية للتأمينات الصحية فقال: إن نجاح التجربة في الأردن يعود أولاً: إلى توفر الوعي لدى المواطن الأردني بأهمية التأمين الصحي، والى وعي إدراك إدارات الشركات والمؤسسات بأن ذلك ينعكس على الوضع النفسي للعاملين فيها وعلى انتمائهم لمؤسساتهم مما يساهم في زيادة إنتاجهم وتحسين جودته.

التجربة الأردنية في مجال التأمين الصحي.. تجربة رائدة..

وأضاف أن الجمعية الأردنية تضم 25 مؤسسة وشركة كبيرة، ويبلغ عدد المستفيدين من خدمات التأمين الصحي حوالي 400 ألف مستفيد بما يعادل 80% من المؤمنين في القطاع الخاص. وأن الجمعية تسهم في تحديد الأسعار والأجور المعمول بها في التأمين الصحي بالتعاون مع الجمعيات والنقابات ذات العلاقة. مما ساهم في استقرار كلفة الرعاية الصحية، وشجع العديد من شركات التأمين للعمل في مجال التأمين الصحي. مما انعكس إيجابيا على الرعاية الصحية للمواطن وعلى تخفيف الأعباء التي يتحملها القطاع العام.

العكور:
زيادة الإنفاق الصحي تنعكس إيجاباً على المجتمع والاقتصاد..

من جهته تحدث الدكتور رياض العكور من وزارة الصحة الأردنية عن أهمية احتواء التكاليف والاستدامة المالية للبرامج الصحية لأن زيادة الإنفاق الصحي ينعكس إيجابيا على المجتمع والاقتصاد ولأن فاعلية الإنسان السليم أكثر عطاء وايجابية.

وتحدث عن مصادر تمويل القطاع الصحي في الأردن الذي توفر الحكومة 45% منه والأفراد 43% والمنح 8% والمؤسسات الخاصة 4%و.

وأوضح أنه لا بد من إجراءات لتخفيف الإنفاق الصحي المتزايد نتيجة ارتفاع تكاليف المدخلات الصحية وزيادة السكان وازدياد استعمال الخدمات الصحية للمسنين وتشجيع البحث العلمي، بترشيد استعمال الأدوية والتقنيات الطبية والكشف المبكر عن الأمراض ونشر الوعي.

أهداف الملتقى:

أكد الأستاذ ماهر عبد الحق مدير عام السلام للمؤتمرات والمعارض الدولية التي نظمت الملتقى أن الهدف المرجو منه هو السعي لتوفير الخيارات المختلفة للمواطنين في مجال التأمين الصحي من قبل شركات القطاع الخاص، كما يهدف إلى نشر الوعي حول قطاع التأمين

عبد الحق:
سوق التأمين في سورية واعدة وتمهد لجذب الاستثمارات الخارجية..

الصحي من خلال التعرف على الخدمات التي تقدمها شركات التأمين، وعلى التجارب العربية والدولية في هذا المجال.

ورأى السيد عبد الحق أن سوق التأمين في سورية واعدة وبخاصة بعد سعي الحكومة لتوفير الانظمة والتشريعات والقوانين الناظمة لعمل شركات التأمين، وتمهيد الطريق أمام جذب الاستثمارات الخارجية التي بدأت التوافد إلى السوق السورية والتي ستدخلها وفق أسس مدروسة ومناخ سليم يوفر الشروط لنجاحها وتوفير خدماتها المتميزة للمواطنين.

مستقبل السوق السورية:

أجمعت آراء الخبراء المشاركين في الملتقى أن السوق السورية واعدة ومبشرة في ميدان التأمين وبخاصة الصحي، وستكون من أوسع الأسواق وأشملها في المنطقة باعتبارها سوقا خاما لم تطالها التخمة التأمينية بعد.

أبو نحل:
شركات تأمين عالمية تبدي رغبتها بالعمل في السوق السورية..

وقد أشاد بالسوق السورية السيد كمال أبو نحل مسؤول قسم التأمين الصحي في الشركة القطرية للتأمين وإعادة التأمين، وقال أن عدة شركات تأمين عالمية أبدت رغبتها في دخول السوق السورية والاستثمار فيها.

وكانت الشركة القطرية قد حصلت على موافقة مبدئية على العمل في سورية حيث ستوظف في عامها الأول حوالي 10 مليون دولار في مجال التأمين الصحي وتأمين القروض المصرفية والتأمين الصناعي والزراعي وغيره.

ويرى الخبراء أن حجم الاستثمار في ميدان التأمين سيصل إلى حوالي 500 مليون دولار خلال السنوات الخمس القادمة.

كما أكد بعضهم على أن تنشيط سوق التأمين السورية يتطلب زيادة دخل الفرد ونشر الوعي التأميني. بسبب وجود شركة تأمين واحدة خلال سنوات طويلة وغياب المنافسة.

وهذا ما أيده لسيد سليمان الحسن المدير العام للمؤسسة العامة السورية للتأمين الذي يرى أن المنافسة تدفع لتطوير الذات وتحفز للتعاون بين الشركات وتشجع على دعم الاستثمارات وجذبها وتساهم أيضا في تطوير الخبرات وبالتالي تحسين الخدمة للمواطن والاقتصاد الوطني.

الحسن: المنافسة تدفع لتطوير الذات وتحفز للتعاون بين الشركات..

وقال الحسن أن المؤسسة تستعد لدخول ميدان المنافسة الذي سيواجهها قريبا بعد دخول شركات التأمين العربية والأجنبية ميدان العمل في سورية.

آفاق التأمين الصحي في سورية:

بعد يومين من المناقشات التي شارك فيها حوالي 250 خبيرا في ميدان التأمين الصحي خرج الملتقى بمجموعة من التوصيات التي ترسم آفاق التأمين الصحي في سورية وهي:

توصيات مهمة وطموحة في مجال التأمين الصحي..

- ايلاء التأمين الصحي المزيد من الاهتمام وحث شركات التأمين العربية على تقديم أحدث وأجود منتجات التأمين الصحي في إطار من الخدمة المميزة التي يجب أن تكون ميدانا للتنافس الأساسي بينها.
- تنظيم لقاءات وندوات بين شركات التأمين التي تمارس التأمين الصحي وهيئات الإشراف لوضع الضوابط المشتركة للممارسة التي تكفل جودة المنتج وتضمن ملاءمة السعر.
- توحيد أنماط الوثائق الخاصة بمنتجات التأمين الصحي والإقلال من الاستثناءات وصياغة نصوص الوثائق باللغة العربية كقاعدة عامة، وفي جميع الحالات اعتماد النص العربي أو الترجمة العربية للوثيقة.
- الاهتمام بالكوادر الإدارية والفنية والتسويقية العاملة في منظومة التأمين الصحي، تنمية مهاراتها وقدراتها بشكل مستمر حتى تتمكن من دراسة التقارير الصادرة عن النظام والاستفادة منها.

- إيلاء اهتمام خاص لنشر الأبحاث والموضوعات المتعلقة بالتأمين الصحي في المجلات الدورية المتخصصة وتشكيل لجنة مختصة لتبني نشرة ربعية مختصة بالتأمين الصحي في نطاق الدول العربية.
- إنشاء لجنة وطنية في كل سوق من أسواق التأمين العربية، تحدد مهمتها في أن تكون حلقة وصل بين مقدمي الخدمات الصحية وشركات التأمين الصحي وشركة (ت.ب.أ) وهيئات حماية المستهلك لمراجعة أسعار الخدمات وأسعار التأمين ودراسة النتائج المتوقعة لأخذها بعين الاعتبار في تبني وضع السياسات التسعيرية.
- أن يكون الملتقى العربي الأول للتأمين الصحي في دمشق بداية وليس نهاية، والدعوة لعقد ملتقيات مماثلة مرة واحدة في كل عام.
- تحفيز الحكومات العربية للإسراع في وضع الأنظمة والقوانين الخاصة بالتأمين الصحي والداعية إلى إشراك أصحاب العمل في النفقات، وفرض إلزامية التأمين الصحي.
- حث شركات التأمين على استخدام التكنولوجيا المتقدمة كتقنية البطاقة الذكية لخدمة أعمال إدارة التأمين الصحي لديها. والاستفادة القصوى من البيانات والإحصاءات المستخرجة، والتعاون بين شركات التأمين لوضع برامج لمراقبة أعمال التأمين الصحي وتلافي حالات سوء الاستخدام من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة.

* * *

رب العمل السبب الرئيسي لترك الوظيفة

قال أكثر من 50% من الموظفين الأمريكيين الذين تم استطلاع رأيهم أن خلافهم مع رب عملهم كان السبب الرئيسي الذي دفعهم للتفتيش عن وظيفة أخرى.

وذكرت شركة «فايتال سمارتس» الأمريكية المتخصصة بشؤون تدريب الموظفين لمصلحة الشركات الكبرى أنه من بين كل ثلاثة أشخاص تم استطلاع رأيهم يوجد اثنان يتعرضان لمضايقات من رب عملهما وهما يبحثان عن وظيفة أخرى.

غير أن جوزيف غريني رئيس شركة «فايتال سمارتس» يقول إن الخلاف مع رب العمل ليس السبب الوحيد بل عدم رغبة الأشخاص في التعبير بصراحة عن هموم العمل مع رؤسائهم.

وقال: «لقد حاول شخص واحد من بين كل خمسة أشخاص مشاركة رب عمله بالمشكلات التي تعترضه أثناء تأديته وظيفته».

وأضاف أن حوالي ثلثي الموظفين يغادرون عملهم دون الإفصاح عن حقيقة السبب الذي دفعهم لذلك.

وقال غريني أنه تبعاً لذلك فإن معظم الموظفين يتذرعون بالرواتب المتدنية أو ساعات العمل المتعبة أو حتى طريقة توزيع العمل عليهم للتفتيش عن وظيفة أخرى، فيما الحقيقة عكس ذلك.

88
الرائد العربي
خريف
2005

قطاع التأمين الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة

أ. نوال أقاسم*

لم يكن التأمين نشاطاً حديث العهد، بل نشأ قديماً مع فكرة التعاون، وتطور بتقدم حياة الإنسان إلى أن وصل إلى الصورة التي هو عليها في عصرنا الحديث.

زيادة على اعتباره وسيلة للحماية من الخطر، فهو يؤثر إيجابياً في العديد من المتغيرات الاقتصادية، والأهم من ذلك أنه يعمل على تعبئة المدخرات في سبيل تمويل الاستثمارات المنتجة والتي تعتبر ركيزة التقدم.

لقد قطعت الدول المتقدمة شوطاً كبيراً في مجال صناعة التأمين ووفرت لها المناخ الملائم من خلال إرساء شبكة معلومات في الداخل والخارج وتخصص كفاءات إدارية ذات خبرة عالية ومؤسسات مالية ناجحة. وأبعد من هذا فلقد اتجهت شركات التأمين الكبرى في العالم إلى تعزيز مكانتها في السوق، سواء كان ذلك بالرفع من رأسمالها أو عن طريق عملية الاندماج وهذا ما يجعلها قادرة على تقديم خدمات تأمينية ذات مستوى راق وبأسعار منافسة. فتساير متغيرات البيئة الاقتصادية الجديدة.

التأمين أحد أهم الركائز الاقتصادية لأية دولة..

فإذا كان نشاط التأمين اليوم يكتسي أهمية بالغة أكثر من أي وقت مضى وأصبح يمثل أحد الركائز التي يعتمد عليها

* أستاذة في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ـ جامعة الجزائر..

الاقتصاد في أي دولة، فإن هذا الأمر لا يختلف عنه في الدول النامية وبالأخص الدول العربية في ظل التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم والتي تفرض منطقها الخاص كتحرير خدمات التجارة الدولية بما فيها الخدمات المالية والتأمين وفيمايلي دراسة لقطاع التأمين في الجزائر من خلال عدد من العناوين منها:

- تطور محيط نشاط التأمين في الجزائر.
- تقديم سوق التأمين في الجزائر.
- تحليل نشاط التأمين في الفترة 1992-2003.
- عقبات سوق التأمين في الجزائر.

I ــ تطور محيط نشاط التأمين في الجزائر:

1) المحيط القانوني:

استوحى نشاط التأمين في الجزائر بعد الاستقلال نصوصه من التشريع الفرنسي، مروراً بعد ذلك بمراحل عدة نوجزها في ما يلي[1]:

1963: رقابة الدولة لنشاط التأمين للحد من التسرب المخيف للأموال المدخرة آنذاك نحو الخارج.

1966: احتكار الدولة لمختلف شركات التأمين، وجاء ذلك في إطار النظام الاشتراكي الذي اعتمد في تلك الفترة ومرحلة الاقتصاد المخطط.

1976: إعادة هيكلة سوق التأمين الجزائري بإدخال التخصص على الشركات الوطنية، بحيث أن كل شركة تتخصص في فرع ما من الأخطار (الأخطار الصناعية، الأخطار البسيطة، أخطار النقل، ...إلخ).

1980: صدر أول قانون جزائري للتأمين، قانون 80-07، وكان يهدف لتطور نشاط التأمين من منظور اشتراكي محض، وأن يكون التأمين وسيلة تسمح للدولة بإدارة ومراقبة الاقتصاد.

---

[1] (Boulani Tafiani, 1987).

1988: إلغاء قانون تخصص شركات التأمين.

1955: تم تحرير نشاط التأمين والسماح لشركات خاصة دخول السوق، وجاء ذلك في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر للانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق والتي شملت عدة مجالات بما فيها قطاع الخدمات المالية والتأمين.

2-1) المحيط الاقتصادي والاجتماعي:

الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر تطال محاور عديدة..

I. 2. 1 ــ المحيط الاقتصادي:

شملت الإصلاحات الاقتصادية التي أقبلت عليها الجزائر منذ بداية التسعينات محاور عديدة، نكتفي بسرد تلك التي لها علاقة مباشرة بنشاط التأمين.

1. **التجارة الخارجية:** من أهم الإصلاحات التي أدخلت على التجارة الخارجية إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية وذلك في 1994. كما سجلت تخفيضات في التعرفة والإجراءات الجمركية. وتبنت الحكومة استراتيجية لتشجيع الصادرات عدا النفط ومشتقاته من خلال إنشاء هيئات تنظم وتشجع عمليات التصدير نذكر منها[2]:

- ❖ شركات التأمين لضمان الصادرات CAGEX.
- ❖ الجمعية الوطنية لترقية الصادرات APEX.
- ❖ الصندوق الخاص لترقية الصادرات FSPE.

إن من شأن تحرير التجارة أن يخلق ديناميكية في نشاط التأمين خصوصاً بالنسبة للصادرات من المشتقات النفطية، حيث يعتبر التأمين وسيلة تشجيع وضمان لها، لكن حجم الصادرات عدا المشتقات النفطية لم يتجاوز 600 مليون دولار وهو بعيد عن المستوى المرجو.

---

(2). (Kaci D, 1999).

2. **خوصصة القطاع العام:** إن من شأن عملية خوصصة المؤسسات العمومية أن تعزز من مكانة مفهوم الخطر، وخاصة في ظل وجود المنافسة، إذ يخشى المسيَّر من ارتكاب أدنى خطأ أثناء اتخاذه للقرار لأنه يكلف الكثير، وبالتالي يسهل تقبل فكرة التأمين سواء كان ذلك على ممتلكات المؤسسة أو نشاطها. وتجدر الإشارة إلى أن الخوصصة في الجزائر بقيت في خطواتها الأولى وأصبحت رهينة تجاذب أفكار المؤيدين للفكرة والمعارضين لها إضافة إلى ضغوطات من قبل الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA). أما القطاع الخاص فلا يزال محدوداً وذلك لوجود عدة عقبات أهمها:

خوصصة المؤسسات العامة تعزز من مكانة مفهوم الخطر.

- مشكلة التمويل.
- صعوبة الحصول على المعلومة.
- مشكلة البيروقراطية، والإجراءات الإدارية المعقدة.
- عدم وضوح شروط الحصول على الملكية العقارية الصناعية.
- نظام قانوني تنقصه الفعالية[3].

3. **الاستثمارات الأجنبية:** في إطار الإصلاحات الاقتصادية بذلت جهود كبيرة لجلب الاستثمار الأجنبي، بهدف زيادة رقم أعمال شركات التأمين من خلال إقبالهم على تأمين وحداتهم الاقتصادية من شتى الأخطار، مثال تأمين عدة شركات أجنبية في الجزائر لدى شركات تأمين جزائرية.

جهود كبيرة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بقي ضعيفاً، ولم يتجاوز 580 مليون دولار عام 2002[4].

---

(3) (L'intelligent. Juillet, 2004).

(4) (L' intelligent. 2004).

4. **تخفيض العملة:** ترسخت فكرة تخفيض قيمة العملة الوطنية في الجزائر عندما وصلت الديون الخارجية إلى حدود مرتفعة، ترتب عليها عدم قدرة البلاد على الدفع لذلك تم اقتراح تخفيض قيمة العملة الوطنية من قبل صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التصحيح الهيكلي، وكان أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تخفيض العملة في الجزائر تراكم عجز الموازنة، الذي بلغ عام 1994 نحو 140 مليار دينار جزائري وهذا ما أدى في نفس الوقت إلى ارتفاع معدل التضخم[5]، لكن عملية تخفيض العملة لم تستجب لأحد الأهداف الرئيسية لها وهو تشجيع الصادرات. أما بالنسبة للواردات، فوجد المصنعون المحليون أنفسهم في وضعية صعبة من خلال تدهور قيمة الدينار، وبالتالي ارتفاع تكلفة الإنتاج جراء استيراد المواد الأولية.

تخفيض قيمة العملة يؤدي لارتفاع معدلات التضخم..

3) المحيط الاجتماعي:

1 ــ البطالة:

إن عمليات التسريح المتكررة لعشرات الآلاف من العمال، ساهمت بارتفاع معدل البطالة الذي كان له تأثيره السلبي على نشاط التأمين حيث:

- أدى الانخفاض في الدخول إلى تراجع الراغبين في التأمين.
- كما أدى انخفاض عدد العمال إلى تدني رقم أعمال تأمينات الحياة التي يقبل عليها أرباب العمل مثل التأمينات الجماعية.

يعد التأمين على البطالة في الدول المتقدمة متطوراً، عكس ما نلاحظه في الجزائر، حتى إن تمت المبادرة في هذا المجال لإنشاء صندوق تأمين للعاطلين عن العمل إلا أنه لا يلبي الاحتياجات الضرورية للفرد.

---

[5] (BOUZIDI Abdelmajid, 1993).

2. تدني القدرة الشرائية:

إضافة لارتفاع معدل التضخم في بداية التسعينات، ألغت الدولة دعم الأسعار للسلع ذات الاستهلاك الواسع، حين انخفضت القدرة الشرائية للعائلات البسيطة بـ45.3% عام 1994، وبـ42.8% عام 1995[6]، مما انعكس سلباً على نشاط التأمين،

إلغاء دعم السلع يؤدي لانخفاض القدرة الشرائية..

حيث يسعى الفرد لتلبية متطلباته الأساسية، مما قد يبعده عن التفكير في الإقدام على التأمين.

3. عجز الهياكل الاجتماعية:

تراجعت الدولة في تقديمها للخدمات الاجتماعية المجانية بهدف تخفيض النفقات العامة ومواجهة عجز الموازنة، وتجلى ذلك في عدة قطاعات أبرزها الصحة والسكن..

تراجع الدولة في تقديم الخدمات يساهم بتحسين نشاط التأمين..

وعموماً يؤدي تراجع مستوى الخدمات الاجتماعية إلى تحسين نشاط التأمين وخصوصاً التأمين على الحياة. لكن الأمر يبقى مرتبطاً بالثقافة التأمينية.

من جهة أخرى نلاحظ ظاهرة انتشار روح التضامن بين الأفراد في المجتمعات العربية عموماً، فيشعر الفرد باستمرار أنه تحت حماية محيطه الاجتماعي[7].

4) المحيط المالي:

I.4.I: الاستثمار في شركة التأمين:

تشكل المبالغ المستثمرة لمختلف شركات التأمين في الكثير من الدول نسبة هامة من الادخار الوطني، ولهذا السبب وضعت قوانين تحدد نسباً معينةً يجب احترامها في مجال توظيف الاحتياطات التأمينية.

---

(6) (Baya ARHAB, 1998).

(7) (نوال أقاسم، 2001).

لقد شهدت سياسة الاستثمار منذ السبعينات تغيرات في اتجاه تخفيف قيود نسب الاستثمار في كثير من الدول وذلك من أجل المحافظة على بقاء شركات التأمين، وجاء ذلك في سياق التغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم، والتي من شأنها أن تزيد من حدة المنافسة في كثير من القطاعات داخل البلد نفسه أو بين الدول وخاصة في مجال التأمين وإعادة التأمين[8]. كذلك حققت شركات تأمين عديدة أرباحاً جيدة من خلال توظيف احتياطياتها الأمر الذي مكنها من تغطية خسائرها الفنية[9].

تخفيف القيود على الاستثمار يزيد من فعاليته..

أما عن الجزائر فحددت نسب توظيف الاحتياطات كالتالي:

- قبل 1993: لم يكن هناك اختيار في توظيف احتياطات شركات التأمين، حيث كانت تمثل الخزينة العامة الطريق الوحيد لذلك.
- بعد 1993: 50% على الأقل توظف في شكل سندات الخزينة والباقي يوزع على عناصر الأصول الأخرى، وأن لا تتعدى نسبة العقارات 10%.
- 1996: حدث تعديل في شروط تمثيل الاحتياطات بموجب قرار وزاري[10] وقد نص هذا التعديل على تخصيص 65% على الأقل للقيم الحكومية[11] بدلاً من 50% سابقاً، والباقي يوزع ما بين عناصر الأصول الأخرى حسب الفرص المتاحة في السوق.
- 2002 وبموجب قرار وزاري[12]: تراجعت نسب التوظيف المحددة لقيم الدولة من 65% إلى 50%، 20% ودائع لأجل، 10% لسوق العقار، 15% لسوق البورصة، 15% للمساهمة في رؤوس أموال الشركات.

---

[8] (راشد راشد، 1994).

[9] عموماً وفي ظل المنافسة تنخفض الأرباح التقنية لشركات التأمين ولذا تسعى إلى توظيف احتياطاتها في الأصول المالية، العقارات لتحقيق أرباح جيدة...

[10] قرار وزاري رقم 007 المؤرخ في 1996/10/2 المحدد لنسب التوظيفات المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين.

[11] سندات الخزينة، إيداعات لدى الخزينة، ...40% منها تكون متوسطة وطويلة الأجل.

[12] قرار وزاري رقم 001 المؤرخ في 2002/01/7 المعدل والمتمم لقرار 1996/10/2.

2.4.1: مكانة سوق التأمين في النظام المالي:

يتكون النظام المالي الجزائري من عدة هيئات: البنك المركزي، البنوك التجارية، مؤسسات مالية غير مصرفية، الخزينة العامة، صناديق التقاعد، شركات التأمين، وهذه الأخيرة لها دور في تنشيط وتفعيل النظام المالي. (انظر الشكل رقم /1/)..

الشكل /1/[13]: توظيف احتياطات شركات التأمين وعلاقته بعناصر النظام المالي[14]:

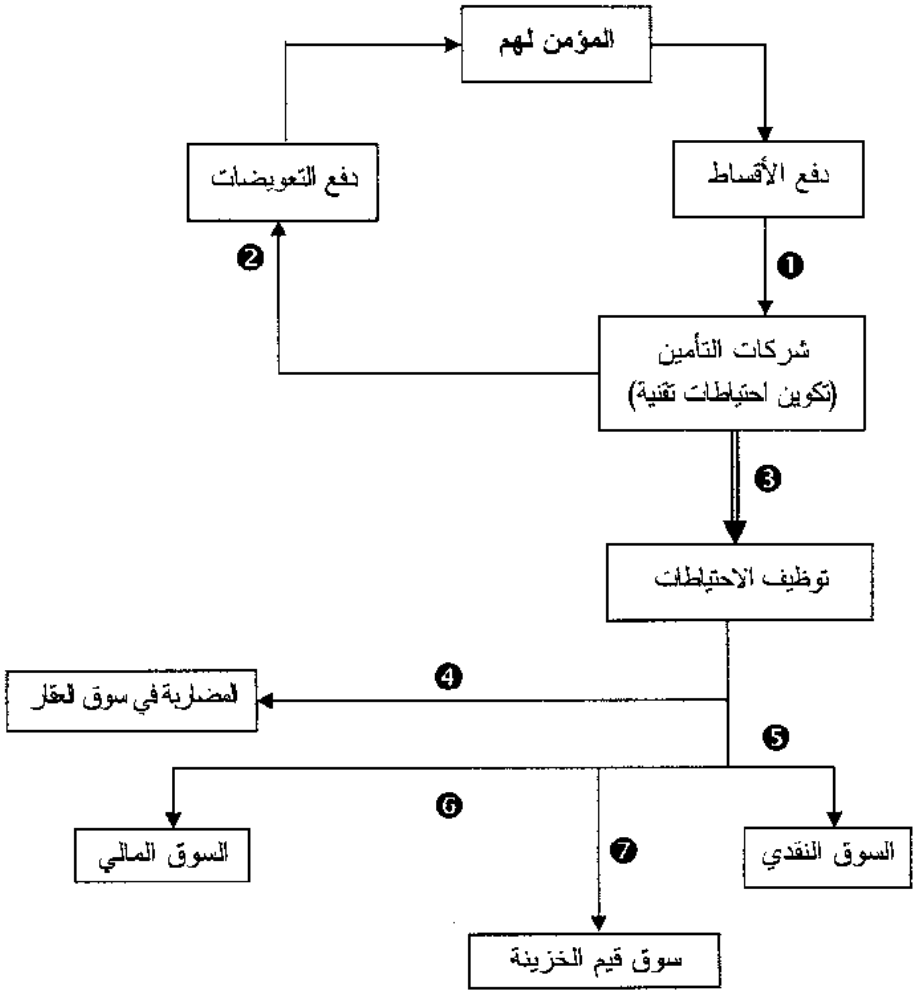

(13) (Boualem Tafiani, 1987).

(14) (نوال أقاسم، 2001).

وقد تم إنجاز هذا الشكل بالاعتماد على:

1: دفع أقساط التأمين من طرف المؤمَّن لهم إلى شركات التأمين في إطار إبرام عقد التأمين، وبذلك تكوِّن هذه الشركات احتياطات قانونية لمواجهة التزاماتها تجاه المؤمَّن لهم مستقبلاً.

2: دفع تعويض للمؤمَّن لهم المتضررين بعد إثبات الضرر.

3: تتم عملية توظيف الاحتياطيات الفنية لشركات التأمين حسب النسب القانونية التي حددها المشرِّع وتأخذ صوراً متعددة.

4: الاستثمار في العقار من خلال شراء عقارات تم تأجيرها أو بيعها من جديد، ويعد الاستثمار في سوق العقار في الجزائر مربحاً، وتحدد نسبة التوظيف فيه بـ 10% على الأكثر، ويشار إلى أنه يوجد غموض في تحديد مفهوم الاستثمار في العقار بالنسبة لشركات التأمين من جهة ومن جهة أخرى إلى غياب نصوص تنظيمية.

أرباح في الاستثمار العقاري ومردودية جيدة للاستثمار في السوق النقدي..

5: في بداية التسعينات، كان الاستثمار في السوق النقدي له مردودية معتبرة، لارتفاع أسعار الفائدة (أكثر من 20%) وجاء ذلك في إطار السياسة النقدية التي اعتمدتها الحكومة من أجل تشجيع الادخار وامتصاص الكتلة النقدية التي كانت توجد خارج القنوات المصرفية[15]. إلا أن أسعار الفائدة تراجعت وبشكل مستمر خلال السنوات الماضية فلم تتعد 4%. وهذا ما أثر على المنتوجات المالية لمختلف شركات التأمين. وبالرغم من ذلك ولأن فرص الاستثمار نفسها تعتبر محدودة، بلغت نسبة التوظيف في الودائع لأجل 36% من إجمالي التوظيفات المالية لشركات التأمين والتي وصلت 47.514 مليار دينار جزائري عام 2003.

13% نسبة استثمار شركات التأمين في سوق البورصة..

6: ساهمت شركات التأمين إلى جانب البنوك التجارية في إنشاء الوسطاء في عمليات البورصة (IOB) حيث تمثل

[15] وصلت الكتلة النقدية خارج مراقبة الجهاز المصرفي معدل 49.7% في سنة 1990: (عباس قويدر، 2000)

نسبة استثمار شركات التأمين في سوق البورصة 13% من إجمالي التوظيفات المالية لعام 2003، ويعتبر سوق البورصة في الجزائر محدوداً جداً بحيث لا يتعدى عدد الشركات التي تعرض أسهماً ثلاث شركات إضافة إلى شركتين تعرضان سندات، بالتالي فحجم التعاملات فيه ضئيل، وهذا يرجع لعوامل تنظيمية، اقتصادية، ثقافية، سياسية والتي تجعل سوق البورصة دائماً في نقطة البداية.

7: تنشيط في سوق قيم الخزينة: المساهمة في تمويل الاستثمارات لصالح الدولة: ساهمت شركات التأمين إلى جانب البنوك التجارية في إنشاء وسطاء متخصصين في قيم الخزينة (SVT)، وجاء ذلك في إطار الإصلاح الذي اعتمدته وزارة المالية والذي يشمل إنشاء سوق قيم الخزينة، وكانت مهمة المتخصصين في قيم الخزينة هي شراء وبيع سندات الخزينة في السوق الأولي والسوق الثانوي كذلك، سواء كان ذلك لحسابهم أو لحساب زبائنهم.

شركات التأمين تساهم في إنشاء وسطاء متخصصين في قيم الخزينة..

ويمثل الاستثمار في سوق قيم الحزينة (سندات الخزينة، سندات التجهيز) نسبة 51% من إجمالي التوظيفات المالية لمختلف شركات التأمين، لسنة 2003 (24.2 مليار دينار جزائري).

ويصل حجم التعاملات في قيم الخزينة الإجمالي في تموز 2004، 166.69 مليار دينار جزائري.

II. سوق التأمين الجزائري:

1.II ــ الشركات:

/الشـــركات/	/التخصص/	/سنة	/رأس المال/
1. الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR	الأخطار الصناعية	1963	2.7 مليار د. ج
2. الجزائرية للتأمين (مشتركة مصرية-جزائرية)SAA	السيارات	1963	3.1 مليار د. ج
3. الجزائرية للتأمين الشامل CAAT	أخطار النقل	1985	1.5 مليار د. ج
4. المركزية لإعادة التأمين CCR	إعادة التأمين	1975	2 مليار د. ج

2.II ــ التعاضديات:

1. الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA	الأخطار الفلاحية	100 مليون د. ج
2. التعاضدية الجزائرية MATBC	لتأمين أعمال التربية والثقافة 1966	100 مليون د.ج

3.II ــ الشركات المعتمدة بعد صدور الأمر 91-07 المتعلق بالتأمينات:

✖ شركات التأمين المتخصصة:

1. الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX.	لضمان العمليات الموجهة للتصدير تأسست عام 1996.	رأسمالها 450 مليون.د.ج.
2. شركة ضمان القرض العقاري SGCI.	لتقديم ضمانات القروض العقارية تأسست عام 1997.	رأسمالها مليار مليون.د.ج.
3. الشركة الجزائرية لضمان قرض الاستثمار AGCI	لممارسة عمليات التأمين المرتبطة بمنح قروض الاستثمار الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأسست عام 1998.	رأسمالها 2 مليار مليون.د.ج.

✖ شركات التأمين الأخرى:

1. شركة التأمين وإعادة التأمين Trust Algeria.	شركة مشتركة جزائرية بحرينية قطرية تأسست عام 1997.	رأسمالها 1.8 مليار مليون.د.ج.
2.الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR.	للقيام بمختلف أنواع التأمين تأسست عام 1998.	رأسمالها 450 مليون مليون.د.ج.
3. الجزائرية للتأمينات (2A)	1998	500 مليون د.جزائري
4. شركة تأمين المحروقات CASH.	للقيام بتأمين المحروقات.	رأسمالها 1.8 مليار مليون.د.ج.
5. الشركة المتوسطية للتأمين GAM.	للقيام بمختلف أنواع التأمين تأسست عام 2001.	
6. الشركة العابرة للقارات وإعادة التأمين STAR-HANA: تأسست عام 2001.		
7. شركة ريان للتأمين: تأسست عام 2001.		

3.II: هيئات المراقبة والتأطير[16]:

1 ــ المجلس الوطني للتأمينات (CNA):

يتبع لوزارة المالية ويسعى إلى تطوير نشاط التأمين، كما يهتم بمشاكل سوق التأمين بصفة عامة بما فيها شركات التأمين، والمؤمن لهم ومحيط قطاع التأمين... وتُمثَّل فيه هيئات مختلفة: وزارة المالية، شركات التأمين، المؤمن لهم، وزارات أخرى...

2 ــ الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين (UAR):

أنشئ في 22 شباط/فبراير 1994، له صفة الجمعية المهنية، وهو يختلف عن المجلس الوطني للتأمين كونه يهتم بمشاكل المؤمّنين فقط، حيث لا تشمل عضويته إلا شركات التأمين وإعادة التأمين.

2.II: الطلب على التأمين:

تم تقسيم الطلب على التأمين من طرف المتعاملين الاقتصاديين كما يلي:

1.2.II: القطاع العائلي والمؤسسات الفردية:

يمثل تأمين القطاع العائلي والمؤسسات الفردية نسبة 37.4% (8.1 مليار د. ج) من بنية إنتاج التأمين الإجمالي[17]. ويحصل قطاع تأمين السيارات لدى القطاع العائلي والمؤسسات الفردية على أكبر نسبة وصلت إلى 81.8%، وتأتي في المرتبة الثانية الأخطار البسيطة بـ 8.9% وأخيراً تأمينات الأشخاص بـ 7.6%.

أما فيما يخص معدل اختراق تأمينات القطاع العائلي بالنسبة لإجمالي دخل قطاع العائلات فهو يقدر بـ 0.34%، ويمثل نسبة 0.44% مقارنة بالاستهلاك الإجمالي للقطاع العائلي.

---

[16] (Revue Algérinne des Assurances, 1997).

[17] لا تؤخذ بعين الاعتبار بالنسبة فلإنتاج الإجمالي للتأمين الموافقات الدولية أي أقساط التأمين التي تحصل عليها شركات إعادة التأمين من الخارج.

II.2.2: تأمين الشركات ذات الطابع غير الفلاحي:

قدر معدل اختراق تأمين المؤسسات غير الفلاحية مقارنة بالدخل المحلي الإجمالي خارج القطاع الفلاحي بـ 0.31%، في حين يمثل 54.6% من التأمين الإجمالي للسوق (12 مليار د. ج).

II.2.3: التأمين الفلاحي:

يمثل التأمين الفلاحي نسبة 8% (1.7 مليار د. ج) من البنية الإجمالية لإنتاج التأمين كما وصل معدل اختراق التأمين بالنسبة للقيمة المضافة في القطاع الفلاحي إلى 0.47%.

II.2.4: تأمين الواردات:

ويستحوذ على تأمين الواردات، التأمين البحري في المرتبة الأولى ويمثل تأمين الواردات بنسبة 0.19% من إجمالي الواردات.

II.2.5: تأمين الصادرات:

يمثل تأمين الصادرات نسبة ضعيفة، إذا ما قارناه بحجم الصادرات عدا المشتقات النفطية، حيث وصل في عام 2003 إلى 0.024%، وهذا يرجع أساساً لضعف الصادرات عدا المشتقات النفطية.

III ــ أنواع التأمين:

تتعدد صور تصنيف التأمين بالنظر إلى طبيعته وشكل العلاقات التعاقدية فيه، أو حسب تقسيماته التقليدية، وحسب التصنيف الذي يعمل به المشرّع الجزائري، يوجد التأمين على الأشخاص وتأمين الأضرار، ومن أهم صوره التأمين على الممتلكات والأموال بحسب تنوعها. ويدخل في هذا المجال التأمين على مختلف النشاطات الصناعية والتجارية والفلاحية.

أشكال وأنواع متعددة للتأمين حسب طبيعته وتقسيماته..

وتشمل التأمينات عن الأضرار جميع أشكال التأمينات عن المسؤولية، بمعنى مسؤولية الشخص على الأضرار التي تصيب الغير، وتدخل في هذا النطاق

المسؤولية المدنية لمالك السيارة والمسؤولية المدنية لرب العمل والمسؤولية المدنية عن الأضرار التي تلحق بالجار. كما أخذ المشرّع التصنيف القائم على التفرقة بين المجالات الكبرى للتأمين:

المجال البري، المجال البحري، المجال الجوي. وعموماً، وبعد انفتاح سوق التأمين، وفي ظل وجود المنافسة ما بين مختلف شركات التأمين، تتنوع محفظة المنتوجات التأمينية من فئة إلى أخرى، وتختلف من شركة إلى أخرى، وتشترط عملية خلق منتوج تأميني جديد موافقة من قبل وزارة المالية لمراقبة الإطار القانوني لهذا المنتوج أو النوع..

تحليل نشاط التأمين:

IV ــ أرباح التأمين:

من خلال دراستنا لنشاط التأمين في الجزائر، نلاحظ أنه في الفترة (1992-1996)، سجلت شركات التأمين تغيرات موجبة وبمعدلات متزايدة: 15%، 19%، 34%، 15% بالترتيب.

تغيرات موجبة في أرباح التأمين..

فقبل 1995، كان لا يزال سوق التأمين تمثله الشركات العامة[18]. وبالرغم من إلغاء قانون تخصص الشركات في 1989، إلا أن استحواذ غالبية الشركات على نوع تأميني معين[19] لم يحفز المنافسة.

وما يجدر التذكير به هو أن الاقتصاد الوطني عرف في تلك الفترة انكماشاً وسجلت معدلات نمو سالبة في بداية التسعينات، وحتى لو أن الناتج المحلي الإجمالي قد حقق معدلات موجبة ابتداءً من 1995 إلا أن القطاع الصناعي سجل معدلات نمو سالبة ولعدة سنوات[20].

---

[18] SAA: الشركة الجزائرية للتأمين. CAAT: الشركة الجزائرية للتأمين الشامل. CAAR: الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين. CCR: الشركة المركزية لإعادة التأمين. وتعاضديتين: CNMA: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي. MATEC: التعاونية الجزائرية لعمال التربية والثقافة.

[19] SAA: في فرع النقل. CAAR: فرع الأخطار الصناعية. CAAT: فرع النقل.

[20] 1.4% في 1995.

إلى جانب ذلك عرف معدل التضخم ارتفاعاً وخلال عدة سنوات[21]،كما تم تخفيض الدينار الجزائري بأكثر من 50% ما بين 1991-1994. وهذا انعكس على نشاط التأمين بارتفاع القيمة الإسمية للعوائد التأمينية نتيجة ارتفاع قيمة الممتلكات المؤمن عليها بشكل عام.

ويمكننا ملاحظة ذلك من خلال مقارنة إنتاج سوق التأمين بالناتج المحلي الإجمالي، أي تطور معدل اختراق التأمين/ للناتج المحلي الإجمالي.

تطور معدل اختراق التأمين بالنسبة للدخل المحلي الإجمالي (PIB) في الجزائر وتطور معدل التضخم [1992-2002]

السنوات / البيان	92	93	94	95	96	97	98	99	00	01	02
معدل الاختراق: رقم أعمال التأمين (PIB) بـ%	1.20	0.75	0.46	0.67	0.58	ــ	0.54	0.62	0.49	0.53	0.65
معدل التضخم بـ%	ــ	26.5	38.4	21.9	15.1	6	5.1	2.7	0.3	4.2	4.8

المصدر: - Revue Sigma (1933-2004).
- Banque d'Algérie 2001.

هذا ويحتل سوق التأمين الجزائري المرتبة 72 على المستوى العالمي، والمرتبة السابعة على المستوى الإفريقي، وبذلك تبقى أقساط التأمين في الجزائر ضئيلة لا تتعدى 300 مليون دولار مقارنة بإجمالي الإنتاج التأميني العالمي 2408 مليار دولار.

يحتل سوق التأمين الجزائري المرتبة 72 على المستوى العالمي

وفي عامي 1997 و1998 عرفت العوائد التأمينية تغيّراً موجباً لكن بمعدل نمو أقل (3%، 2%) على الترتيب، وهذا نتج عموماً عن بداية تحسن وضعية الاقتصاد

[21] 38.5% في 1994.

الجزائري فيما يخص تحقيق التوازنات الكبرى[22]، أي أن أثر تخفيض العملة والتضخم استقر إلى حد كبير.

كما عرف سوق التأمين في الجزائر انتعاشاً ابتداءً من 1999، حيث سجل معدلات نمو موجبة ومتزايدة طوال الفترة 1999-2003 بالترتيب: 7%، 14%، 12%، 33%، 8%. فمن جهة يرجع هذا النمو إلى المعدلات الموجبة التي سجلها النمو الاقتصادي في تلك الفترة[23]. ومن جهة أخرى إلى التغيرات في شروط إعادة التأمين من خلال الارتفاع في قيمة الأقساط[24]. وهذا كان نتيجة لأحداث 11 سبتمبر 2001 وإلى مختلف الكوارث الطبيعية التي حدثت على المستوى العالمي بما فيها الجزائر.

سوق التأمين الجزائري يشهد انتعاشاً بدءاً من عام 1999..

وقد تميز سوق التأمين في الجزائر في هذه الفترة كذلك، بدخول شركات تأمين خاصة، والدور المميز الذي يقوم به وسطاء التأمين في خلق ديناميكية عززت من مكانة المنافسة بين مختلف شركات القطاع، حيث ازداد عدد الوكلاء العامين من 266 وكيلاً اعتمد في 1998 إلى 420 وكيلاً عام في 2002، ومن حجم رقم أعمال يقدر بـ 828 مليون د. ج في 1998 إلى 5153 مليون د. ج في 2002.

.. وبدخول شركات تأمين خاصة لهذه السوق..

وارتفعت حصة شركات التأمين الخاصة من نسبة 10% في سنة 2000 إلى 16% في سنة 2001، ثم إلى 23% في 2002.

ويبقى إنتاج تأمين الصادرات في الجزائر محدوداً إذا ما قورن بالإنتاج الإجمالي للقطاع (0.38% في سنة 2003)، ويرجع ذلك أساساً إلى ضعف حجم الصادرات خارج المشتقات النفطية والذي لا يتعدى 560 مليون دولار.

---

[22] كضبط معدل التضخم (5.6% في 1998)، استقرار سعر الصرف...

[23] سجل الاستثمار الوطني ارتفاعاً بـ 14%.

[24] تضاعفت 3 مرات بعض الأخطار: أخطار النقل، الأخطار الصناعية.

أما عن نشاط إعادة التأمين، فقد ارتفع حجم أقساط التأمين المتنازل عنها إلى الخارج من سنة إلى أخرى على حساب الاحتفاظ بها لحساب الشركة المركزية لإعادة التأمين، حيث مثلت هذه الأقساط المتنازل عنها 40% من حجم الصفقات الوطنية. أما عن الموافقات الدولية فهي تمثل نسبة ضعيفة أقل من 4% من حجم أقساط إعادة التأمين الإجمالي.

حجم أقساط التأمين المتنازل عنها إلى الخارج يرتفع باستمرار..

V ــ قيود ومشاكل التأمين في الجزائر:

1.V ــ عوامل خارجية:

1. مستوى النشاط الاقتصادي: يرتبط نشاط التأمين ارتباطاً وثيقاً بالنشاط الاقتصادي، فتراجع معدل النمو الاقتصادي في بداية التسعينات[25] أثر سلباً على رقم أعمال التأمين الحقيقي وحتى بعد أن حققت معدلات نمو موجبة ابتداءً من عام 1995، فيما عرف القطاع الصناعي معدلات نمو سالبة، وعموماً ينمو نشاط التأمين في الاستثمارات ذات الحجم الصغير والمتوسط، إلا أنه في حالة الجزائر، والتي اعتمدت في خطتها التنموية بعد الاستقلال على الصناعات الثقيلة، فإن نشاط التأمين لم يستفد من ذلك إلا في حدود نسب صغيرة لأن معدل الاحتفاظ في الأخطار الصناعية ضعيف حيث يعاد إسناد الأخطار إلى الخارج. أيضاً وبالرغم من انفتاح الاقتصاد الجزائري منذ التسعينات نحو القطاع الخاص، إلا أن مساهمة هذا القطاع بقيت ضعيفة.

نشاط التأمين يرتبط بالنشاط الاقتصادي..

2 ــ العامل الديني: يرتكز هذا العامل على عدم تقبل فكرة التأمين واعتبارها غير جائزة في نصوص الشريعة الإسلامية.

3 ــ عامل ثقافي وإيديولوجي: إن النظام الاشتراكي ونموذج الإنتاج المطبق سابقاً، عوّد الفرد الاعتماد على حماية الدولة في كثير من

عوامل داخلية وخارجية تؤثر على مستوى نشاط التأمين..

[25] (-2.2%)، (-9%) في 1993، 1994 على الترتيب.

الأمور الاقتصادية والاجتماعية (التعليم، السكن، الضمان الاجتماعي...).

4 ــ ظاهرة الاكتناز: وهي ظاهرة منتشرة في أوساط المجتمع الجزائري، وتأخذ أشكالاً عديدة: خزن العملة في أماكن غير القنوات المصرفية، شراء أشياء ثمينة لا تنفقها في الحاضر كالمجوهرات. فكلما زادت نسبة الاكتناز فإن فرص الادخار تكون محدودة.

5 ــ تدني القدرة الشرائية للفرد: عرف الدخل الحقيقي للفرد من بداية التسعينات تقهقراً.

V. 2 ــ عوامل داخلية:

وهي تخص تنظيم سوق التأمين نذكر منها:

1 ــ إطالة فترة التسويات للمتضررين. 2 ــ نقص الديناميكية التجارية.

النتـــائج:

- سمح انفتاح سوق التأمين في الجزائر من خلال صدور الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات في تموز/ يوليو 1995 بخلق جو للمنافسة وديناميكية لإنشاء شركات تأمين خاصة قائمة بذاتها ودخول وسطاء التأمين الذين من شأنهم ترقية إنتاج أقساط التأمين.
- بالرغم من تحرير نشاط التأمين، إلا أن مساهمة أقساط التأمين في الجزائر تبقى ضئيلة جداً إذا ما قارناها بأقساط التأمين العالمية فهي تمثل 0.0011% في سنة 2001.
- يرجع انخفاض معدل اختراق التأمين بالنسبة للدخل المحلي الإجمالي إذا ما قارناه ببعض الدول العربية أو الدول المتقدمة، إلى ضعف مستوى النشاط الاقتصادي وضعف القطاع الخاص، حيث يتطور نشاط التأمين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إلا أن الجزائر اعتمدت على الصناعة الثقيلة في بداية تنفيذ خططها التنموية.
- يمثل تأمين الصادرات نسبة 0.024% فقط من حجم الصادرات عدا المشتقات النفطية، ويرجع ذلك من جهة إلى تدني مستوى الصادرات عدا هذه المشتقات والتي لا تتعدى 560 مليون دولار. ومن جهة أخرى إلى عوامل تنظيمية.
- بالرغم من تعدد شركات التأمين، إلا أن سوق التأمين الجزائري تحكمه ثلاث شركات وطنية والتي تستحوذ على نسبة كبيرة من المحفظة التأمينية.

* * *

الورقة الأخيرة

عصر بلا نفط !.. هل تخيّلتم ذلك ؟!...

بقلم: رئيس التحرير

أنت الآن في سن الـ 15 عاماً!!.

خبراء النفط يقولون: أنك في سن الـ 45 عاماً لن تجد نفطاً يموّل وظيفتك. أو يقدم لك الخدمات الأساسية التي تستمتع بها الآن!..

ـ فماذا ستفعل؟.. وكيف ستتصرف؟!!..

هل طرحت على نفسك هذا التساؤل؟!..

ـ كيف يمكن أن تعيش بلا نفط؟!.. أو هل تخيلت بالأصل.. عصراً دون نفط؟!

والنفط يسيِّر حالياً أكثر من /800/ مليون سيارة و/11/ ألف طائرة مدنية من حمولة أكثر من /100/ راكب و/85/ ألف باخرة و/1.2/ مليون قارب صيد..

ويستخدم النفط والغاز الطبيعي في أكثر من /500/ ألف مادة، ومن هذه المواد الأسمدة الزراعية، والمواد الطبية، والأدوية، والمواد المطاطية والبلاستيكية، والعوازل الكهربائية، ومختلف المشتقات النفطية، والشحوم، والحبر، والكابلات، والمنظفات، والألبسة، والأقراص المضغوطة، والأصباغ والملونات وغيرها الكثير!.

لكنك الآن بلا نفط.. وأنت الآن في العام 2030!!.

ما سبق ليس افتراضاً سوداوياً، بل هو مستقبل يتم التفكير فيه، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن العام 2009 سيشهد بداية عصر انحسار النفط، خاصة وأن دولاً عديدة وصلت إلى ذروة إنتاجها منذ سنوات، وبعض الدول الأخرى يتوقع أن تصل خلال الأعوام

القليلة القادمة إلى هذه الذروة ليبدأ التراجع بعدها!.. بالتالي من يسيطر على ما تبقى من نفط سيسيطر على العالم، ولعل هذا يفسر لنا الحروب المتتالية التي شهدتها المناطق الغنية بالنفط. أو بالأحرى الغزوات المتتالية عليها، والحرص على أن تضع الولايات المتحدة بشكل خاص قدمها فيها! وهذا يعيدنا إلى نظرية بريطانية قديمة تقول إن من يسيطر على قلب الأرض يسيطر على العالم، وحسب الباحث السوري الدكتور المهندس النفطي يوسف الإبراهيم فإن قلب الأرض هو الخليج العربي وجبال طوروس. وامتداداً إيران ومحيط بحر قزوين! وهي المناطق الغنية بالنفط، ويعدد د. الإبراهيم سبعة حروب على العراق من أجل السيطرة على النفط، بدءاً من احتلال البريطانيين العراق خلال الحرب العالمية الأولى، وانتهاءً باحتلال الأمريكيين لها عام 2003، بل يذهب للتأكيد أن ثمة حرباً قائمة الآن تسمى حرب التهدئة الخادعة!!

إذن فالأمريكيون يرون مستقبلاً تتناقص فيه الثروات النفطية، لذلك يعملون للسيطرة على المتبقي منها لإنقاذ أمريكا أولاً.. ومن بعدها الطوفان، وحتى ينضب الاحتياطي المتبقي ربما تكون ثمة بدائل متاحة قد ظهرت، ومثل هذه البدائل غير موجودة حتى الآن!!..

لذلك نتساءل: هل تخيلت عزيزنا القارئ نفسك في عصر لا نفط فيه؟!..

إذا لم تفعل فإننا ندعوك لذلك!.. ندعوك لفيلم من نوع الخيال العلمي، لكن ليس الخيال الذي نتخيل فيه اختراعات لم تخطر على بال.. بل الخيال الذي يعيدنا إلى عصر لا وجود فيه لطائرة، أوسيارة.. أو حتى دراجة نارية! عصر لا يستطيع أن يشتري فيه السلع إلا الأغنياء، وغالبية السلع يدخل النفط في تركيبها سواء بهذا الشكل أو ذاك!. عصر يتزايد فيه السكان، وتتناقص فيه الموارد، وتندثر فيه الحضارات الحديثة! باختصار عصر بدائي يتم فيه الاعتماد على ما كان يعتمد عليه أجدادنا الأوائل في التنقل والتداوي واللباس والبناء وغير ذلك!..

ثم.. وأنت تتخيل هذا العصر بالصورة التي تراها ممكنة الحدوث ماذا يمكن أن تقول للقابعين شكلاً فوق بحار النفط، في حين أن من يسيطر عليها هم الأمريكان أولاً؟!!

هل ستقول لهم مثلاً: فكروا بمستقبل أمتكم وحافظوا على ثروات بلادكم لأن للأجيال القادمة حقهم فيها أيضاً؟!!

لقد بدأ الاستهلاك يزيد عن إمكانات الإنتاج.. وعن إمكانات التكرير.. وبدأت الأسعار ترتفع إلى حدود غير مسبوقة، والشعوب النامية هي التي ستدفع الثمن، هذا إن استطاعت إلى ذلك سبيلاً!! فالأثمان ستكون فوق طاقتها!.

هذه هي صورة المستقبل كما يمكن أن تكون.. فلنفكر بحماية ثرواتنا.. وبالتالي أنفسنا!!.

AL RAÉD AL ARABI